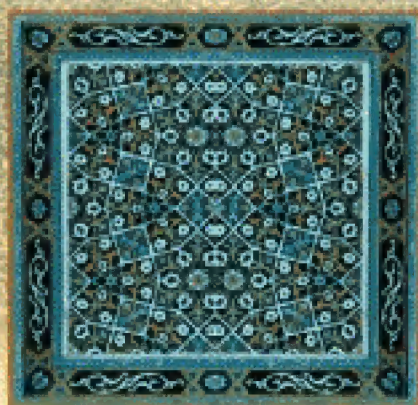


مكتبة الأندلس

معنى البيت

الباب الرابع



صَفْحَةٌ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
مُصْطَفَى الْخُرَاسَانِي

الْبَيْهَقِيُّ وَالْأَنْصَارِيُّ

مَعْنَى الْبَيْتِ

الباب الرابع

صِحْحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

مُصْطَفَى الْخُرَاسَانِي

تہذیب و تمدن

درگز تحقیقات

ش۔امو!ل

شبكة كتب الشيعة



تَحْتَ اِشْرَافِ

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ

shiaabooks.net

رابطہ بدیل < mktba.net

الباب الرابع

من

مغنى اللبيب

في ذكر أحكام يكثر دورها^١ و يقبح بالمعرب جهلها
و عدم معرفتها على وجهها^٢

١. ضمير «ها» في الكلمات الأربعة راجع إلى «أحكام».

٢. بأن لا يعرفها أصلاً أو يعرفها على خلاف الواقع. فهذه العبارة صادقة على الجهل المركب والبسيط. فعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص.

کافة حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الباب الرابع من مغني اللبيب

ابن هشام الأنصاري

تعليقة: مصطفى الخراساني

الناشر: مدين

صفء الحروف والإخراج: مشق ٠٥١١-٧٢٦٢٥٥٦

المطبعة: سرور

الكمية: ٢٠٠٠

الطبعة الأولى - ١٣٨٣هـ ش / ١٤٢٥هـ ق

عدد الصفحات والقطع: ١٤٢ وزيري

السعر: ٥٠٠ تومان

الشابك: X - ٩٠ - ٩٦٤٢ - ٩٦٤

انصاري مصري، ابن هشام، ٧٠٨ - ٧٦١.

مغني اللبيب عن كتب الأعراب / ابن هشام انصاري مصري؛

تعليقه نويس مصطفى خراساني - قم: انتشارات مدين، ١٣٨٣.

ISBN 964-6642-90-X:

١٢٢ ص.

نهرستويى بر اساس اطلاعات نيا.

١. ادبيات حرب - صرف و نحو. ٢. انصاري مصري، ابن هشام

٧٠٨ - ٧٦١ ق. مغني اللبيب عن كتب الأعراب - نقد و تفسير.

الف. خراساني. مصطفى ١٣٦٢ -، تعليقه نويس. ب. مغني

اللبيب عن كتب الأعراب. ج. باب رابع. د. عنوان.

٤٩٢/٧٥

٩٢١/٥١٢٦٢٥٥٦

٢٠٩١٢ - ٨٠م

کتابخانه ملی ایران

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله الهداة
الميامين واللغة على أعدائهم أجمعين.

منذ سنوات طويلة جعل كتاب مغني اللبيب عن كتب
الأغريب لابن هشام متناً دراسياً في الحوزات العلمية و
لا يزال كذلك، لأنّ لمؤلفه معرفة عميقة بلغة العرب و
إحاطة شاملة بالأدب العربي و غزارة علمية معجبة
بقواعده.

و يمتاز كتابه هذا من بين نظائره بأسلوبه الرائع. فقد
اهتمّ فيه بجمع المسالك والقواعد الأساسية بنهجة
مرضية تحقيقية تُمهّد الطالب وتُمكنه من إستنباط
الأحكام النحوية فهو طويل النَّفس في التعميق وكثير
القَبَس في التحقيق، أَوْضَحَ مُعضلات الشعر و النثر و فَتَحَ
مَقَلات مسائل الإعراب.

و حيث إنّهُ مُعَقَّد الجملة، كثير الإستطراد،
فريداً الأسلوب، فلم يكن المغني مغنياً لأبناء عصرنا إلا بعد
الإيضاح والبيان حتّى يسهل الوصول إلى دقائقه لزوّاده و

قد قام بهذه المهمة الأخ الساعي مصطفى الخراساني ببيان
سهل بلا إطناب مُملٍّ ولا إيجازٍ مُخلٍّ، فقد راجعت قسمًا من
تعليقاته فوجدته وافياً نافعاً لطلّاب هذه المرحلة الدراسية.
ومن الله تعالى أستمّد وأرجو أن يجعل الكتاب عوناً
لطالبيه ومشرعاً زوياً لواردیه والحمد لله ربّ العالمين.

محمد جواد علم الهدی

فمن ذلك:

ما يُعرَفُ به المبتدأ من الخبر

يجب الحكم بإبتدائية المقدم من الإسمين في ثلاث مسائل:

أحدها: أن يكونا معرفتين ، تساوت رتبتهما^١ نحو: «الله ربنا» أو اختلفت نحو: «زيدُ الفاضلُ»^٢، والفاضلُ زيدٌ»، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأ و خبراً مطلقاً^٣، وقيل: ^٤المشتقُ خبرٌ وإن تقدّم نحو: «القائمُ زيدٌ».

و التحقيق أنَّ المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند

١. إن المعارف على مراتب متعددة: ١- الضمير (المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب). ٢- العلم. ٣- المبهمات (الإسم الإشارة و

الموصولات. ٤- المعرف بالأل). وهنا ينبغي التنبيه على موارد:

الف- اختلف النحويون في تقديم الضمير على العلم في الرتبة أو عكسه، وما ذكرناه هو أحد القولين.

ب- المعرف بالإضافة في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم.

ج- «أن» و «أل» المؤنثين بالمصدر المعرف كانا في حكم الضمير.

د- المنادى من أقسام المعارف عند بعضهم فرتبته عندهم متأخرة عن الكل.

٢. اختلفت رتبتهما سواء كانت اللام للتعريف أو للموصوئية.

٣. أي سواء تساوت رتبتهما في التعريف أو لا و سواء كان أحدهما مشتقاً أو لا.

٤. هذا القول للرازي محتجاً بأن المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو انمسند فالمشتق هو المنسوب لأنه صفة، و رده صاحب التنخيص بأن الصفة تؤوّل بالذات مجردة و الجامد تؤوّل بالصفة أي: صاحب هذه الصفة يسمى بهذا الإسم.

المخاطب كأن يقول: «مَنْ القائم؟» فنقول: «زيدُ القائم». فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ.^١

الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للإبتداء بهما نحو: «أفضلُ منك أفضلُ مني»
الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً والأول هو المعرفة كـ «زيدُ القائم» وأما
إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغُ الإبتداء به فهو خبرٌ إتِّفاقاً نحو «خزُّ ثوبك و
ذهبُ خاتمك» وإن كان له مسوغٌ فكذلك عند الجمهور.

وأما سببونه فيجعله المبتدأ نحو: «كم مألُك» و«خيرُ منك زيدٌ» و«حسبنا الله» و
وجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وأنها شبيهان بمعرفتين تأخَّر الأخصُ منهما

١. قال الدسوقي: كان على المصنف أن يقول: والتحقيق أنهما إما أن يكونا معلومين أو مجهولين أو مختفين، وفي كلِّ إتا
أن تساوي في التعريف لا، فالصور سب، فإن تساوي علماً أو جهلاً فإن كان أحدهما أعرف فمبتهأ تقدم أو تأخر. وإن
لم يكن أحدهما أعرف فالمتمم هو المبتدأ ولن أختلفاً في العلم والجهل فما كان معلوماً هو المبتدأ تقدم أو تأخر وكان
أعرف، لا، لأن ما ذكره فيه قصور.

أقول: هذا البحث للمصنف لاجدوى له بل لا تحقيق به، لأن رتبة المعارف لا تكون أمراً جلياً واعتبارياً بل كان أمراً يدل
عليه الحال. فـ «زيد» مثلاً لن علمناه وعرفناه كثيراً يكون أعرف من «هذه» إن عرفناه قليلاً، وعنى العكس فـ «هذه» مثلاً يكون
أعرف من «زيد». إذن ليس علينا أن نقول: العلم أعرف من الاسم؛ الإشارة مطلق. فالحق أنه قد يكون العلم أعرف منه وقد
لا يكون وكذا في عموم المعارف سوى ضمير المتكلم وحده لأنه أعرف من كلِّ المعارف بهديهة العقل وأن معرفة الشخص
أنفسه أكثر من معرفته لغيره حتى قال الله تعالى: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ» قد يشكل علينا بأن رتب المعارف كان
أمراً اعتبارياً بسبب وضع العرب، والنحو قواعد المعرفة استعمال العرب فلا يرد في هذا العلم مباحث عقلية. فنقول: هنا
الاستعمال يستلزم الدور لأنَّ التحوين بأنفسهم يقولون: إنَّ المبتدأ إن كان أعرف فكذا وإن لم يكن فكذا، ثم يقولون: نحن
نرى في لغة العرب (يعني النحو على) أراء انفسهم) يعامى مع الأعراف معاملة ومع غيره معاملة أخرى، ففسبوا هذه المعاملات
بالعرب والحال أنهم بأنفسهم يعاملون هذه المعاملات فقد ترى أن في هذا الإستدلال دوراً مصرحاً. إذن نقول: المبتدأ و
الخبر إن يكونا معرفتين فإن كان أحدهما معلوماً والثاني مجهولاً فأجل المعلوم مبتدأ والمجهول خبراً لأنه لاجدوى لحمل
المعلوم على المجهول غالباً، وإن يكونا معلومين أو مجهولين فأيهما شئت فأجل مبتدأ والثاني خبراً، لكنَّ الأحسن أن
تجعل المقدم مبتدأ والثاني خبراً لأنَّ الأصل في المسند إليه أن يكون مقدماً كي يحمل عليه المسند.

٢. ومخصصهم عملهما في إيجاز والمجور.

نحو: «الفاضل أنت» ويتّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين، ويشهد لإبتدائية النكرة قوله تعالى ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾^١ (النفال: ٢٢)، ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ (آل عمران: ٩٦) وقولهم «إِنَّ قريباً منك زيدٌ» وقولهم «بحسبك زيدٌ» والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب.^٢

ولخبريتها قولهم: «ما جاءت حاجتك^٣» بالرفع، والأصل «ما حاجتك»، فدخل الناسخ^٤ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل^٥، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وأما من نصب^٦ فالأصل «ما هي حاجتك» بمعنى أي حاجة هي حاجتك، ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه، ونظيره أن تقول «زيدٌ هو الفاضل» وتُقدّر «هو» مبتدأً ثانياً لا فصلاً ولا تابعاً، فيجوز لك حينئذ أن تدخل عليه «كان» فتقول: «زيدٌ كان الفاضل».

ويجب الحكم بإبتدائية المؤخر في نحو: «أبو حنيفة أبو يوسف»^٨ و

١. تنصب النكرة «أنت» ولا ينصب بها إلا ما كان مبتدأً وكذا تقول في ما بعدهم وأعلم أن «حسب» نكرة مسبوغة لأنه من الأسماء المتوعدة في الإبهام فلا يعرف بالإضافة إلى المعرفة بل يختص فقط.

٢. خلافاً للأخفش.

٣. «ما» نكرة خبر مقدّم و«حاجتك» مبتدأ مؤخر.

٤. أي: «جاءت» لأنه بمعنى «صار» فكان من الأفعال الناقصة وحينئذٍ «ما» خبر مقدّم و«حاجتك» مبتدأ مؤخر.

٥. أي: «الناسخ» أصلاً في الكلام لأنه لو جعل «ما» مبتدأ مقدّماً و«حاجتك» هو الخبر لكان الناسخ إذا دخل إنما يدخل على المبتدأ وهو «ما» فيلزم أن يكون ما قبل أداة الإستفهام عمل فيها وهو باطل.

٦. أي: نصب «حاجتك» فكان خبراً لا كان» واسمه ضمير مستتر يعود إلى «ما» فلا يكون «ما» نفسه إسم كان، لأنّ إسم النواسخ لا يقم عليها.

٧. أي: يجوز الأوجه الثلاثة لكن على وجه الإبتدائية يجوز دخول «كان» عليه. ونحن نثبت لك إن شاء الله تعالى أن لا يكون شيء مسعى بضمير الفصل في لغة العرب أيضاً فلهذه من عبارة أنه يجوز عنده تأكيد المضمّر لظاهر كما سيأتي شرحه إن شاء الله تعالى.

٨. لأنّ أبا حنيفة هو النعمان ابن الثابت صاحب مذهب الحنفي المشهور وأبو يوسف تلميذه وصاحبه فينبغي أن يجعل

[سَنُونَا بَنُو أَبْنَانَنَا] وَسَنَانَنَا
 سَنُونَا بَنُو أَبْنَانَا الرَّجَالِ الْأَبَاعِدُ^١
 رعيًا للمعنى، وَيُضَعَّفُ أَنْ تَقْدَرُ الْأَوَّلُ مَبْتَدَأُ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ مِنَ التَّشْبِيهِ الْمَعْكُوسِ^٢
 لِلْمِبَالَفَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ نَادِرُ الْوَقْعِ، وَمُخَالَفٌ لِلْأَصُولِ^٣، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَنْتَضِيَ الْمَقَامُ الْمِبَالَفَةِ،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أبُو يُوْسُفٍ مَبْتَدَأُ لِيُشَبِّهَ بِأَبِي حَنِيفَةَ لَا بِالْعَكْسِ.

١. الْبَيْتُ مَنْسُوبٌ إِلَى الْفَرَزْدَقِ وَالْمَعْنَى لَنْ أَوْلَادُ أَبْنَانِنَا هُمْ بَنُونَا، أَمَّا بَنَانُنَا فَلَنْ يَبْنِيَهُنَّ هُمْ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ.
 ٢. وَهُوَ التَّشْبِيهِ الَّذِي جُمِلَ الْمَشَبَّهُ بِهِ مُشَبَّهًا لِيُبَالِغَ فِي أَمْرٍ. كَقَوْلِكَ: «الْأَسَدُ زَيْدٌ» لِيُبَالِغَ فِي شَجَاعَةِ زَيْدٍ حَتَّى يَكُونَ شَجَاعَةً
 الْأَسَدِ شَبِيهًا بِهِ.

٣. أَيُّ أَصُولِ النَّحْوِ لِأَنَّ أَصُولَ النَّحْوِ إِذَا يَنْظُرُ فِيهَا لَهَا يَفْقِدُ صِحَّةَ الْمَعْنَى الْمُرَادِ وَلَا يَنْظُرُ فِيهَا لِلْمِبَالَفَةِ وَالَّذِي يَنْظُرُ فِيهَا
 إِذَا هُوَ أَصُولُ عِلْمِ الْمَعَانِي.



ما يُعرَف به الإسم من الخبر

إِعلم أنَّ لهما ثلاث حالات:

أحدهما: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الإسم والمجهول الخبر، فيقال «كان زيدٌ أخا عمرو» لمن علم زيداً و جهل أخوتَه لعمرو، و «كان أخو عمرو زيداً» لمن يعلم أخاً لعمرو و يجهل أنَّ إسمه زيدٌ، وإن كان يعلمهما و يجهل إنتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف^١ فالمختار جعله الإسم، فتقول «كان زيدٌ القائم» لمن كان قد سمع بزيدٍ وسمع برجلٍ قائم، فعرف كلاً منهما بقلبه، و لم يعلم أنَّ أحدهما هو الآخر، و يجوز قليلاً «كان القائم زيداً». و إن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مَخَيَّر نحو «كان زيدٌ أخا عمرو، و كان أخو عمرو زيداً» و يُستثنى من مختلفي الرتبة نحو «هذا»^٢ فإنه يتعين للإسمية^٣ لكان التنبيه المتصل به، فيقال «كان هذا أخاك، و كان هذا زيداً» إلا مع الضمير، فإنَّ الأنصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ^٤ و تدخل التنبيه عليه، فتقول «ها أنا ذا» و لا يتأتى ذلك في باب الناسخ، لأنَّ الضمير متصل بالعمل،

١. كلامنا في رتب المعارف يرد أيضاً هنا.

٢. أي: كل إسم إشارة قرن بأداة التنبيه نحو: هؤلاء هاتان و... .

٣. لأنَّ حرف التنبيه له صدر الكلام فيستحق أن يكون إسماً ليخلق صدرية، لا يخفى عليك أن التقدير و عدمه أمر لفظي في الكلام و لذا لا يلزم من لزوم التقدير في اللفظ لزوم التقدير في الرتبة. اللهم إلا أن يقال: إنَّ إتحاد الرتبة مع اللفظ أحسن من تخالفهما، على هذا إسمية الإسم الإشارة كانت حسناً لأنه متعين، فتأمل.

٤. أي: تجعل الضمير مبتدأ و تدخل التنبيه عليه.

فلایتأتی دخول التنبيه عليه، على أنه سُمِعَ قليلاً في باب المبتدأ «هذا أنا».

واعلم أنهم حكموا له «أن»، و«أن» المقدّرتين^١ بمصدر مُعرّف بحكم الضمير، لأنّه لا يوصف كما أن الضمير كذلك^٢، فلهذا قرأت السبعة «ما كان حجتهم إلا أن قالوا» (الجاحية، ٢٥)، «فما كان جواب قومه إلا أن قالوا» (النمل، ٥٥) والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عمّا دونّه في التعريف^٣.

الحالة الثانية: أن يكونا نكرتين، فإن كان لكلّ منهما مسوِّغ للإخبار عنها فأنت مخيّر فيما تجعله منهما الإسم وما تجعله الخبر، فتقول «كان خيرٌ من زيدٍ شراً من عمرو» أو تعكس^٤، وإن كان المسوِّغ لإحدهما فقط جعلتها الإسم نحو «كان خيرٌ من زيدٍ امرأةً».

الحالة الثالثة: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الإسم والنكرة الخبر، نسو «كان زيدٌ قائماً» ولا يعكس إلا في الضرورة كقوله:

١. أي: المؤلّتين.

٢. قول النحويين: «الضمير لا يوصف ولا يوصف به»، فيه نظر، ونحن نثبت خلافها. نرجع في أدلّهم:

قال الزجاجي: لأنّ الإسم لا يضمّر إلا بعد أن يعرف فقد استغنى عن التعت. (الجميل في النحو ص ١٦)، و«هذا يمثل «زُبّ رجلي» أبيه يقرأ القرآن» فإنها يعود إلى الرجل وهو نكرة مبهم.

قال السيوطي: لا ينعت الضمير ولا ينعت به مطلقاً. أمّا الأوّل فلأنّه إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى ظاهر تتقدّم ذكره، و الإشارة لا تتم بل العشار إليه الظاهر المتقدّم، لأنّ التعت في الأصل إيضاح أو تخصيص ولا إضمار إلا بعد معرفة لا لباس فيها. وأمّا الثاني فلأنّه ليس بمشتق ولا مؤوّل به فلا يتصور فيه إضمار يعود إلى منوّه ولا أنّه أعرف المعارف وتقدّم اشتراط أن يكون التعت أعرف إنتهى.

أمّا قوله «فلأنّه إشارة» ردّ بأنّ الضمير نفس ما تتقدّم ذكره لا إشارة إليه. «أمّا قوله «لأنّ التعت...» لا إضمار إلا بعد معرفة لا لباس فيها» ردّ بمثل «زُبّ رجلي» أبيه، «أمّا قوله «فلأنّه ليس بمشتق ولا مؤوّل به» ردّ بمثل «مررت بالضارب وأبيه» فإنّ الهاء يؤوّل به «الضارب» كما هو ظاهر، وإنّ يمكن تأويل الضمائر إمّا باعتبار مراجعتها أو أشياء أخرى، وأمّا قوله «لأنّه أعرف المعارف» ردّ بما أوردناه في حاشية المبحث الماضي فنثبت لك أنّ الضمير قد يوصف به كما أنّه قد يكون بدلاً.

٣. فكما لا يحسن الإخبار بغير الأعرف عن الأعرف لا يحسن الإخبار به «أن» و«أن» عن غيره.

٤. فتقول مثلاً «كان شرٌّ من عمرو خيراً من زيد».

و لا يَنْكُ مَوْقِفُ مَنْكَ الْوَدَاعَا

إِلْقِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا شَبَابَا

و قوله:

اكَانَ حَسْبِيَّةً مِّنْ بَيْتِ رَأْسِ ا يَكُونُ وِزَاجُهَا صِلُ ۥ ۥ مَاءُ

و أمّا قراءة ابن عامر ﴿أو لم تكن لهم آية أن يعلمه﴾ (همزة ١٩٧) بتأنيث «تكن» و رفع «آية»، فإن قدرت «تكن» تامة فاللام متعلقة بها و «آية» فاعلها، و «أن يعلمه» بدل من آية^١، أو خبر لمحذوف أي: هي أن يعلمه، و إن قدرت ناقصة فاسمها ضمير القصة، و «أن يعلمه» مبتدأ و «آية» خبره، و الجملة خبر «كان»؛ أو «آية» اسمها و «لهم» خبرها، و «أن يعلمه» بدل أو خبر لمحذوف، و أمّا تجويز الزجّاج كون «آية» اسمها و «أن يعلمه» خبرها فردّه لما ذكرنا، واعتذر له^٢ بأن النكرة قد تخصصت بـ«لهم».

١. لأنه لا يلزم في البديل توافقهما في التعريف والتذكير، أقول: وكذا في الصفة فإنك ستري أن فائدة البديل الإيضاح فكما أن البديل النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة يفيد الإيضاح فأيضاً الصفة النكرة من الموصوف المعرفة ۥ بالعكس تفيد الإيضاح.

٢. أي: للزجّاج الاعتذار أن «لهم» متعلق بمحذوف حالّ مقدم من «آية» ۥ لأجل تقديمه على ذي الحال لا يشكّل بتذكيره وبهذا الاعتذار ودكّل ما قاله المصنّف في هذه الآية.



ما يُعرَفُ به الفاعل من المفعول

و أكثر ما يشتهه إذا كان أحدهما إسمًا ناقصاً^١ و الآخر إسمًا تاماً.
و طريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع، و إن كان منصوباً ضميره المنصوب، و يُبدل من الناقص إسمًا بمعناه في العقل و عدمه ؛ فإن صحّت المسألة بعد ذلك^٢ فهي صحيحة قبله، و إلّا فهي فاسدة ؛ فلا يجوز «أعجَبَ زيدٌ ما كَرِهَ عمرو»^٣ إن أوقعت «ما» على ما يعقل لأنّه لا يجوز «أعجَبْتُ الثوبَ» و يجوز النصب^٤، لأنّه يجوز «أعجَبَني الثوبُ» فإن أوقعت «ما» على أنواع من يعقل^٥ جاز، لأنّه يجوز «أعجَبْتُ النساءَ» و إن كان الإسمُ الناقصُ «من» أو «الذي» جاز الوجهان أيضاً.

فروع

١. يريد بالناقص الإسم الموصول أو الإسم الموصوف لحاجة الأول إلى الصلة و الثاني إلى الصفة. و التام المراد به هنا ما كان لمن يعقل كما هو المتبادر من تمثيلهم.
٢. أي بعد الجعل المذكور، و قوله: فهي صحيحة قبله أي: قبل الجعل المذكور.
٣. فجعل ضمير المتكلم بدل «زيد» و «الثوب» بدل ما التي يدل على ما لا يعقل فمن البديهي أن غير ذوي العقول لا يقدر أن يُعجبه شخص.
٤. أي: أعجب زيداً ما كره عمرو. فيجوز أن يكون «زيد» مفعولاً لأنّه يمكن أن غير ذوي العقول يُعجب شخصاً.
٥. ذلك لأن «ما» كما تستعمل في غير الماثل تستعمل في العاقل.
٦. جاز الرفع كما يجوز النصب لأنّه يصح أن تقول «أعجَبَني النساءُ».

تقول «أمكنَ المسافرَ السفرَ» ينصب المسافر لأتَّك تقول «أمكنني السفرُ» ولا تقول «أمكنْتُ السفرَ»^١ وتقول «ما دَعَا زيداً إلى الخروج» و«ما كَرِهَ زيدٌ من الخروج» ينصب زيد في الأوَّل مفعولاً والفاعل ضمير «ما» مستترٌ، ورفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير «ما» محذوفاً، لأتَّك تقول «ما دَعَانِي إلى الخروج»^٢ و«ما كَرِهْتُ منه» ويمنع العكس^٣، لأنَّه لا يجوز «دَعَوْتُ التَّوْبَ إلى الخروج» و«كَرِهَ من الخروج» وتقول «زَيْدٌ في رِزْقِ عمروٍ عشرونَ ديناراً» برفع العشرين لا غير^٤، فإن قَدِمْتَ «عمراً» فسُقِلَتْ «عمروٌ زَيْدٌ في رِزْقِهِ عشرونَ» جاز رفع العشرين ونصبه^٥، وعلى الرفع فالفعلُ خالٍ من الضمير؛ فيجب توحيدُه مع المثنى والمجموع^٦، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصب فالفعلُ متحمِّلٌ للضمير^٧، فيبرز في التثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور^٨.

١. إذ لا معنى لقولك «ضَيَّرْتُ السَّفَرَ ذَا مَكْنَةٍ».

٢. يجعل ضمير المتكلم بدل «زيد» في الأوَّل والثاني والضمير النائب بدل «الخروج» في كليهما.

٣. لأنَّ ما لا يعقل ليس عليه أن يكون مدعوّاً أو كارهها من شيء.

٤. قال المصنِّف في الباب الأوَّل من هذا الكتاب في كلمة «غير»: إسمٌ ملازمٌ للإضافة في المعنى || يجوز أن يقطع لفظاً بين فهم المعنى وتقدِّمات عليها كلمة «ليس» وقولهم «لاغير» لحنٌ، وأنت ترى أنه يستعمل هنا هذا اللحن.

٥. رفعه على كونه نائباً عن الفاعل || نصب على كونه مفعولاً ثانياً لا يزيد.

٦. لأنَّ النائب عن الفاعل ظاهر فلا ضمير في الفعل.

٧. أي «هو» التي تعود إلى عمرو فيثنى الفعل ويجمع إذا كان مرجع ضميره مثنى أو مجموعاً.

٨. لأنَّ النائب عن الفاعل كان عائد الجملة الخبرية فلا يلزم ذكر الجار والمجرور. أمَّا إذا ذكر فكان الجملة ذا عائدتين ونيس

ما افترق فيه عطف البيان و البدل

وذلك ثمانية أمور:

أحدها: أن العطف لا يكون مضمرّاً ولا تابِعاً لمضمر، لأنّه في الجوامد نظير النعت في المشتقّ^١ وأما إجازة الزمخشري في ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ (ملءة: ١٧٢) أن يكون بياناً للهاء من قوله تعالى ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ فقد مضى ردّه^٢، نعم أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم، فالأول نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (بقرة: ١٦٣) ونحو ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَتَذَكَّرُ بِالْحَقِّ عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾ (سبا: ٣٨) وقولهم «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّئُوفِ الرَّحِيمِ»^٣ والثاني نحو «مررتُ به الغبيث» والثالث نحو قوله:

١. نحن قد أثبتنا لك في حاشية المبحث الثاني أن الضمير يوصف «يوصف به» فردّ هذا أيضاً.

٢. في قول المصنّف في باب «أن» المفترقة: «ووجه الزمخشري فأجاز ذلك فهو لا عن هذه النكته» تفصيله أن الزمخشري يجيز أن يكون ﴿لَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ في آية «ما قلتُ لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله ربي وربكم» عطف بيان من الهاء في «به»، قال المصنّف: يصح أن يقدر بدلاً من الهاء في «به» وجه الزمخشري فمنع ذلك ظلماً منه أن البديل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد والعائد موجوداً حساً فلا مانع.

٣. «الرحيم» صفة من الضمير على المدح في زعم الكسائي وسيأتي إن شاء الله تعالى أن «الرحمن» بدل لا نعت.

٤. «علام الغيوب» نعت للهو المستتر في «يقذف» وهذا كأكمل من القفا لأنه من البديهي أن يكون «علام الغيوب» فاعلاً لا يقذفه» وعائد الجملة الخبرية هو تكرار المبتدأ بمعناه.

|| «الرئوف» صفة للهاء المجرور «على» على جهة المدح

لقد أصبحَتْ بقرى كوايساً | فلا تُلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسُ^١

وقال الزمخشري في ﴿جَعَلَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ﴾ (سورة ١٧: ١) إنَّ ﴿البيتَ الحرامَ﴾ عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة، لا على جهة التوضيح^٢، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي^٣.

وأما البدل فيكون تابِعاً للمضمر بالإتفاق نحو ﴿وَرِثَهُ مَا يَقُولُ﴾^٤ (مريم: ٨٠)، ﴿مَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾^٥ (الكهف: ٣٢) وإنما يمتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿أَنْ أَعْبُدَ وَاللَّهُ﴾ بدلاً من الهاء في «به» توهماً منه أنَّ ذلك يخلُ بعائد الموصول، وقد مضى رده.

وأجاز النحويون أن يكون البدلُ مضمرّاً تابِعاً لمضمر كـ «رَأَيْتُهُ إِتَاه» أو لظاهر كـ «رَأَيْتُ زَيْدًا إِتَاه» وخالفهم ابن مالك فقال: إنَّ الثاني لم يُسمع، وإنَّ الصوابُ في الأوَّل قول الكوفيين إنَّه توكيد كما في «قَمْتُ أَنْتَ».

الثاني: أنَّ البيان لا يُخالَفُ متبوعه^٦ في تعريفه وتكثيره، وأما قول الزمخشري:

١. أشاهد في قوله «البائس» الذي صفة الهاء في «تُلْمُهُ» أي لا تُلْمُ البائس أن ينام، وقرئ بقافين على وزن فُعْلُلن موضع والكوانس جمع «كانس» هو الظبي يدخل في كَناسه أي موضعه.

٢. لأنَّ شهرة الكعبة يعني كلَّ امرء عن التوضيح.

٣. من أنه قد ينعت الضمير لمدح أو ذم أو ترجم فعلى قول الزمخشري لا يمتنع إيراد عطف البيان لمدح أو ذم لو ترجم كما فعل ذلك الكسائي في نعت الضمير.

٤. «ما» الموصولة بدل من الهاء في «ترثه».

٥. فلان أذكره يؤوَّل بالمصدر فتكون بدلاً من الهاء في «أنسانيه».

٦. هذا دعوى بلا يئنة وهو من دأب ابن هشام. أقول: كُنْ تأكيد بدل لأنَّ البدل إنما يكون للتوضيح وإنما للتأكيد فلا يلزم إيراد شيء زائد معشًى بالتوكيد في الكلام.

٧. ودليلهم أنَّ عطف البيان كالنعت في الجوامد فكما أنَّ النعت لا يخالف متبوعه في التعريف والتكثير فمطلق البيان كذلك متى أثبتنا لك خلاف ذلك في النعت رَدَّ هذه المسألة أيضاً في عطف البيان.

إِنَّ ﴿مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ﴾ عَطَفَ عَلَى ﴿آيَاتِ بَيْتَاتٍ﴾^١ (العمران، ٩٦) فسهو، وكذا قال في ﴿إِنَّمَا أُعْطِكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا﴾ (سبا، ٢٦) إِنَّ ﴿أَنْ تَقُومُوا﴾ عَطَفَ عَلَى ﴿وَاحِدَةٍ﴾ ولا يختلف في جواز ذلك في البذل، نحو ﴿إِلَى صَرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صَرَاطِ اللَّهِ﴾ (هود، ٥٢-٥٣) ونحو ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾^٢ (علق، ١٦-١٥).

الثالث: أَنَّهُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً^٣، بخلاف البذل نحو ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرَّسُولِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾^٤ (مصلح، ٢٣) ونحو ﴿وَأَسْرُوا النَّسْجُورِ الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾^٥ (الأنبياء، ٢) وهو أصح الأقوال في «عرفت زيدا أبو من هو»، وقال:

لقد اذممتني أم عمرٍ بكلمة أتصبر يوم الدين أم لست تصبر^٦
الرابع: أَنَّهُ لَا يَكُونُ تَابِعًا لْجُمْلَةٍ^٨، بخلاف البذل^٩، نحو ﴿إِتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ إِتَّبِعُوا

١. تمام الآية ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ. فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ-».

٢. «ناصية» بدل من «الناصية» || متى كان بدل النكرة من المعرفة يجب وصفه «كاذبة». أقول: تمام أمثله بدل و إختيارها عطف بيان سهو من إين هشام بدليل ما مر.

٣. هذا أيضاً دعوى بلا بيّنة وإن قيل: هذا استعمال العرب فلا تنقض. قلنا: إنَّ استعمال العرب هو مجرد هذه الجملة || تسميته بالبذل أو عطف البيان هو للتجوين فلا يمكن أن نسبنا عمل التجوين بالعرب.

٤. جملة ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ بدل من «ما» في ﴿مَا قَدْ قِيلَ لِلرَّسُولِ﴾ أو من الهاء التائب التالعل المستتر في «قيل». ه جملة ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ بدل من «التجوين».

٥. «هو» مبتدأ و «أبو من» خبر و الجملة بدل من «زيد» إما بدل كل أو بعض. وبعضهم يقولون: إنَّ الجملة حال من «زيد» و رد بأن الحال لا يكون إنشائياً وقال بعضهم: إنه مفعول ثانٍ لا عرف. المتضمن معنى «علم» و ردّ هذا بأن التضمن لا يكون قياسياً.

٦. جملة «أُتَصَبَّرُ يَوْمَ الدِّينِ أَمْ لَسْتُ تُصَبِّرُ» بدل من «كلمة».

٨. هذا أيضاً دعوى بلا دليل.

٩. والفرض إنَّ البذل أيضاً جملة إذ لا يبدل المفرد من الجملة.

من لا يستلکم أجراً^١ (يس، ٢١ - ٣٠) ونحو ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾^٢ (الأنعام، ١٣٢ - ١٣٣) وقوله:

أَقُولُ لَهُ إِرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا^٣
 الْخَاصِصَ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِعْلاً تَابِعاً لِفِعْلِ^٤، بخلاف البديل، نحو قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾^٥ (الفرقان، ٣٨ - ٣٩).

السادس: أَنَّهُ لَا يَكُونُ بِلَفْظِ الْأَوَّلِ، و يجوز ذلك في البديل بشرط أن يكون مع الثاني زيادةً بيانٍ كقراءة يعقوب ﴿وَنَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِئَةً كُلٌّ أُمَّةٌ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾^٦ (كشافة، ٢٨) بنصب ﴿كُلٌّ﴾ الثانية، فإنها قد إتصل بها ذكرُ سبب الجئوت، وكقول الحماسي:

١. «إِتَّبِعُوا» الثاني بدل من «إِتَّبِعُوا» الأول.

٢. «أَمَدَّكُمْ» الثاني بدل من «أَمَدَّكُمْ» الأول.

٣. «لَا تَقِيمَنَّ» بدل من «إِرْحَلْ».

٤. هذا أيضاً دعوى بلاينية وقد يشكل بأنه يجب على المصنف أن يعد الفرق الخامس في الرابع لأنه إذا كان البديل فعلاً فقد كان جملةً فعمل المصنف يوجب تكراراً بلا فائدة قلنا: إنَّ عاملاً رفع الفعل المضارع تجزئه عن الناصب والجازم وإذا كان الفعل مرفوعاً لا يستل عن دليل رفعه لأنه مرفوع في حالة لا يدخله ناصب ولا جازم، أمّا إذا كان منصوباً أو مجزوماً فيشكل عليهم بأن الفعل مع فاعله يكون جملةً فليس شأنه أن يعمل الناصب والجازم في لفظه بل يجب أن يصلان في محله لأنه جملة والجملة لا يكون إعرابها إلا محلياً وأما للتخلص عن هذا الإشكال فقال التحويليون: إنَّ الفعل إذا قصدنا جزئه أو نصبه فقد جُزئناه عن فاعله في الذهن فنصبناه أو جزئناه ثمَّ دخلنا عليه فاعله. فعلى هذا الطريق دخل الناصب والجازم في الفعل وحده لا في الجملة فلا بأس || على هذا يُطلق اللفظي المعروف بالجملة واللفظ المنصوب أو المجزوم الفعل وحده لما مرَّ من أنه إذا نصبناه أو جزئناه كان خالياً من الفاعل وحينئذٍ إذا تنظر الأمثلة فترى أنَّ أمثلة الجملة يكون أفعالها مرفوعاً وأمثلة الفعل يكون أفعالها مجزوماً وإذا أشكل «إِرْحَلْ لَا تَقِيمَنَّ» || «إِتَّبِعُوا» قلنا: إنَّ «لَا تَقِيمَنَّ» مبني و«إِرْحَلْ» و«إِتَّبِعُوا» فعلاً أمر وهما مبنيان على علامة الجزم فلا يرد بحثنا فيهما. فافهم.

٥. «يَفْعَلْ» بدل من «يَفْعَلْ».

٦. «كُلٌّ أُمَّةٌ» الثاني كأنَّ بدلاً من الأول بسبب وجود زيادة فيه وهو ذكر سبب الجئوت.

رُؤْيَا بني شَيْبَانَ بِمَعْصٍ وَعِيَاكُمْ
ثَلَاثًا جِهَادًا لَا تَعْمِيدُ عَنْ الرُّغْيَا
ثَلَاثًا لَوْ هُمْ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرِهِمْ
عَلَى مَا جَعَلَتْ فِيهِمْ يَدُ الْخَقْلَانِ^١

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أنَّ عطف البيان لا يكون من لفظ الأول، وتبعه على ذلك ابن مالك وإبنة، وحجَّتْهم أنَّ الشيء لا يبيِّن بنفسه^٢، وفيه نظر من أوجه:

أحدها، أنه يقتضي أنَّ البدل ليس مبيَّنًا للبدل منه^٣، وليس كذلك، ولهذا منع سيبويه «مررتُ بي المسكين وبك المسكين» دون «به المسكين»^٤، وإنما يُنْأَرَقُ^٥ البدل عطفَ البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض.

والثاني، أنَّ اللفظ المتكرر إذا إتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدّمنا إتّجه كون الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين^٦ في نحو قوله:

يا زيدا زيدا التحملات الأجل
اتعلول الليل هليت فانزلوا

١. انشاهد في «تلاقاه الثاني والثالث قرّنه بدل من الأول.

٢. وهو شرط في التعريف المنطقي لأنَّ المعروف يجب أن يكون أعرف وأجلى من المَعْرُوف فإذا كان المَعْرُوف والمعروف واحداً فلا يتبع هذا القيد، وهذا أيضاً مما يلزم فيه الدور لأنَّ تعريف أحدهما يتوقّف على الآخر وانذور باطل بهديهة العقب.

٣. لأنّهم منعوا في البيان أن يكون بلفظ الأول لأنَّ الشيء لا يبيِّن بنفسه ٥ جوّزوا في البدل كونه بلفظ الأول فمعنى كلامهم أنَّ البدل لا يبيِّن فيه.

٤. لأنَّ المسكين أقلّ تعريفاً من الضمير وما كان أقلّ تعريفاً لا يكون بدلاً لأنَّه ليس فيه بيانٌ والبدل لا بد أن يكون فيه بيان وضمير التبية وإن كان كذلك لكن لما كان الضمير في حد ذاته مبهماً لإصدقه بمتعدد وكان المحلّى باللام أقلّ أفراداً لأنَّ «ال» فيه كُنْ للعهد صحَّ البيان فيه.

هـ هذا الدليل يقتضي التحليل فنرده إن شاء الله تعالى في الفرق الثامن.

٦. حاصله أنه إنما يتصل بلفظ الثاني شيء وإلّا لا يتصل. فإنَّ يقتضى فلا يجوز البدل ولا البيان إذ لا فائدة له وأيضاً يوجب تبيين الشيء بنفسه وإنَّ إتصل فكما يجوز البدل كما ذكر يجوز البيان إذ لا فرق بينهما وإن قيل صحَّ الإتصال بلفظ الثاني في البدل لم يصح في البيان، قلنا: هذا دعوى بلا دليل.

و

يَسَاتِمُ تَسَمَّ عَلَيْهِمْ لَا أَبَالِكُمْ
إِذَا ضَمَمْتَ الْمَنَادَىٰ فِيهِمَا.

والثالث: أَنَّ البيان يتصوّر مع كون المكرّر مجرداً، وذلك في مثل قولك «يا زيد» إذا قلته و بحضرتك^١ إثنان إسم كل منهما «زيد»، فإنك حين تذكر الأول يتوهم كل منهما أَنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطأك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد^٢، و على هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤية:

لَا نِيَّ وَأَسْطَارٍ شَطِيرَةٍ شَطَرًا نَقَاتُلُ يَمَانَصُرُ نَصْرًا

إِنَّ الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحلّ، و خرج هؤلا على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأول فقط، فالثاني^٣ إمّا مصدر دعائي مثل «سقياً لك»، أو مفعول به بتقدير «عليك» على أَنَّ المراد إغراء نصر بن سيار بحاجب له إسمه نصر^٤ على ما نقل أبو عبيدة، وقيل: لو قدر أحدهما توكيداً لضمّاً بغير تنوين كالمؤكد.

السابع: أَنه ليس في نيّة إحلاله محلّ الأول^٥، بخلاف البديل^٦، ولهذا إمتنع البديل و

١. لأنّ فيه الوجهين: الضمّ والفتح وإن فصح والمكرّر لا يكون بدلاً أو بياناً بل يكون توكيداً فخرج من البحث. فبر هذا البحث فيما إذا كان المنادي مضموماً. و كون الثاني توكيداً هو مذهب سيوييه، قال المبرد الإسم الأول يُضاف إلى محذوف أي: يا زيد للعمليات زيد اليميلات، وقال الفراء كلاهما مضاف إلى ما بعد الثاني.

٢. أي عندك

٣. حاصل إيراد الثالث أنّ إين الطراوة و تابعيه قالوا: إِنَّ البيان لا يتصوّر مع كون المتنوع مكرراً بلقظ الأول و أهكل عليه المصنّف: هذه القاعدة لا تكون عادة بل قد يكون إسم شخصين زيد^٤ و قلت: زيد، فكل منهما يتوهم أَنه المقصود فإذا رفع رأسك و توجهت إلى أحدهما و قلت مكرراً: زيد، ظهر مرادك ففي هذه الحالة يجوز البيان مع تكرار المتنوع بلفظه.

٤. أي التابع الثاني، أي: نصرأ.

٥. ضمير الهاء في «له» يعود إلى نصر بن سيار (والي خراسان في أيام هشام بن عبد الملك) والهاء في «إسمه» يعود إلى حاجب فرار الشاعر إغراء نصر بن سيار على مراعاة حاجبه نصر. فالعنى: يا نصر بن سيار عيبك نصرأ حاجبك.

٦. يجوز «المحلّ» بضم الميم فتحه و الأحسن الضمّ لمطابقته مع عامله و هو الإحلال.

تعيّن البيان في نحو «يا زيدُ الحارثُ»^٨ و في نحو «يا سعيدُ كُرْزُ»^٩ بالرفع أو «كُرْزاً» بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم فإنه بالعكس^{١٠}، و في نحو «أنا الضاربُ الرجلِ زيدُ»^{١١} و في نحو «زيدُ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ، أو النساءِ والرجالِ»^{١٢} و في نحو

٧. جعلُ النحويين هذا الفرق بين البدل والبيان تعسّف و تكلف بلا دليل و بيّنة، و أنا أسالك الآن: إن لم يضع النحويون هذا الفرق و جعلوا كلَّ عطف بيان بدلاً فهل عليهم بأش؟ إنّا نفقنا بعد إمكان أن هذا الفرق نشأ من تولّم النحويين أن البدل بمقتضى معناه كان شرطه أن يوضع بدل متبوعه، **ليس كذلك**، و لو سلّمنا فقول المصنّف في آية «ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله»: «فمنع ذلك غثاً منه لأن العبدل منه في قوّة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد و العائد موجود حتّى فلا مانع» كافٍ لنا. فقد رأيت رأي المصنّف من أنّه لا يوجب إحلال البدل محلّ المبدل منه في اللفظ بل في المعنى **لهذا قال: «هو العائد موجود حتّى»** فهذا القول ردّ تمام أقوال النحويين من أن المبدل منه في قوّة الساقط لفظاً، **أيضاً قال السيوطي** في بحث عطف البيان بعد بيان الفرقين بين البدل **البيان**: يستشكل أين هشام في حاشية التسهيل ما علّ به هاتين المسألتين بأنّهم يتنفرون في التواني ما لا يقتصر في الأواش و قد جزّوا في «إنك أنت» كونه «أنت» تأكيداً و كونه بدلاً مع أنّه لا يجوز «إن أنت» و أيضاً في نظير هذه المسألة يلوم السيوطي من يلتزم بهذا الشرط في العطف بالحروف فقال: «لو كان التحول شرطاً في صحّة العطف لم يجز «زُب رجل وأخيه» لإمتناع دخول «ربّ» على المعرفة كما تقدّم مع جواز «أعجب ممّا تقدّم أنك إنّا نظرت في «الكتاب» لسبويه **هو إمام النحويين** و في «الجميل في النحو» لزجاجي **هو إمام المعاربة** ما رأيت فرقاً بين البدل والبيان. **و هذا قولنا**: إلى ما ذكرناه. فتأمل جيّد.

٨. لأنّه لو جعل «الحارث» مكان «زيد» فدخل حرف النداء على المعرّف بأل و هو غير جائز.

٩. لأنّه لم يجعل «كُرْز» بالرفع أو النصب مكان «سعيد» لأنّ المبادئ المفرد المعرفة مبنية على الضمّ «كُرْزُ» بالرفع أو النصب معرب.

١٠. مقتضى كلام المصنّف أن في هذا المثال إمتنع البيان و تعيّن البدل **ليس كذلك** بل كلاهما يجوزان.

١١. لأنّه لو جعل «زيد» مكان «الرجل» لكان إضافة الاسم المحلّى باللام إلى مجزّد عنه، و هو غير جائز كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

١٢. تعيّن أنّه بيان لا بدل لأنّ أفعّل التفضيل بعض ما يضاف إليه والبدل يحلّ محلّ المبدل منه فينحل المعنى: زيد أفضل النساء فيفيد أنّه من النساء و ليس كذلك، قاله الدسوقي. أقول: لا أرى من كون الرجال بدلاً، لأنّا قلنا في حاشية سابقة أن المعطوف لا يحلّ محلّ المعطوف عليه فلا يصير «زيد أفضل النساء»، فعلى هذا كان المعنى «زيد أفضل النساء والرجال» و كان اللؤلؤ للجمع ف«زيد» داخل في «الرجال والنساء» كما أنّ الناس كان من الرجال والنساء.

«يا أيها الرجلُ غلامُ زيدٍ»^١ وفي نحو «أيُّ الرجلين زيدٌ وعمرو جاءك»^٢ وفي نحو «جائني كلا أخويك زيدٌ وعمرو»^٣.

الشامخ: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البديل^٤، ولهذا إمتنع أيضاً البديلُ وتعيّن البيان في نحو قولك «هَندُ قامَ عمرو وأخوها»^٥ ونحو «مررتُ برجلٍ قامَ عمرو وأخوه»^٦ ونحو «زيدٌ ضربتُ عمرو أخاه»^٧.

١. لأن «أيها» يدخل على المَعْرُوف بالاسم ولو كان «غلام زيد» بدلاً لسقط الرجل ودخل «أيها» على «غلام زيد» وهو باطل.

٢. لأن «أي» في أي وجه لا يضاف إلى مفرد معرفة إلا إذا كان مذكراً أو تنوي أجزاء المضاف إليه فإذا كان «زيد» بدلاً من «الرجلين» أضيف «أي» إلى مفرد معرفة وهو خطأ.

٣. أي: «زيد وعمرو» بيان لأخويك لا بدل منه إذ لو حلاً محلّه لزم إضافة «كلا» لمتعدد مفروق من غير ضرورة وهي إنما تضاف إلى معروف دال على اثنين بكلمة واحدة من غير تفروق.

٤. هذا الفرق بين البديل والبيان أيضاً لا جدوى له. فإلي أسالك إن لم يقيّد البديل بهذا القيد أ يضّر شيئاً؟ كيف التحويل يقيّدون البديل بهذا القيد وهذا التقدير وهم يقولون: عدم التقدير أولى من التقدير. كيف يقدّرون عامل البديل دون المبدل منه بخلاف سائر التوابع وهم يقولون: إجراء الباب على سنن واحد أولى من الإلحاق بباب آخر؟ فتعقّب حتى أتاك اليقين بأنه إذا حذف البيان من كلام العرب لا يضّر شيئاً.

■ إذ إن كان «أخوها» بدلاً فاستأنفت جملة أخرى عن تقدير «هَندُ قامَ عمرو قام أخوها» فبقي خبر «هَندُ» ■ «قام عمرو» بلا عائد إلى المبتدأ فتعيّن البيان.

٦. إذ لو كان أخوه بدلاً فاستأنفت جملة أخرى على تقدير «مررتُ برجلٍ قام عمرو قام أخوه» فبقي نعت «رجل» وهو «قام عمرو» بلا عائد إلى المنعوت فتعيّن البيان.

٧. إذ يلزم اشتغال العامل عن الإسم السابق بأجنبي منه مع أنه إنما يشغل عنه بالعمل في ضميره أو في الملابس لضميره، قاله الدسوقي. أقول: للبرهنة على جواز البديل في الأمثلة السابقة كفانا قول المصنّف في ردّ توهم الزمخشري في أية «ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن أعبدوا الله»: «فمنع ذلك ظناً منه أن المبدل منه في قوة الساقط فبقي الصلة بلا عائد والعائد موجود حسّاً فلا مانع».



ما افترق فيه إسم الفاعل و الصفة المشبهة

وذلك أحد عشر أمراً:

أحدها: أنه^١ يُصاغ من المتعدي والقاصر^٢... كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر، وهي لا تصاغ إلا من القاصر^٣ كخسن وجميل.

الثاني: أنه يكون للأزمنة الثلاثة^٤، وهي لا تكون إلا للحاضر، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

الثالث: أنه لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضربُ و مُطلقٌ يتطلقُ، ومنه يقومُ وقائمٌ، لأنَّ الأصل يَقُومُ، يسكون القاف وضم الواو، ثم نقلوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال

١. في هذا المبحث الضمائر المذكور يرجع إلى إسم التفاعل والموتد إلى الصفة المشبهة إلا قليلاً كما ذكرناه.

٢. أي اللازم، سقي بالقاصر لأنه قصر بالتفاعل وأما المتدي لأنه تَمَدَّى من الفاعل إلى المفعول به.

٣. اختلفوا في نحو «رحيم» فبعضهم وجهاً بأنه يُصاغ من «رحم» الدال على المبالغة في المدح فكان لازماً، وبعضهم على أنه من صيغ المبالغة.

٤. أي أنه صالح لأن يكون لأحد الأزمنة الثلاثة، «قوله: أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر: يبان ذلك من السيوافي ذهب إلى أنها للماضي وابن مالك ذهب إلى أنها للحال فأشار المصنف لوافق بأن من قال بالماضي مراده المتصل بالحال ومن قال بالحال مراده المتصل بالماضي فلا دلالة لها على الحدث ولا الثبوت في جميع الأزمنة وإنما تدل على الحدث الحاضر.

إبن الخشّاب: هو وزن عروضي^١ لا تصريفي. وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان و مطمئن النفس و طاهر العرض، و غير مجارية و هو الغالب نحو ظريف و جميل، و قول جماعة «إنّها لا تكون إلّا غير مجارية» مردود باتّفاقهم على أنّ منها قوله:

من صديقي أو أخبي ثقةً أو غلبتُ شاحط^٢ داراً

الرابع: أنّ منصوبه يجوز أن يتقدّم عليه نحو «زيدٌ عمرًا ضارب» و لا يجوز «زيدٌ وجهه حسنٌ»^٣.

الخامسة: أنّ معموله يكون سببياً^٤ و أجنبياً نحو «زيدٌ ضاربٌ غلامه و عمرًا» و لا يكون معمولها إلّا سببياً تقول «زيدٌ حسنٌ وجهه» أو «الوجه»^٥ و يمتنع «زيدٌ حسنٌ عمرًا».

السادسة: أنّه لا يخالف فعله في العمل، وهي تخالفه، فإنّها تنصب مع قصور فعلها، تقول «زيدٌ حسنٌ وجهه» و يمتنع «زيدٌ حسنٌ وجهه» بالنصب، خلافاً لبعضهم^٦، فأما الحديث «أنّ امرأة كانت تُهرأ الدماء» فالدماء تمييز على زيادة أل^٧، قال ابن مالك: أو مفعول على أنّ الأصل تُهريق ثم قلبت الكسرة فتحة و الياء ألفاً قولهم «جارية

١. يقال للكلمتين: (إيهما متوازنان وزناً عروضياً إذا كانت حروف أحدهما يطابق حروف الآخر في الحركات والسكنات يعني إذا كان حرف ساكناً في أحدهما فالحرف المقابل لذلك ساكن أيضاً وإذا كان متحركاً فالحرف المقابل له متحرك أيضاً ولا يجب توافق الحركات حتّى صار وزناً تصريفيّاً.

٢. شاحط: أي بعيد. فشاحط يجاري مجري «يشخط» فيطابقه في الوزن العروضي.

٣. لأنّه أشبه للعين المضارع من الصفة المشبهة فكان أقوى منها في العمل فيعمل في المفعول المقدم بخلافها.

٤. أي: إسماء متصلاً بضمير موصوفه أو محلى بالام نأب منأب: الضمير على قول بعضهم.

٥. لأنّ الألف و اللام نأب منأب الضمير على قول بعضهم.

٦. فتنصب الصفة المشبهة النكرة على التمييز و المعرفة على التشبيه بالمفعول.

٧. فإنّهم يجوزوا كونه القاصر الذي يكون منه الصفة المشبهة ينصب على التشبيه بالمفعول.

٨. فإنّه منصوب على التمييز لا على التشبيه بالمفعول و «أل» فيه زائدة لأنّ التمييز نكرة أبدى و نحن ثبتت خلافها في أوجه الإثبات بين الحان و التمييز لئن شامفه تعالى.

وناصاة وبقي»، وهذا مردود، لأنَّ شرط ذلك تحرُّك الياء كجارية وناصية وبقي.

السابع: أنَّه يجوز حذفه وبقاء معموله، ولهذا أجازوه «أنا زيداً ضارباً»^٢ و«هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً» بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصفٍ منون، وأمَّا العطف على محلِّ المخفوض فممتنع عند مَنْ شَرَطَ وجودَ المُحرِّز^٣ كما سيأتي، ولا يجوز «مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهِ والفعلِ»^٤ بخفض الوجه ونصب الفعل، ولا «مررتُ برجلٍ وجهه حسنه»^٥ بنصب الوجه وخفض الصفة، لأنها لا تعمل محذوفة، ولأنَّ معمولها لا يتقدَّمها، وما لا يعمل لا يفسَّر عاملاً.

الثامن: أنَّه لا يقيح حذفُ موصوفٍ إسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو «مررت بقاتل أبيه» و«مررت بحسن وجهه».

التاسع: أنَّه يُفصل مرفوعه ومنصوبه، كـ«زيدٌ ضاربٌ في الدارِ أبوه عمراً» ويمتنع عند الجمهور «زيدٌ حَسَنٌ في الحرب وجهه» رفعت أو نصبت.

١. إنَّ الشرط الذي ذكره المصنَّف من تحرُّك الياء مجمل من حيث أنَّ تحرُّك الياء في أصل الكلمة قبل أيِّ تغيير أو تحرُّك الياء قبل التغيير الآخر فإنَّ كلمة «تَهْرَاقُ» كان في الأصل «تَرْيِقُ» فالياء فيه متحرِّكة وأمَّا قبل التغيير الآخر «تَهْرِيْقُ» فالياء فيه ساكنة، فهذا الدليل مجمل لا يمكن الإستدلال عليه على كلا القولين.

٢. هو من باب الإشتغال إذ إشتغل «ضارب» بالهاء عن العمل في «زيداً» فعامل «زيداً» فعلٌ أو وصفٌ منونٌ محذوفه.

٣. والمحرز كما سيأتي إن شاء الله تعالى هو الطالب للمحلِّ وهو هنا كونُ إسم الفاعل منونةً أو محلىً باللام حتَّى يصحَّ عمله في المفعول.

٤. إذ العطف على محلِّ «الوجه» غير جائز عند من شرط وجود المحرز فلا بدَّ أن يقدر عاملاً للفعل» فامتنع تقدير العامل لأنَّ الصفة المشبهة لا يجوز حذفه وبقاء معموله.

٥. الهاء في «حسنة» يعود إلى «الوجه» والهاء في «وجهه» يعود إلى «رجل» وهو من باب الإشتغال فاشتغل «حسن» بالهاء عن العمل في «وجهه» فقدر عامل «وجهه» صفةً مشبهةً وهو خطأ لأنها لا تعمل محذوفة.

٦. إذ شرط باب الإشتغال أنَّه لو لم يكن المشتغل به لعمل المشتغل في المشتغل عنه «هذا الشرط مفقود هنا لأنَّ الصفة المشبهة لا تعمل في «وجهه» لأنَّ معمولها لا يتقدَّم عليها فشرط باب الإشتغال مفقود هنا فلا يفسَّر المشتغل العامل في المشتغل عنه وهذا معنى قوله «ما لا يعمل لا يفسَّر عاملاً».

العاشم: أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع^١، ولا يَتَّبَعُ معمولها بصفة^٢. قاله الزجّاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجّال «أعورُ عينه اليمنى»^٣.

الحادي عشر: أنه يجوز إتباع مجروره^٤ على المحلّ عند من لا يشترط المحرز، ويحتمل أن يكون منه ﴿وجاعل الليل سكناً والشمس﴾^٥ (الأنعام، ١٦) ولا يجوز «هو حسن الوجه والبدن» بجزّ الوجه ونصب البدن، خلافاً للفرّاء، أجاز «هو قوي الرجل واليد»^٦ برفع المعطوف، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين^٧ كقوله:

فَطَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْجِجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُتَعَجِّلٍ

التقدير: المطبوخ في القدر، وهو عندهم عطف على «صفيف»، وخُرِجَ على أن الأصل «أو طابخ قدير» ثم حُذِفَ المضاف وأُبْقِيَ جزّ المضاف إليه كقراءة بعضهم ﴿والله يُريدُ الآخرة﴾^٨ (الأنفال، ٣٧) بالخفض، أو أنه عطف على «صفيف» ولكن خُفِضَ على

١. بأن تصفه كقولك: «هذا ضارب زيد الظريف» أو «أخاك» إذا أبدلت أو «نفسه» إذا أخذت أو «عمراه» على العطف.

٢. قال الدسوقي: لأنه إما اشترطت سببته الحق بالصمير وهو لا يوصف به، إنتهى. ﴿قد تقدّم برهنتنا على أن الصمير يوصف ويوصف به.﴾

٣. قال الدسوقي: قد يجاب بأنّها أي اليمنى خبر لمحذوف أي وهي اليمنى ۝ هذه الجملة جواب عن سؤال مقدّر كأنه قيل: أي عين؟ قيل: هي اليمنى، أو أنه سفعول لمحذوف: أي أعني اليمنى، إنتهى. وقد رأيت ما فيه من التكنف ولأن عدم التقدير أولى من التقدير ولأن الحديث يروى بجزّ «عينه».

٤. أنا المرفوع والمنصوب فلا يتبع خلافاً للبغداديين في الثاني.

٥. «الشمس» عطف على «الليل» رعيّاً للمحلّ.

٦. على أن «يد» عطف على محلّ «الرجل» وهو الرفع على الفاعلية لا القويّة.

٧. أي إسم الفاعل والصفة المشتبهة.

٨. قال السيوطي: أي باقي الآخرة كذا قدره ابن أبي الربيع. أقول: يمكن أن يشكل على المصنّف أن حذف المضاف وإبقاء جزّ المضاف إليه إنما إذا كان ما حذف مما ثلّ في اللفظ والمعنى لما عليه قد عطف أو مقابلاً له كما في الآية ﴿أنا الشمر فلا يكون من أحد الوجهين فلا يجوز.﴾

الجوار^١، أو على توهم أنّ الصفيّف مجرور بالإضافة كما قال:

[تَبَا لِي أَنِّي لَسْتُ بِمَدْرِكٍ مَا تَضَمُّرًا وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِلَّا كَانَ جَائِئًا^٢



.

١. فالنّ «قُدَيْر» مجاور «الشّوام» يعرب بإعرابه.

٢. فقد توهم أنّ الباء داخلة على «مدرک» أي بمدرك ۥ لا سابق.



ما افترق فيه الحال و التمييز^١ و ما اجتماعيه

إعلم أنهما قد اجتماعا في خمسة أمور، و افترقا في سبعة.

فأوجه الاتفاق بينهما: إسمان، نكرتان^٢، فصلتان^٣، منصوبتان، رافعتان للإبهام^٤.

١. وله أسماء أخرى: تميز، مميز، تفسير، مفسر، تبيين، مبين.

٢. قالحال نكرة عند البصريين خلافاً ليونس و بغداديين مطلقاً و الكوفيين فيما تضمن معنى الشرط و التمييز أيضاً نكرة عند البصريين خلافاً للكوفيين و إين الطراوة بدليل قول الشاعر:

رأيتك لمسا أن عـ...رفت وجـ...وهنا
ضدّثت و طيئت النفس يا قيس عن عمرو

فالنفس تمييز معرفة و البصريون خرجوا ذلك على زيادة «أل» زائدة إضطرابية.

أقول: وقد عرفت أن هذا القيد كان لجماعة من النحويين لا كلّهم و يوجد الأمثلة الكثيرة التي الحال و التميز فيها معرفتان كما مرّ و كمثل: وحده، جاء، الجعّ الفغير، جاء، الخيل بداء. «هذه الجماعة يؤوّلون هؤلاء بالنكرة فانظرا لن لم يكن هذا القيد فقد خلصنا من هذه التأويلات و من كون بعض القواعد الزائدة في النحو كـ«أل» الزائدة الإضطرابية. قال الزمخشري في الأمّودج في توجيه تنكير الحال: «حقّ الحال أن تكون نكرة لأنّها لو كانت معرفة لالتبس بالصفة في مثل: «ضربت زيداً الواكب» إنتهي. و أنت تعلم أن القرينة تدفع هذا الالتباس و لو سلّمنا مع هذا لا باس بدليل كثير من الالتباسات في كلام العرب من دون إيجاد خلل و إشكال كـ«تضريان» المشترك بين ثلاث صيغ و كمثل: «زيد قائم عالم» في أن «عالم» خبر أو نعت و كالبذل و البيان في كثير من الحالات على زعمهم. فقد أثبت لك ضعف أدلّتهم.

٣. إعلم أن الفضلة يطلق على إثنين:

الف. الزائد المستثنى عنه أي ما ليس بركن الكلام و إذا حذف لم يضرّ بمعناه.



وأما أوجه الإفتراق:

فأحدها: أن الحال يكون جملة كـ «جاء زيدٌ يضحك» و ظرفاً نحو «رأيتُ الهلالَ بينَ السحابِ» و جاراً و مجروراً نحو ﴿فَعَزَّجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾^٥ (الفصصه ٣٩) و التمييز لا يكون إلّا إسماً.^٦

والثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿و لا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾^٧ (الإسراء ٣٧) ﴿لا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى﴾^٨ (النساء ٣٢) و قال: **إنما الميث من يمشئ كنيهاً كاسفاً بأله قليل الرجاء** بخلاف التمييز.^٩

والثالث: أن الحال مبينة للمهيئات، و التمييز مبين للذوات.^{١٠}
والرابع: أن الحال تتعدد كقوله:

ب. ما وقع بعد إتمام الكلام و ليس يُحد ركنية. المراد في هذا المقام الثاني إذا قد يكون حذفه يوجب فساد المعنى نحو:

﴿لا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ لأن حذف «مَرَحًا» يوجب تكليفاً بما لا يطلق و هو قبيح.

٢. فالحال رافع الإيهام عن الهيئات و التمييز رافع للإيهام عن الذوات أو النسبة.

هـ. في زينته» متعلق بمحذوف حل من «هو» المستتر في «خرج».

٦. و اعلم أنه يمكن أن يكون الجمل المفسرة تمييزاً لأن المفسر أحد أسماء التمييز و لأنه لا فرق معتد به في المعنى بين التمييز و التفسير و لأن التحوين لا دليل لهم لكون الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب إذ إن عطف الجملة على الجملة لا يعلم إعرابه لأنه محلي، إن تقبل قولنا قل واحد من الدائرة الوسيعة للقواعد النحوية.

٧. لأن حذف «مرحاً» يوجب تكليفاً بما لا يطلق أي عدم المشي على الأرض مطلقاً و هو قبيح منه عز وجل.

٨. إذ لو حذف «و أنتم سكارى» لكان المعنى: ﴿لا تقربوا الصلوة﴾ هو خلاف قوله تعالى: ﴿أقيموا الصلوة﴾.

٩. إذ لو حذف «كسفاً و قليل الرجاء» لكان المعنى: «إنما الميث من يعيش» فالموت و العيش متقابلان لا يجتمعان.

١٠. «عترض هذا بقولك «ما طالب محقق إلّا نفساً» لأنك لو قلت «ما طالب محققاً» لم يتم الكلام و أجبب بأن كلامنا في

التمييز يقطع النظر عن «ما وإلّا» كما أن الحال يتوقف عليها المعنى بدون «ما وإلّا» فالتمييز لا يتوقف عيه المعنى إذ كان بدونهما.

عليّ إذا ما زُرْتُ ليس بحُضِيَّةٍ زيارَةُ بيتِ اللهِ رِجْلَانِ حَافِيَا^١
بِخلاف التمييز و لذلك كان خطأ قول بعضهم في:

لِسَدَاتِ «بِاسْمِ اللهِ» فِي النِّظْمِ أَوَّلًا تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَ مَوْزِلًا

إِنَّهُمَا^٢ تَمَيِّزَانِ، وَ الصَّوَابُ أَنَّ «رَحْمَانًا» بِاضْمَارِ أَخْصَ أَوْ أَمْدَح، وَ «رَحِيمًا» حَالٌ مِنْهُ، لَا نَعْتَ لَهُ، لِأَنَّ الْحَقَّ قَوْلُ الْأَعْلَمِ وَابْنِ مَالِكٍ: إِنَّ الرَّحْمَنَ لَيْسَ بِصِفَةٍ بَلْ عِلْمٌ^٣، وَ بِهَذَا أَيْضًا يَبْطُلُ كَوْنُهُ تَمَيِّزًا، وَ قَوْلُ قَوْمٍ إِنَّهُ حَالٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ: إِذَا قُلْتَ «اللهُ رَحْمَنٌ» أَتَصَرَّفُهُ أَمْ لَا؟^٤ وَ قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ: إِنَّهُ اخْتَلَفَ فِي صَرْفِهِ، فَخَارَجَ عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ وَجْهَيْنِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ صِفَةً^٥ وَ لَا مَجْرُودًا مِنْ «أَل»^٦، وَ إِنَّمَا حُذِفَتْ^٧ فِي الْبَيْتِ لِلضَّرُورَةِ، وَ يَنْبَغِي عَلَى عِلْمِيَّتِهِ أَنَّهُ فِي الْبَسْمَلَةِ وَ نَحْوِهَا بَدَلُ لَا نَعْتَ^٨، وَ أَنَّ «الرَّحِيمَ» بَعْدَهُ نَعْتَ لَهُ، لَا نَعْتَ لِاسْمِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَ تَعَالَى، إِذْ لَا يَتَقَدَّمُ الْبَدَلُ عَلَى النَّعْتِ، وَ أَنَّ السُّؤَالَ الَّذِي سَأَلَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَ غَيْرُهُ «لِمَ قُدِّمَ الرَّحْمَنُ^٩ مَعَ أَنَّ عَادَتَهُمْ تَقْدِيمُ غَيْرِ الْأَبْلَغِ كَقَوْلِهِمْ: «عَالَمٌ نَحْرِيٌّ، وَ جَوَادٌ فَيَاضٌ» غَيْرَ مَتَّجِهٍ^{١٠}.
وَ مِمَّا يَوْضَحُ لَكَ أَنَّهُ غَيْرُ صِفَةٍ مُسَبِّئُهُ كَثِيرًا غَيْرَ تَابِعٍ نَحْوِ «الرَّحْمَنَ عَلَّمٌ

١. «رجلان» و «حافيا» حالان من الياء في «عليّ».

٢. أي «رحماناً» و «رحيماً».

٣. على «هذا «رحيم» ليس نعتاً له لأنه نكرة و «رحماناً» معرفة أيضاً و ليس «رحماناً» تمييزاً أو حالاً إذ هو معرفة و هما نكرتان.

٤. أي: أ تصرفه فيكون مؤنثه «رحماتة» أم لا فيكون مؤنثه «رحمى».

٥. حتى يقال: يُختتم مؤنثه بالتاء أم لا.

٦. فكان في حالة الجز مجروراً دائماً لدخول «أل» عليه فلا جدوى للبحث أنه منصرف أم لا.

٧. أي «أل».

٨. لأن العلم جامد و النعت مشتق أو مؤول به.

٩. وهو أبلغ من الرحيم لزيادة المعنى.

١٠. لأن هذه العادة جُرئت في الصفات و الرحمن علم لا صفة.

القرآن ﴿الرحمن﴾ (١)، ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ (الإسراء: ١١٠)، ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ؟﴾ (الزُّمَر: ٢٠).

والخامسة: أنَّ الحال تتقدَّم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه نحو ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾^١ وقوله:

[عَش، مَالِيبَاوْ عَلَيْكَ إِمَارَةً] تَجَوَّزَتْ وَ هَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقًا^٢

أي: وهذا طليقٌ محمولاً لك، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله:

رَدَّتْ بِمِثْلِ السَّيِّئَةِ نَهْدٌ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عَطَفَاهُ مَاءٌ تَحْلِبًا^٣

وقوله:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْمِيشِ مُشْرِياً وَلَمْ يُكُنْ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُسْتَمًا^٤
فسهوَ، لأنَّ «عطفاه» و«المراء» مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور^٥، والناصب للتمييز هو المحذوف، وأما قوله:

[ضَهَعَتْ حَزَمِي فِي أَبْعَادِي الْأَمَلِ] وَ مَا ارْعَوَيْتُ وَ شَيْبًا رَأْسِي إِشْتِمَلًا^٦
وقوله:

أَنْفَسًا تَطْلِبُ بِنِيلِ الْمُنَى وَ دَاعِيِ الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا^٧

فضرورتان.

السادسة: أنَّ حقَّ الحال الإشتقاق وحقَّ التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتقع

١. «خُشَعًا» جمع «خاشع» حال من الواو في «يخرجون» || «أبصارهم» فاعله.

٢. «تحميلين» حال من الضمير في «طليق».

٣. «ماء» تمييز و«تحبًا» عاملة المؤخر.

٤. «عينًا» تمييز و«قر» عاملة المؤخر.

٥. أي: كان أصلهما: «إِذَا تَحَلَّبَ عَطَفَاهُ مَاءٌ تَحْلِبًا» و«إِذَا قَرَّ الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ» فالتناصب «تَحْلِبًا» || «قَرَّ» المحذوفتان.

٦. «شيبًا» تمييز والعامل «إشتعل».

٧. «أنفسًا» تمييز والعامل «تطلب».

الحال جامدة نحو «هذا مَالِكٌ ذَهَباً»^١ ﴿وَتَحْتَوتُ الْجِبَالَ بُيُوتاً﴾^٢ (الأعراف، ٧٤) ويقع التمييز مشتقاً نحو «لِللَّهِ ذِكْرُهُ فَارِساً»^٣ وقولك «كَزَمَ زَيْدٌ ضَيْفًا» إذا أردت الثناء على ضَيْفٍ زَيْدٍ بِالكَرَمِ^٤، فَإِنْ كَانَ زَيْدٌ هُوَ الضَّيْفُ إِحْتَمَلُ الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ^٥، وَالأَحْسَنُ عِنْدَ قَصْدِ التَّمْيِيزِ إِدْخَالُ «مِنْ» عَلَيْهِ، وَاخْتَلَفَ فِي الْمَنْصُوبِ بَعْدَ «حَبْذَا» فَقَالَ الْأَخْفَشُ وَ الْفَارِسِيُّ وَ الرَّبْعِيُّ: حَالٌ مُطْلَقاً^٦، وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ: تَمْيِيزٌ مُطْلَقاً، وَقِيلَ: الْجَامِدُ تَمْيِيزٌ وَ الْمَشْتَقُّ حَالٌ، وَقِيلَ: الْجَامِدُ تَمْيِيزٌ وَ الْمَشْتَقُّ إِنْ أُريدَ تَقْيِيدُ الْمَدْحِ بِهِ كَقَوْلِهِ:

يَا حَبْذَا الْمَالُ مَبْذُولاً بِلَا سَرْفٍ^٨

... ..

فَحَالٌ وَإِلَّا^٩ فَتَمْيِيزٌ نَحْوُ «حَبْذَا رَاكِباً زَيْدٌ».

السابع: أَنَّ الْحَالَ تَكُونُ مُؤَكِّدَةً لِعَامِلِهَا نَحْوُ ﴿وَلَيْ مَذْبُوحٌ﴾ (النمل، ١٠)، ﴿فَتَسْبِغْ ضَا حَكاً﴾ (النمل، ١٩)، ﴿وَلَا تَغْتَوَا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^{١٠} (البقرة، ٢٠) وَلَا يَقَعُ التَّمْيِيزُ كَذَلِكَ، فَأَمَّا ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (التوبة، ٣٦) فَهِيَ شَهْرٌ: مُؤَكِّدٌ لِمَا فَهَمُ مِنْ ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَامِلِهِ وَهُوَ ﴿إِثْنَا عَشَرَ﴾ فَمُبَيِّنٌ^{١١}، وَأَمَّا

١. «ذهبا» حال من «مالك» الخبر.

٢. «بيوتاً» حال من «الجبال».

٣. قال الرضي: احتمل أن يكون الحال والتمييز.

٤. أصله: كزَمَ ضَيْفٌ زَيْدٌ، فَكَانَ الضَّمِيرُ مَحْذُولاً عَنِ الْقَاعِظِ.

٥. أي: كزَمَ زَيْدٌ حَالٌ كَوْنُهُ ضَيْفًا أَوْ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ ضَيْفًا.

٦. أي: إِذَا إِحْتَمَلُ الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ فَإِذَا قَصِدَتْ التَّمْيِيزُ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ «مِنْ» الْبَيَانِيَّةُ فَرَقًا بَيْنَهُمَا.

٧. فِي مَقَابِلِ التَّفَاسِيرِ الْمَذْكُورَةِ بِعَدِهِ.

٨. فَهَمِيزٌ مَبْذُولاً حَالٌ مِنَ «الْمَالِ» ۖ قَصْدُ بِهِ الْمَدْحِ، أَيْ كَوْنِ الْمَالِ مَبْذُولاً بِلَا سَرْفٍ.

٩. أَيْ: وَلَيْنَ لَا يَرِدُ بِهِ تَقْيِيدُ الْمَدْحِ.

١٠. فَمَعْنَى: «وَلَيْ مَذْبُوحٌ» وَ «تَسْبِغٌ وَ ضَا حَكاً» وَ «تَعْلُو وَ مُفْسِدِينَ» مُتَسَاوِيَانِ.

١١. حَاصِلُهُ أَنَّ التَّأَكِيدَ يَقَعُ إِذَا فَهِمَ مِنَ الْمُؤَكِّدِ مَعْنَى الْمُؤَكَّدِ. أَمَّا «شَهْرًا» فَلَا يَكُونُ مُؤَكِّدًا لِأَنَّهُ لَا يَفْهَمُ مِنْ «إِثْنَا عَشَرَ»

مَعْنَاهُ وَلَيْنَ يَفْهَمُ مَعْنَاهُ مِنْ سَائِرِ أَجْزَاءِ الْكَلَامِ.

إجازة المبرّد ومن وافقه «نعم الرجل زيد» فمردودة^١، وأمّا قوله:

تزوّد مثل زابو أبيك فينا فمنمّ زلة زابو أبيك زاداً^٢

فالصحيح أنّ «زاداً» معمول «لتزوّد»: إمّا مفعول مطلق إن أريد به التزوّد^٣، أو مفعول به إن أريد به شيء الذي يتزوّد من أفعال البرّ، وعليهما «مثل» نعت له تقدّم فصار حالاً^٤، وأمّا قوله:

يهمّ الفتاة فتاة هند لو سلّكت زةً للصحبة نطقاً أو بهائم^٥
فتاة: حال مؤكّدة^٥.



١. قيل: لأنّ التمييز تبين و«رجال» نكرة والنكرة لا يبين المعرفة فالتركيب غير صحيح. أقول: إنّ اللام في «الرجل» على الأصح كما قاله السيوطي للجنسية والمعروف بأل الجنسية في المعنى نكرة، فردّ ما قاله القائل.

٢. «زاداً» تمييز رافع للإبهام في «لزيد» الفاعل لانعم.

٣. أي: المعنى المصدرية.

٤. لأنّ نعت النكرة إذا قدّم عليها أعرب حالاً.

٥. «فتاة» حال مؤكّدة من «الفتاة» الذي هو فاعل لانعم. أقول: وغير هذين البيتين أبيات كثيرة يقع التمييز فيه المؤكّدة و لم يردده المصنّف نحو:

فحلّوا وأنهم زلاء ينطرق

من خير أديان البرية ديناً

والتلبين يئس الفحلّ فحلهم

و نقد علمت بأنّ دين محمد



أقسام الحال

تنقسم باعتبارات:

١- **الأول:** إنقسامها باعتبار إنتقال معناها^١ و لزومه إلى قسمين: **منتقلة** و هو

الغالب و **ملازمة** و ذلك واجب في ثلاث مسائل:

إحداها: الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو «هذا مائك ذهباً» و «هذه جئتك خزاناً»^٢ بخلاف نحو «بعته يداً بييد»^٣ فإنه بمعنى متقابضين، و هو وصف منتقل^٤، وإنما لم يؤول في الأول^٥، لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني^٦، و كثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق، و ليس كذلك.

١. أي: معنى الحال قد يعرض على ذي الحال فتكون منتقلة نحو: «جاء زيد راكباً» و أن معنى الحال ثابت لذي الحال نحو: «دعوت الله سميعاً».

٢. فإن الذهبية لا تنفك عن الحال المعين و كذلك الخزينة لا تنفك عن البجته المعينة.

٣. «يداً» حال و «بييد» جار و مجرور متعلق بمحذوف صفة له. و مثل هذا المثال في كون الذي يعرب حالاً الأول و الثاني صفة قولك: «جاؤوا رجلاً رجلاً» و علمته الحساب باباً باباً فإن الثاني صفة عند أين جتي على حذف المضاف أي: ذا باب مفارق بابد و عن الزجاج أن الثاني تؤكد للأول. || قيل: هو على حذف الفاء و قيل: المجموع حال على حد «الرمز حلو جامع» ||

٤. لأنه ليس أبداً يكون البيع يداً بييد.

٥. أي في الحالة الأولى، أي إذا كان الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق.

٦. عرفان المراد ليس خصوص اليد بل التقابض.

الثانية: المؤكدة نحو ﴿وَلَّى مُدِيرًا﴾ (النمل: ١٠) قالوا: ومنه ﴿هو الحقُّ مُصَدِّقًا﴾ (طه: ٣١) لأنَّ الحقَّ لا يكون إلَّا مُصَدِّقًا، والصواب أنَّه يكون مُصَدِّقًا ومُكذِّبًا^١ وغيرهما، نعم إذا قيل «هو الحقُّ صادقًا» فهي مؤكدة.^٢

الثالثة: التي دلَّ عاملها على تجدد صاحبها، نحو ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨) ونحو «خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا» الحال «أطول» و«يديها» بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدين^٣: ومنه ﴿وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مُفَصَّلًا﴾ (الأنعام: ١١٢) وهذا سهر منه، لأنَّ الكتاب قديم^٤.

وتقع الملازمة في غير ذلك بالسماح، ومنه ﴿قائماً بالقسط﴾ (ال عمران: ١٨) إذا أعرب حالاً^٥، وقول جماعة «إنَّها مؤكدة» وهم، لأنَّ معناها غير مستفاد ممَّا قبلها.^٦

٢ - الثاني: انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة^٧ بها إلى قسمين:

١. أي: مُصَدِّقًا للحق ومُكذِّبًا للباطل.. وقوله «غيرهما» كالإشائيات ورد بأنَّ كون الحق هو القرآن مُصَدِّقًا ومُكذِّبًا بالنظر إلى قاته وإنَّ إثباته هنا لا يكون إلَّا مُصَدِّقًا أما «وهو التوراة» والتسخ ليس تكذيباً والعصاف لم ينظر لتمام الكلام وهو قوله «لما معهم» بل نظر لقوله «مُصَدِّقًا» فقط فأعترض، انتهى كلام الدسوقي. أقول: نظر المصنّف إلى نفس الحال من غير التوجّه إلى سائر معمولاته لا يبعد عن الصواب.

٢. لأنَّ الحقَّ وصادق معناهما واحدٌ هو المطابق للواقع.

٣. هو الذي يعنن في البهجة المرضية بإذن الناظم وهو ولد ابن مالك جمال الدين، جمال الدين صاحب الأنفية الكافية والتسهيل وشرحهما، بدر الدين مصنف شرح لألفية أبيه.

٤. هذا مبني على مقالة الأشاعرة ومقاتلهم باطلة عند الإمامية كما ذكر في الكتب الكلامية.

٥. ذو الحال هو الضمير في «لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» وأجاز الزمخشري نصبه على المدح أو صفة لآله على الحمل بناء على جواز الإتيان في الفصل بين الصفة والموصوف.

٦. أعترض بأنَّ الله ذات يستجمع فيه صفات كمالية، والقائمة بالقسط قسم منها ويستفاد من الله هذه الصفة فهو تأكيد. أقول: لأنَّ لفظة الله ليس صريحاً في إفادة معنى القائمة بالقسط بل يشعل هذا المعنى إجمالاً فلا يكون القائمة بالقسط تأكيداً له.

٧. مصدر باب تفعيل على زنة «تفعلة» بمعنى إحضار أمقدمات.

مقصودة^١ وهو الغالب، و**موطئة^٢** وهي الجامدة الموصوفة نحو ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^٣ (مريم، ١٧) فإنما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سويًّا»، وتقول «جاءني زيدٌ رجلاً مُحَسَّنًا»^٤.

٣- الثالث: انقسامها^٥ بحسب الزمان إلى ثلاثة: **مقارنة^٦** وهو الغالب، نحو: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ (هود، ٧٢) و**مقبرة^٧** وهي المستقبلية كما مررت برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به غدًا^٨، أي مقدراً ذلك^٩، ومنه ﴿فَادْخُلُواهَا خَالِدِينَ﴾^{١٠} (الزمر، ٧٢)، ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾^{١١} (الفتح، ٢٧) و**محكيمة** وهي الماضية^{١٢} نحو «جاء زيدٌ أمس راكباً»^{١٣}.

٤- الرابع: انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين: **صبيغة** وهو الغالب، و

١. أن المقصد في إثبات الحال نفسها نحو «جاء زيدٌ راكباً».

٢. بأن لا يكون المقصد من إثبات الحال نفسها بل مقدمة لشيء آخر.

٣. «بشراً» حال للمجرور في «لها» و«سويًّا» صفة له.

٤. «فراجلاً» حال من «زيد» ذكر مقدّمة لذكر «محسناً» الذي صفة له.

٥. أي انقسام الحال المتعقلة فإن الحال الملازمة ليس زمان له فلا يدخل في أحد الأقسام الثلاثة.

٦. بأن يكون زمان الحال مقارنة لعاملها فإذا كان العامل ماضياً فتكون ماضياً وكذا في الحال والإستقبال.

٧. ويقال لها منوية وهو بأن يكون زمان وقوع الحال بعد زمان العامل فتقوله «وهي مستقبلية» بالنسبة إلى زمان ذي الحال لا زمان المستقبلين بخصوصيته.

٨. «معه» خبر مقدم و«صقر» مبتدأ مؤخر والجملة صفة لرجل و«صائدًا» حال منه والتضمير في «به» يرجع إلى الصقر.

٩. أي حال كون الرجل مقدراً له ذلك الصيد غدًا.

١٠. فالخود في جهنم يكون بعد الدخول فيه.

١١. أي: ادخلوا المسجد الحرام حال كونكم مقدرين الحلاق، ف«محلقين» حال مقدرة لأن الحلق يكون بعد الدخول في المسجد الحرام أمّا «أمينين» فيكون حالاً مقارنة فلا شاهد فيه.

١٢. أي بالنسبة إلى زمن ذي الحال لا العاضي بخصوصيته.

١٣. على فرض أن ركوب زيد كان قبل مجيئه.

تسمى مؤسسة^١ أيضاً، ومؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكدة لعاملها نحو ﴿ولكى مدبراً﴾^٢ (الفصل ١٠) ومؤكدة لصاحبها نحو «جاء القوم طراً»^٣ ونحو ﴿لأمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾^٤ (يونس، ٩٩) ومؤكدة لمضمون الجملة^٥ نحو «زيد أبوك عطوفاً»^٦ وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومثل ابن مالك ولده بترك الأمثلة للمؤكدة لعاملها، وهو سهو.

ومما يشكل قولهم في نحو «جاء زيد والشمس طالعة»: إن الجملة الإسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد، ولا تبيّن هيئة فاعل ولا مفعول،^٧ ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلها «جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه»، يعني فهي كالحال والنعت السببيين^٨ كما مررت بالدار قائماً سكّانها، وبرجل قائم غلماته» وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك «مبكرًا»^٩ ونحوه^{١٠}، وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى ﴿البحر يمّدّه من بعده سبعة أبحر﴾ (الفصل ٣٧) في قراءة من رفع البحر: هو كقوله:

١. لأنها تؤسّس معنى جديداً غير مستفاد من المؤكّد بخلاف المؤكدة فإنها تؤكد معنى المؤكّد.

٢. معنى «مدبر» يفهم من «ولكى» لأن «ولكى» و«أدبر» كانا مترادفين.

٣. أي جميعاً فمعنى الجمعيّة يستفاد من القوم لأن التجمع المحلّي باللام يفيد العموم.

٤. معنى الجمعيّة يستفاد من «شئ» لأنّه من صيغ العموم.

٥. معنى العطفوة يستفاد من أبوه لأن الأبوة والأمية معنيان اللذان يستلزمان العطفوة للولد.

٦. عامل الحال وصاحبه محذوفان، أي: أحقه عطوفاً. قال السيوطي: إن تؤكد الحال جملة معقودة من إسمين معرفتين جامدين لبيان يقين أو فخر أو تعظيم أو نحو ذلك فعامتها مقدر، وقيل: عاملها المبتدأ، وقيل: الخبر الواقع في الجملة ولفظ الحال يؤخّر وجوباً لعدم جواز تقدّم المؤكّد بالكسر على المؤكّد بالفتح.

٧. لأن شرط الحال أن يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما.

٨. أي اللذان لا يبيّنان صفة المتبوع أو حاله بل يبيّنان صفة أو حال متعلّق المتبوع.

٩. أي داخلها في الصباح.

١٠. أي كما مرّت بالدار قائماً سكّانها بالسببية إلى قوله: «جاء عليّاً ولباشه أصفر»، لأن المراد أن تأويله بكلمة من مضمون الكلام.

وقد أغتلي و الطيرُ في وُكُناتها [بمنجرد قيد الأوابد هيكل]
و «جئتُ و الجيشُ مصطفٍ» و نحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف،
فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال، و يجوز أن يتدّر «و بحرهما» أي و بحر الأرض.

■

١. فهذه الأمثلة يؤوّل بالظروف المستقّة التي عاملها محذوفة فالضمير العائد إلى ذي الحال مستتر في متعلّقها فذلك عريت عن ضمير ذي الحال. تقدير الكل: «جاء زيد مقارناً لطلوع الشمس»، «البحر مقارناً لوقت مذبذب البحر الخ»، «قد أغتدي مقارناً لوقت كون الطير في وكناتها»، «جئت مقارناً لإصطفاف الجيش».



إعراب أسماء الشرط والإستفهام ونحوها

اعلم أنها إن دخل عليها جار أو مضاف^١ فمحلها الجر نحو ﴿عَمَّ^٢ يتساءلون﴾ (النبا، ١٠) ونحو «صبيحة أي يوم سفرُك» و «غلامٌ من جاءك» وإلا فإن وقعت على زمان نحو ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ (الأنعام، ٢١) أو مكان نحو ﴿فَأَيْنَ تذهبون﴾ (التكوير، ٢٦) أو حدث^٣ نحو ﴿أَيَّ مُتَقَلِّبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ (الشعراء، ٢٢٧) فهي منصوبة مفعولاً فيه و مفعولاً مطلقاً، وإلا فإن وقع بعدها اسم نكرة نحو «من أب لك» فهي مبتدأة، أو إسم معرفة نحو «من زيد» فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق^٤، ولا يقع هذان النوعان^٥ في أسماء الشرط، وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأ نحو «من قام» ونحو «من يتم أقم معه» والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، وإن وقع بعدها فعل متعدي فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به نحو ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ (غافر، ٨١) ونحو ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا^٦﴾ (الإسراء، ١١٠) ونحو ﴿مَنْ

١. من هذا يعلم أن قولهم «لن أسماء الشرط والإستفهام لا يعمل فيها ما قبلها» إن لم يكن جاراً أو مضافاً وإلا غلّ.

٢. مرّبة من «عن» و «ما» فبذلت النون ميماً وأدغمت. والقاعدة أنه إذا دخل الجار على «ما» الإستفهامية أسقطت ألفها. قيل: فرقاً بينها وبين «ما» الموصولة كما ذكر في الباب الأوّل مبحث «ما».

٣. أي مصدر.

٤. أي الخلاف الذي يقع بين سيبويه والجمهور في موضع الثالث الذي يجب الحكم بإبتدائية المقدم.

٥. أي إذا كان بعد إسم الشرط نكرة أو معرفة لأن أسماء الشرط إنما يدخل على جملة الشرط وهي لا بد أن تكون فعلية. أطلق أيضاً لا يقع القسم الذي دخل عليه حرف الجر أو المضاف في أسماء الشرط.

٦. «أَيُّمَا» مفعول به «تدعو» و «ما» زائدة. ويجزم «يدعو» لأنه شرط لا «أَيُّمَا» فكأن من «أَيُّ» «يدعو» يعمل في الأخرى.

يُضِلُّ اللَّهَ فلا هاديَ له ﴿(الأعراف: ١٨٦)﴾ وإن كان واقعاً على ضميرها^١ نحو «مَنْ رَأَيْتَهُ» أو متعلقها نحو «مَنْ رَأَيْتَ أَخَاهُ» فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدّر بعدها يفسره المذكور.^٢

تنبيه

وإذا وقع إسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده لأنّه إسم تامّ^٣، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك «مَنْ يَقُمْ» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك «كُلُّ مَنْ النَّاسُ يَقُومُ»؟ أو فعل الجواب لأنّ الفائدة به تحت^٤، ولالتزامهم عود الضمير منه إليه^٥ على الأصحّ، ولأنّ نظيره هو الخبر في قولك «الذي يأتيني فله درهم»؟ أو مجموعهما لأنّ قولك «مَنْ يَقُمْ أَقْمَ معه» بمنزلة قولك «كُلُّ مَنْ النَّاسُ إِنْ يَقُمْ أَقْمَ معه»؟^٦ والصحيح الأوّل، وإنّما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلّق فقط، لا من حيث الخبريّة.^٨

١. أي ضمير الذي يعود إلى إسم الشرط أو الإستفهام.

٢. فهو من باب الإشتغال فينصب أو يرفع بحسب ما يقتضيه هذا الباب.

٣. أي: ليس بموصول ولا موصوف.

٤. إذ جملة الشرط لا يتمّ الفائدة إلّا بالجواب، إلّا لا يصحّ السكوت على جملة انشروط كما ذكر في علم المعاني.

٥. أي من الجواب إلى إسم الشرط.

٦. فجملة «له درهم» جزاء خبر للذي، الذي له معنى الشرط.

٧. نظيره قولنا في «أنت لا تمشي في الأرض مَرَحاً» إن «لا تمشي» خبر و«مَرَحاً» قيد له لا الخبر.

٨. ظاهره أن يكون «لن يقم أقم معه» خبراً. هذا محلّ إ اتفاق مع أنّهم قالوا أيضاً: هل الخلاف المجموع أو الشرط أو الجواب فتأمل.

مُسَوِّغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ

لَمْ يُقَوِّلِ الْمُتَقَدِّمُونَ فِي ضَابِطِ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى حُصُولِ الْفَائِدَةِ، وَرَأَى الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يَهْتَدِي إِلَى مَوَاطِنِ الْفَائِدَةِ، فَتَتَّبِعُوهَا، فَمِنْ مَقِلِّ مُخِلٍّ وَمِنْ مُكَيِّرِ مُسَوِّدٍ مَا لَا يَصْلُحُ أَوْ مُعَدِّدٍ لَأُمُورٍ مُتَدَاخِلَةٍ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهَا مُنَحْصَرَةٌ فِي عَشْرَةِ أُمُورٍ:

أحدها: أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا أَوْ مَعْنَى) **(فَالْأَوَّلُ)** نَحْوُ ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ ^(الأنعام: ٢)، ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ ^(البقرة: ١٧٦) وَقَوْلُكَ «رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِي» وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ «ضَعِيفٌ عَادٌ بِقَرْمَلَةٍ» إِذَا الْأَصْلُ: رَجُلٌ ضَعِيفٌ، فَالْمَبْتَدَأُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمَحْذُوفُ، وَهُوَ مَوْصُوفٌ، وَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ: يَبْتَدَأُ بِالنِّكَرَةِ إِذَا كَانَتْ مَوْصُوفَةً أَوْ خَلْفًا مِنْ مَوْصُوفٍ، وَالصَّوَابُ مَا بَيَّنْتُ ^١ وَلَيْسَتْ كُلُّ صِفَةٍ تُحْصَلُ الْفَائِدَةُ، فَلَوْ قُلْتُ «رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاءَنِي» ^٢ لَمْ يَجْزِ **(وَالثَّانِي)** نَحْوُ قَوْلِهِمْ «السَّمْنُ مُنَوَّانٍ بِدَرَاهِمٍ» أَيِ مُنَوَّانٍ مِنْهُ بِدَرَاهِمٍ، وَقَوْلُهُمْ: «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ» وَ:

قَدَرُ احْلُكْ ذَا الْمَجَازِ ۖ وَقَدْ أَرَى وَأَبَى مَا لَكَ فَوْ الْمَجَازِ بِدَارِ ۖ

إِذَا الْمَعْنَى شَرُّ أَيِّ شَيْءٍ، وَقَدَرُ لَا يُغَالِبُ **(وَالثَّالِثُ)** نَحْوُ «رُجَيْلٌ جَاءَنِي» لِأَنَّهُ فِى

١. أي: لم يعتمد.

٢. «أجل» مبتدأ و«مسعى» صفة و«عنده» خبر له.

٣. ففي مثال: «ضعيف عاد بقرملة»، «ضعيف» مبتدأ عند النحويين ولكن المبتدأ عند المصنف هو «رجل» المحذوف.

٤. لأنه واضح أن كل رجل كان من الناس فلا فائدة في ذكر هذه الصفة.

معنى رجل صغير، و قولهم «ما أحسنَ زيداً» لأنه في معنى شيء عظيم حسنَ زيداً، وليس في هذين النوعين^١ صفة مقدّرة فيكونا من القسم الثاني.

والثاني: أن تكون عاملة: إمّا رفعاً نحو «قائمُ الزيدان»^٢ عند من أجاز، أو نصباً نحو «أمرٌ بمعروفٍ صدقةً» و «أفضل منك جاءني» إذ الظرف^٣ منصوب المحل^٤

١. أي باب التصغير والتعجب، وقوله «فيكونا» أي: حتى يكونا.

٢. «قائم» مبتدأ وصفي و«الزيدان» فاعله الذي سدّ مسدّ الخبر وذلك عند من أجاز وقوع المبتدأ الوصفي في غير النفي || الإستفهام وهو الأفتخ والكوفيين أمّا «أقائم الزيدان» فلا يبتدأ بها مسبوخ آخر || هو وقوعها بعد همزة الإستفهام.

٣. يطلقون الظرف على الجار والمجرور كما هنا والقصد أن «بمعروف» في محلّ النصب بالمصدر وهو «أمر» و «منك» في محلّ النصب للوصف || هو «أفضل».

٤. إمّا لا نسلم تعمق الجار والمجرور بمتعلّق فضلاً عن النصب به. فإن اعترض علينا بأن الجار يربط معنى الفعل أو شبهه بالمجرور من في مثل «صرّث من البصرة إلى الكوفة» كانت لإبتدائية السير. قلنا: ليس الصحيح أن كل ما يربط معنى إلى شيء كان معمولاً له ولو كان كذلك لزم أن يكون الجملة المباشرة والصلة محلّ من الإعراب لأتبعها يربطان معنى بالمعقّبر والموصول وكذا كثير من الجمل التي ليس لها محلّ من الإعراب وأيضاً كثير من الحروف كـ «إلا» و«إن» و... ولو سلّمنا فعلينا أن تقدّر المتعلّق في كلّ خبر وصفة || حال فكان تقدير «زيد أخوك» زيد كان أخاك، إذ لا فرق بين كون «زيد» في الدار أو كونه أخاك. ومثاقفي قولنا أن وجوب المتعلّق بل جوازه ليس قول كلّ النحويين بل بعضهم، قال المصنّف في إبتداء الباب الثالث من هذا الكتاب: «زعم الكوفيون وإبنا طاهر و خروف، أنّه لا تقدير في نحو «زيد عندك، عمرو في الدار» ثمّ اختلفوا؛ فقال ابن طاهر و خروف: الناصب مبتدأ وزعم أنّه يرفع الخبر إذا كن عينه نحو: زيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره وإنّ ذلك مذهب سيبويه. وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي || هو كونهما مخالفتين للمبتدأ. إنتهـيـ.

علينا أن نقول: لما لا يتعلّق بعض الحروف الجزء كـ «ربّك، عدا و خلا و...» بخلاف الأخرى، قال ابن هشام في توجيه هذه المورّد كلمات لا طائل عليها، منها في عدم تعلّق «عدا و خلا و حاشا إذا جرّوا»: ولو صغ أن قال إنّها متعلّقة لصح ذلك في «إلا». نقول: إن كان الحمل على «إلا» دليل على عدم تعلّق «حاشا و عدا و خلا» فحمل سائر الحروف عليهم دليل على عدم تعلّق حروف الجزء، لكن لا يخفى عليك أنّه يلزم أن يقدّر العامل في المجرور به في «لأنّه عامل على كونه مفعولاً فيه لا على لزوم تعلّق الحروف الجزء. || قد تقدّم أن قول الكوفيين وإبني طاهر و خروف كان في الظروف والمجرور به في» بدليل قولهما «أنّه لا تقدير في نحو زيد عندك || عمرو في الدار» فتأمل.

بالمصدرِ والوصفِ أو جزأ^١ نحو «غلامٌ إمراةٌ جاءني» و«خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ» وشرط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا، أو معرفة والمضاف مَّا لا يتعرَّفُ^٢ بالإضافة نحو «مثلُك لا يبخلُ» و«غيرُك لا يوجدُ» وأما ما عدا ذلك فإنَّ المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة.

وَالثَّالِثَةُ: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مَّا يسوِّغُ الإبتداء به نحو ﴿طاعةٌ وقولٌ معروفٌ﴾ (محمَّد، ٢١) أي أمثلُ من غيرهما^٣، ونحو ﴿قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقةٍ يتبعها أذى﴾^٤ (البقرة، ٢٦٢) وكثير منهم أطلق العطفَ وأهمل الشرطَ^٥ منهم ابن مالِك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله:

عندي اضطبارٌ، وشكوى عند قاتلتي
فهل بأعجبٍ من هذا إمري سَمِعا

إذ يحتمل أنَّ الواو هنا للحال، وسيأتي أنَّ ذلك مسوِّغٌ، وإنَّ سُلِمَ العطف فتمَّ صفة مقدَّرة يقتضيها المقام، أي وشكوى عظيمة، على أنَّنا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله، فإنَّ الخبر هنا ظرف مختصٌّ، وهذا بمجرد مسوِّغ كما قدَّمنا، وكأنَّه توهم أنَّ التسويغ مشروط بتقدِّمه على النكرة، وقد أسلفنا أنَّ التقديم إنَّما كان لدفع توهم الصفة، وإنَّما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه^٦، وهو ما قدَّمناه من الصفة المقدَّرة، أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخُّر الظرف كما في قوله تعالى ﴿وأجلُّ ممَّتِي عنده﴾ (الأنعام، ٢٧).

١. عند من يرى أنَّ المضاف عامل في المضاف إليه.

٢. أي كان من الأسماء المتوَعَّلة في التنكير نحو مثل، الجهات الست، و...

٣. أي لأفضل من غيرهما، خبر محذوف ويجوز أن تجعل المبتدأ محذوفاً أي: المطلوب مَّا طاعةٌ وقولٌ معروفٌ.

٤. هذا مثال لما كان المعطوف مَّا ليس له مسوِّغ.

٥. هـ فقالوا: أحد من السُّوءَاتِ العطفُ ۞ تعرَّضوا بكون المعطوف أو المعطوف عليه صالحاً للإبتدائية.

٦. فلم يجب التقديم لحصول الاختصاص وعدم الِيس بالصفة دون التقديم لأنَّ وجود الصفة المقدَّرة يستغني النكرة عن الوصف فينتفي الِيس إهـ دسوقي. أقول: لا خيَر لأنَّ يكون للنكرة صفتان فقد حصل الِيس.

٧. هذا سهو من المصنِّف لأنَّ عدم تقديم الخبر على مذهبه لا يكون لوجود المسوِّغ الأخرى بل لعدم التباسه بالوصف فكان عليه أن يقول: «إنَّما لم يجب هنا لعدم توهم التوصيف».

فإن قلت: لعل الواو للعطف، و لا صفة مقدرة، فيكون العطف هو المسوّغ.
قلت: لا يسوّغ ذلك، لأنّ المسوّغ عطف النكرة، و المعطوف في البيت الجملة لا
النكرة.

فإن قيل: يحتمل أنّ الواو عطفت إسماً و ظرفاً على مثليهما، فيكون من عطف
المفردات.

قلنا: يلزم العطف على معمولي عاملين^١ مختلفين، إذ الإصطبار معمول للإبتداء، و
الظرف معمول للإستقرار.

فإن قيل: قدّر لكلّ من الظرفين استقراراً، و اجعل التعاطف بين الإستقرارين لا بين
الظرفين.

قلنا: الإستقرار الأوّل خبر، و هو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه، و اختاره ابن
مالك، فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

و الرابع: أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً، قال ابن مالك: أو جملة^٢، نحو ﴿و لدنيا
مزيّة﴾ (٣٥،ق) و ﴿لكلّ أجل كتاب﴾ (الرعد ٣٨) و «قصّدك غلامه رجل»^٣ و شرط الخبر
فيهنّ الإختصاص^٤، فلو قيل «في دار رجل» لم يجز، لأنّ الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه
رجل ما في دار ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: و التقديم، فلا يجوز «رجل في
الدار».

و أقول: إنّما وجب التقديم هنالذفع توهم الصفة، و اشترطه هنا يؤهم أنّ له مدخلاً

١. لأنّ عامل الإستقرار هو المبتدأ «عامل المبتدأ هو معنوي. و بديّة أنّ هذا على القول بأنّ العامل في الخبر هو المبتدأ و أنا
على القول بأنّ العامل في الخبر و المبتدأ معنوي فلا إشكال.

٢. في بعض النسخ: «أو جملة عند سيبويه».

٣. جملة «قصّدك غلامه» الفعل و الفاعل و المفعول، خبر للرجل».

٤. المراد بالإختصاص أن يكون ما أضيف إليه الظرف أو المجرور أو المسند إليه في الجملة يصحّ الإبتداء به و لا شك أنّ
«نأ» في «لدنيا» يصحّ الإبتداء به لأنّه معرفة و كذا «كي أجل» لأنّ القصد منه العموم و كذا «غلامه» لأنّه معرفة لإضافته إلى

في التخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

والخامسة: أن تكون عامة^١: إمّا بذاتها^٢ كأسماء الشرط وأسماء الإستفهام، أو بغيرها^٣ نحو «ما رجلٌ في الدار» و«هل رجلٌ في الدار؟» و«إِلَهٌ مع الله»^٤ (الفعل، ٤٠) وفي شرح منظومة^٥ ابن حاجب له^٦ أَنَّ الإستفهام المُسَوِّغَ للإبتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو «أرجلٌ في الدار أم امرأة؟» كما مثّل به في الكافية، وليس كما قال.

والسادسة: أن تكون مراداً بها صاحب الحقيقة^٧ من حيث هي، نحو «رجلٌ خيرٌ من امرأة» و«تمرٌ خيرٌ من جُرادة»^٨.

والسابعة: أن تكون في معنى الفعل، وهذا شامل لنحو «عجبٌ لزيد» وضبطوه بأن يراد بها التعجب^٩، ونحو «سلامٌ على إيل ياسين» (المصاغة، ١٣٠) و«وَيْلٌ للمطففين» (المطففين، ١) وضبطوه بأن يراد بها الدعاء^{١٠}، ونحو «قائمٌ الزيدان» عند من

١. يعني الموم التسمولي. وهو تام الفائدة وأصل المنع في النكرة هو عمومها البدلي وهو مبهم الفائدة حيث لم يتعلق بالإيهام غرض.

٢. أي: يقيد العموم في ذاته مع عدم الإستعانة بغيرها كأسماء الشرط والإستفهام «كلُّ» المضاف للنكرة والجمع المحلى باللام.

٣. أي: يقيد العموم لا في ذاته بل باستعانة غيرها كالنكرة باستعانة أداة النفي والإستفهام «لَهْنا مُكَلٌّ بمثالين. قيل: دليل إلحاق الإستفهام بالنفي أن الإستفهام لا يدلّ على نفي ولا إثبات والأصل في الأشياء هو العدم.

٤. الإستفهام الإنكار تدخل في النفي.

٥. وضع ابن حاجب كتابه «الكافية» ثمّ نظمه وسماه «توافية في نظم الكافية» ثمّ شرح منظومته هذه.

٦. أي: لابن حاجب.

٧. قال الدسوقي: والأولى حذف «صاحب» ورجع ابن حاجب هذا للعموم.

٨. جاء ذلك في صحيح زرارّة المروعي عن أبي عبد الله الصافق عليه السلام في محرم قتل جرادة قال: يطعم التمرة، و تمره خير من جرادة.

٩. أي: أتعجب من زيد.

١٠. معنى مثال الأول: أدعو لهم. والثاني: أدعو عليهم.

جَوَزَهَا^١. وعلى هذا ففي نحو «ما قائم الزيدان» مسوَّغان^٢ كما في قوله تعالى ﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾^٣ (ق. ٣) مسوَّغان، وأما منع الجمهور لنحو «قائم الزيدان» فليس لأنّه لا مسوَّغ فيه للإبتداء، بل إمّا لفوات شرط العمل وهو الإعتداد^٤، أو لفوات شرط الإكتفاء بالفاعل^٥ عن الخبر وهو تقدّم النفي أو الإستفهام، وهذا أظهرُ لوجهين:

أحدهما: أنّه لا يكفي مطلق الإعتداد، فلا يجوز في نحو «زيد قائم أبوه» كون قائم مبتدأ وإن وجد الإعتداد على المخبر عنه.

والثاني: أنّ اشتراط الإعتداد وكون الوصف بمعنى الحال أو الإستقبال إنّما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل، بدليلين: **أحدهما:** أنّه يصحّ «زيد قائم أبوه» أمس^٦ **والثاني:** أنّهم لم يشترطوا لصحّة نحو «أقائم الزيدان» كون الوصف بمعنى الحال أو الإستقبال.

والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو «شجرة سجدت» و «بقرة تكلمت» إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد^٧، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو «رجل مات» ونحوه.

والتاسع: أن تقع بعد «إذا» الفجائية نحو «خرجت فإذا أسد أو رجل في الباب» إذ

١. هو الأخفش والكوفيون. فالمعنى: قام الزيدان.

٢. أعلم أنّ في نحو «قائم الزيدان» مسوَّغان: العمل ٥ معنى الفعل. فعلى هذا في نحو «ما قائم الزيدان» ثلاث مسوَّغات: الإجتان المذكوران والنفي، التّهم إلا أن يقال: هو ينظر إلى المسوَّغين فقط: معنى اتّقل والنفي لأنّ البحث في تسويغ معنى الفعل في «قائم الزيدان» فزاد النفي فكان له مسوَّغان.

٣. «كتاب» مبتدأ و مسوَّغاه: التنت أي الحفيظ، وكون الخبر ظرفاً مختصاً أي عندنا.

٤. هو أن يسبق بنفي أو إستفهام أو مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو الألف واللام (الموصولة أو التثنية على كلا القولين). هـ أي لا يكون التّهم وصفاً ٥ الفاعل ماداً مسدّ الخبر إلا أن يسبق بنفي أو إستفهام، ٥ هذان لا يوجدان في قائم الزيدان.

٦. زمن الوصف ليس الحال ولا الإستقبال بل زمانه ماضٍ بدليل «أمس» والحال أنّ «قائم» عيّل في «أبوه» عمل الرفع. ٧. أي غير معمول و خلاف العادة.

لا توجب العادة ألا يخلو الحال من أن يُفاجئك عند خروجك أسد أو رجل.

والعاشرون: أن يقع في أول جملة حالية كقوله:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَنْدُ بِنَا مُحِبَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ^١

وعلة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها، ومن ذلك قوله:

الْقَثْبُ يَطْرُقُهَا فِي النَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَاتِي مُلِيَّةٌ سِيلِي^٢

وبهذا^٣ يعلم أن اشتراط التحوين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلام.

ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل: تكسر «إِنْ» إذا وقعت بعد

واو الحال، وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية^٤، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا

قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا أَنْهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ﴾ (الفرقان: ٢٠) ومن روى «مُدِيَّة» بالنصب

فمفعول لحال محذوفة أي: حاملاً أو مُمَسِّكاً، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء، ومثل

ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ (ال عمران: ١٥٣) وقول الشاعر:

عَرَضْنَا فَسَلَّسْنَا فَسَلَّمْ كَارِهًا عَلَيْنَا وَتَبَرَّجْ مِنَ الْوَجْدِ خَائِفًا

ولا دليل فيها لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية^٥، أي:

وطائفة من غيركم، بدليل ﴿يَغْفِي طَائِفَةٌ مِنْكُمْ﴾.

١. الشاهد في «تجم» فهو مبتدأ و«قد أضاء» خبره والجملة حال من «نا» في «سرينا».

٢. الشاهد في البيت جواز كون المبتدأ «مدية» نكرة لأنه واقع في أول جملة حالية.

٣. أي يكون المبتدأ «مُدِيَّة» واقعاً في أول جملة حالية لا ولو فيها.

٤. سواء وقع بعد الواو أم لا.

٥. لأنه لا يحسن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إلا بشرط أن يكون بدل كل مفيد للإحاطة نحو: «تكون لنا عيداً لأولنا و آخرنا» أو بعض نحو «أعجبني وجهك» أو اشتغال نحو: «أعجبني كلاك» ويمتنع إن لم يقد إحاطة في بدل الكل خلافاً للأخفش، قيل: دليله دليل منع سيبويه «مررت بي المسكين وبك المسكين»، قيل: لأنه لا يصح هنا إلا بدل اشتغال ولكن ضابطه وهو إنتظار النفس للبدل غير موجود.

عر فإنما يختص «تبرج» بصفة مذكورة وهو «من الوجد» و«طائفة» بصفة مقدرة أي «من غيركم» فلا دليل لإدعاء ابن مالك أن مسوِّغ النكرة وقوعها في أول الجملة الحالية.

وَمَا ذَكَرُوا مِنَ الْمَسْوَغَاتِ: أَنْ تَكُونَ النِّكَرَةُ مَحْصُورَةً نَحْوَ «إِنَّمَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ»
أَوْ لِلتَّفْصِيلِ نَحْوَ «النَّاسُ رَجُلَانِ: رَجُلٌ أَكْرَمْتُهُ وَرَجُلٌ أَهْنَتْهُ» وَقَوْلُهُ:

فَأَقْبَلْتُ رُخْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فُتُوبٌ نَسِيْتُ وَتُوبٌ أَجْرٌ^١

وَقَوْلُهُمْ «شَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ تَرَى وَشَهْرٌ مَرَعَى» أَوْ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ نَحْوَ «إِنْ مَضَى عَيَّرَ
فَعَيَّرَ فِي الرِّبَاطِ».

وَفِيهِمْ نَظَرٌ، أَمَّا الْأَوَّلَى فَلَأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ فِيهَا بِالنِّكَرَةِ صَحِيحٌ قَبْلَ مَجِيئِهِ «إِنَّمَا»^٢، وَأَمَّا
الثَّانِيَةُ فَلِإِحْتِمَالِ «رَجُلٌ» الْأَوَّلِ لِلْبِدَالِيَةِ وَالثَّانِي عَطْفٌ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ:

وَكُنْتُ كُلِّي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

وَيَسْتَعْيِ بَدَلَ التَّفْصِيلِ، وَلِإِحْتِمَالِ شَهْرِ الْأَوَّلِ الْخَبَرِيَّةَ، وَالتَّقْدِيرَ: أَشْهَرُ الْأَرْضِ
الْمَمْطُورَةِ شَهْرٌ ذُو ثَرَى، أَيْ ذُو تَرَابٍ نَدٍ، وَشَهْرٌ تَرَى فِيهِ الزَّرْعُ، وَشَهْرٌ ذُو مَرَعَى، وَ
لِإِحْتِمَالِ «نَسِيْتُ» وَ«أَجْرٌ» لِلْوَصْفِيَّةِ وَالْخَبَرِ مَحْذُوفِ أَيْ: فَمِنْهَا تُوبٌ نَسِيْتُهُ^٣، وَمِنْهَا
تُوبٌ أَجْرُهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا خَبْرَانِ وَثُمَّ صَفَتَانِ مَقْدَرَتَانِ^٤، أَيْ: فُتُوبٌ لِي نَسِيْتُهُ وَتُوبٌ لِي
أَجْرُهُ، وَإِنَّمَا نَسِيَ ثَوْبَهُ لِشُغْلٍ قَلْبِهِ بِهَا^٥ كَمَا قَالَ:

[وَ مَثَلُكَ بِضَاءِ الْعَوَارِضِ طِفْلَةٌ] فُتُوبٌ تُنْتَهِي إِذَا قُمْتُ بِسِرْبَالِي

وَإِنَّمَا جَزَ الْآخِرُ لِيَعْنِيَ الْأَثَرَ عَنِ الْقَافَةِ^٦، وَلِهَذَا زَحَفَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَأَمَّا الثَّالِثَةُ

١. «توب» مبتدأ و«نسيته» خبره والمسوغ التفصيل بعد الإجمال لأن الأصل «على الركبتين في توبين فتوب».

٢. إذ «رجل» قد خصص بكون خبره جاراً ومجروراً مختصاً.

٣. «منها» خبر و«توب» مبتدأ و«نسيته» صفته وكذا «منها توب أجره» وعلى هذا «التوب» مسوغان: الصفة المقدرة وكون الخبر الخبر جاراً ومجروراً مختصاً.

٤. «توب» مبتدأ والتجار والمجرور صفته و«نسيته» خبره وعلى هذا يكون له مسوغان أيضاً: الصفة المذكورة وكون الخبر جملة على قول ابن مالك.

٥. أي بهذه المرأة.

٦. ع القافة جمع قائف: أي: ليخفى الأثر عن القافة الذين يعرفون أقدام كل من مشى.

٧. أي: لأجل إخفاء الأثر عن القافة زحف على ركبتيه ولم يمش.

فَلَأَنَّ الْمَعْنَى فَعِيرٌ آخِرُ، ثُمَّ حَذَفْتَ الصِّفَةَ. وَرَأَيْتَ فِي كَلَامِ مُحَمَّدَ بْنِ حَبِيبٍ - وَحَبِيبٌ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِأَنَّهُ إِسْمٌ أُنْثَى^١ - قَالَ يُونُسُ: قَالَ رُؤْيَةُ: الْمَطَرُ شَهْرٌ تُرَى إِلَيْهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ^٢ أَخْبَرُ، وَلَا يَهْدَى مِنْ تَقْدِيرِ مِضَافٍ قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ لِتَصْحِيحِ الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِالزَّمَانِ.^٣



١. سببها: العطفية والتأنيث وإنما نُسب إليها لأنَّ أباه لا عتبا.

٢. أي: أن الشهر.

٣. أي: أشهر المطر شهر ترى و...، إذ لا معنى في «المطرُ شهرٌ ترى و...».

أقسام العطف

وهي ثلاثة:

- ١- **أحدها:** العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ» بالخفض، وشرطه إمكان توجه العامل^١ إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو «ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٍ» إلا الرفع عطفاً على الموضع، لأنَّ «من» الزائدة لا تعمل في المعارف وقد يتمتع العطف على اللفظ وعلى المحلّ جميعاً، نحو «ما زيدٌ قائماً لكن أو بل قاعدٌ» لأنَّ في العطف على اللفظ إعمال «ما» في الموجب^٢، وفي العطف على المحلّ اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ^٣، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.
- ٢- **والثاني:** العطف على المحلّ، نحو «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ» بالنصب، وله

١. والذي أراه أنَّ هذا الشرط ليس بصحيح إذ يلزم أن يقدر فعل في مثل «جاء زيدٌ وهندٌ» أي «جاءت هند، وفي «جاءت هندٌ وزيدٌ» أي «جاء زيد، بل يلزم التقدير في كلّ مذكر عطف على الفاعل التوحيّد الحقيقي ولأنَّ لنا أمثلة صحيحة لا يراعى، فيه هذا الشرط كما قال السيوطي: لو كان الحلّول شرطاً لصحة العطف لم يجز «زُبّ رجلٍ» «أخيه» لإمتناع دخول «زُبّ» على المعرفة مع جواز هذا المثال فتأمل.

٢. لأنَّ بل ولكن للإضراب والإستدراك، وعليه يلزم أن يكون المعطوف في هذا المثال موجباً وإنّ صار المعطوف معمولاً للما «الحجازيّة صار منفياً فاجتمع النقيضان: الإيجاب والنفي فامتنع العطف على اللفظ.

٣. سيأتي أن من جملة شروط العطف وجود المحرز وهو الطالب للمحلّ وعامل الخبر أي القائد هو الابتدائية وهي قد زال بدخول «ما» هذا توضيحية، واعلم أنَّ هذا على القول بأن العامل في الخبر هو الابتدائية فمنى سائر الأقول فلا إشكال.

عند المحققين ثلاثة شروط:

أحدها: إمكان ظهوره في الفصح، ألا ترى أنه لا يجوز في «ليس زيد بقائم» و«ما جاءني من امرأة» أن تسقط الباء فتنصب، و«من» ترفع، وعلى هذا^١ فلا يجوز «مررت بزيد وعمرأ» خلافاً لابن جني، لأنه لا يجوز «مررت زيدا» وأما قوله:

تُزَوِّدُ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوْجُوا [كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِنَّ حَرَاماً]^٢

فضرورة، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً كما مثلاً، بدليل^٣ قوله:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عِلَّتَانِ وَالِدَا وَ دُونَ مَعْدُ فَاتَزَعَكَ التَّوَادُلُ^٤

وأجاز الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (هود: ٢٠) أن يكون ﴿يوم القيامة﴾ عطفاً على محل «هذه»^٥ لأن محله نصب. **الثاني:** أن يكون الموضع بحق الأصاله، فلا يجوز «هذا ضارب زيدا وأخيه» لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل، وأجازه

١. أي: على شرط إمكان ظهوره في الفصح لا يجوز «مررت بزيد وعمرأ» لأن الفعل اللازم لا يتعدى بنفسه لأن المنصوب ينزع الخافض سماعي في غير «أن وأن» وهو لا يسمع في هذا الموضع.

٢. هو قطعة من جرير، والرواية في ديوانه (٥١٢): «أتمضون الرسوم ولا تحياس»، قال المبرد في الكامل (٣٣/١): «لن أهل الكوفة هم الذين غيروا الرواية وصولها عنده «مررت بالديار» فلا شاهد فيه على حذف أجاز حينئذ.

٣. في «ليس زيد بقائم» و«ما جاءني من امرأة».

٤. أشاهد عطف «دون» الثاني بالنصب على «دون» الأول بالجر لأن «وجد» كما يتعدى للمفعول الثاني بنفسه يتعدى له «من» فمحل «من» المجبورة نصب على المفعولية و«من» في هذا المثال ليست زائدة.

٥. لو كانت الدنيا ظرف مكان إذ لا مانع من عطف الزمان على المكان لإشتراكهما في الظرفية كما حققه ابن المنير رداً على الكشاف.

٦. لأن «في هذه» جار ومجرور متعلق ب«أتبعوا» فهو عامل في محله نصب، قاله الدسوقي. أقول: هذا لا يرد قولنا في رد تعلق الجار والمجرور بشيء إذا تعلق في هذا المثال ليس من جهة كونه جاراً ومجروراً بل من جهة كونه ينفيد معنى الظرفية بدليل «في» فتأمل.

البغداديون تمسكاً بقوله:

إفْطَلْ طُهُةَ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ أَصْنَجٍ
و قد مرَّ جوابه.^٢
صَفِيفٌ شَوَاءٌ أَوْ قَدِيرٌ مُعْجَلٌ^١

والثالث: وجود المحرز، أي الطالب لذلك المحلّ، وابتنى على هذا امتناع مسائل:

أحدها: «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَانِ» وذلك لأنَّ الطالب لرفع «زيد» هو الابتداء و الابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول «إِنَّ».

والثانية: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو» إذا قَدَّرْتَ «عمرًا» معطوفاً على المحلّ، لا مبتدأ، وأجاز هذه بعض البصريين لأنَّهم لم يشترطوا المحرز، وإنَّما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد العاملين: «إِنَّ» والابتداء» على معمول واحد وهو الخبر، وأجازهما الكوفيون، لأنَّهم لا يشترطون المحرز، ولأنَّ «إِنَّ» لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً^٣، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها^٤، لكن شرط الفراء^٥ لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم^٦، لأنَّنا يتنافر اللفظ^٧، ولم يشترطه الكسائي، كما أنَّه ليس بشرط بالإتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجَّتُهُما^٨ قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

١. الشاهد في «قدِير» أنَّه عطف على «صَفِيف» المنصوب.

٢. أي أوجبته الثلاثة: ١. كان الأصل «طُيْخٌ قَدِيرٌ» ثم حُذِفَ المضاف وأُبْقِيَ جِزُّ المضاف إليه. ٢. «قدِير» عطف على «صَفِيف» لكن خفض على الجوار. ٣. أنَّه عطف على توكُّم أنَّ الصنِيفَ مجرور بالإضافة.

٣. فعلى قولهم لا يرد توارد العاملين على معمول واحد.

٤. أي دخول «إِنَّ».

٥. وهو كوفي.

٦. بأن كان مبتدأ أو كان من مواضع تقدير الإعراب ككون الاسم مقصوراً أو مضافاً إلى ياء المتكلم مطلقاً أو منقوصاً في الرفع والجزء.

٧. لو لم يكن الإعراب خفياً بأن كان أحد المتعاطفين يعرب بإعراب والثاني يعرب بإعراب أخرى.

٨. أي الفراء والكسائي في عطف المرفوع على المنصوب قبل مجيء الخبر لأنَّهما إتفقا على ذلك وإن كان الفراء زاد شرطاً.

والصابئون ﴿١﴾ (المائدة: ٦٩) الآية. وقولهم «إِنَّكَ زَيْدٌ ذَاهِبَان» وأجيب^٢ عن الآية بأمرين:
أحدهما: أَنَّ خبر «إِنَّ» محذوف، أي مأجورون أو آمنون أو فرحون، والصابئون مبتدأ، و
 ما بعده الخبر، ويشهد له قوله:

خَلِيلِي هَلْ طَلَبَ فَاتِي وَأَنْتَمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْقَوَى قَنْفَانِ^٣
 وَيُضَعِّفُهُ أَنَّهُ حَذَفَ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ الثَّانِي^٤، وَإِنَّمَا الْكَثِيرُ الْعَكْسُ. **والثاني:** إِنَّ
 الخبر المذكور لـ«أَنَّ» وخبر «الصابئون» محذوف. أي كذلك، ويشهد له قوله:
 فَمَنْ يَكُ امْسِي بِالْمَدِينَةِ رَحْلَهُ فَاتِي وَقَبَّارُهَا تَقْرِيبُ^٥
 إِذَا لَا تَدْخُلُ اللَّامُ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ حَتَّى يُقَدِّمَ نَحْوَ «لَقَدْ زَيْدٌ» وَيُضَعِّفُهُ تَقْدِيمُ الْجُمْلَةِ
 الْمَعْطُوفَةِ عَلَى بَعْضِ الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا.

وعن المثال بأمرين: **أحدهما:** أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى تَوْهَمِ عَدَمِ ذِكْرِ «إِنَّ» **والثاني:** أَنَّهُ
 تَابَعَ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَي: إِنَّكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَان. وعلیهما خَرَجَ قولهم «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ
 ذَاهِبُونَ»

المسألة الثالثة: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرأ» بالنصب.
المسألة الرابعة: أعجبنى ضربُ زيدٍ وعمرؤُ» بالرفع أو «عمرأ» بالنصب و

وما ذكر فيه حجة للفراء في اشتراط الشرط لأن الذي سمع في القرآن والأمثلة فيه خفاء إعراب الإسم، مثل: إِنَّكَ وَزَيْدُ،
 ومثل الآية فَإِنَّ الإسم مبني فيهما.

١. تمامه ﴿... وَانصَارَى مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا...﴾.

٢. أي: من جانب البصريين.

٣. الشاهد في عطف «أَنْتَمَا» عَلَى إِسْمِ «لَيْ» قَبْلَ مَجِيءِ الْخَبَرِ «هُوَ» دَنْفَانِ.

٤. أي يضعفه حذف خبر المعطوف عليه لدلالة خبر المعطوف لأن التكثر العكس. فالحمل على الكثير أولى من الحمل على
 القليل.

٥. أنشاهد في عطف «قَبَّارُ» عَلَى إِسْمِ «لَيْ» قَبْلَ مَجِيءِ الْخَبَرِ وَهُوَ «تَقْرِيبُ».

عَرَى تَقْدِيمِ «قَبَّارُ بِهَا» عَلَى «تَقْرِيبُ».

منعهما الحدّاق^١، لأنّ الإسم المشبّه للفعل لا يعمل في اللفظ^٢ حتّى يكون بآل أو منوّناً أو مضافاً، وأجازهما قوم تمسكاً بظاهر قوله تعالى ﴿وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباني﴾ (الأنعام، ٩٦) وقول الشاعر:

[هو يت ثنامو مستطاباً مجدداً] فلم تدخل من تمهيد مجلو سودداً^٣

و أجبب بأنّ ذلك على إضمار عامل يدلّ عليه المذكور، أي وجعل الشمس و مهذّت سودداً، أو يكون «سودداً» مفعولاً معه، ويشهد للتقدير في الآية أنّ الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجزّد من «أل» لا يعمل النصب ويوضح لك مضيّه قوله تعالى ﴿وَمِنْ رَحْمَتِي جَعَلْتُ لَكُمْ اللَّيْلَ وَ النَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهَا﴾^٤ (قصص، ٧٢) الآية، وجوّز الزمخشري كون «الشمس» معطوفاً على محلّ «الليل» وزعم مع ذلك أنّ الجعل مراد منه فعل مستمرّ في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيّة مع نصّه في ﴿مالك يوم الدين﴾ (الفاتحة، ٣) على أنّه إذا حمل على الزمن المستمرّ كان بمنزلة إذا حمل على الماضي في أنّ إضافته محضة^٥ وأما قوله:

قد كنت دابنتُ بها حسناً مسخافة الإفلاس و اللّيتان^٦

فيجوز أن يكون «اللّيتان» مفعولاً معه وأن يكون معطوفاً على «مسخافة» على حذف مضاف، أي ومسخافة اللّيتان، ولو لم يقدر المضاف لم يصحّ، لأنّ «اللّيتان» فعل لغير المتكلم، إذ المراد أنّه دابّنة حسنّ خشية من إفلاس غيره^٧ ومطله، ولا بدّ في المفعول له

١. جمع حائق أي ماهر.

٢. أي في لفظ المعطوف عليه لأنّ وجود المعرّض والنسبة إليه.

٣. الشاهد في الآية عطف «الشمس» على «الليل» وفي البيت عطف «سودداً» على «مجدد».

٤. وأيضاً معاً يوضح لك مضيّه أنّ القراءة المشهورة: ﴿وَجَعَلْتُ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾

هـ. أي معنوية، ففي كلامه تناقض إذ قال في ﴿مالك يوم الدين﴾ أنّ الوصف الدالّ على زمن مستمرّ كان إضافته معنوية معنوي إجازته عطف «الشمس» على محلّ «الليل» لأنّ الوصف الدالّ على زمن مستمرّ إضافته لفظية فيعمل النصب.

٦. عطف «اللّيتان» المنصوب على محلّ «الإفلاس».

٧. أي إفلاس غير حسنّ ومطل غير حسنّ.

من موافقته لعامله في الفاعل^١.

ومن الغريب قول أبي حيان: إنَّ من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ و موضع، فجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثم إنَّه أسقط الشرط الأوَّل الذي ذكرناه^٢ ولا بدَّ منه.

والثالث: العطف على التوهم نحو «ليس زيداً قائماً ولا قاعيد» بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، و شرط جوازه صحة دخول العامل المتوهم و شرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير:

بما لي أني لست مُدرِك ماضي و لاسبقي شيئاً إنا كانَ جانها^٣
و قول الآخر:

مما الحازمُ الشَّهم مقدماً و لا بطلي إن لم يكن للسَّوى بالحق غلبا^٤
و لم يحسن قول الآخر:

و ما كنتُ ذا نيربٍ فيهم لا مُتمشٍ فيهم مُنول^٥

لقلة دخول الباء على خبر «كان»، بخلاف خبري ليس و ما، و النيرب: النسيمة، و المنمل: الكثير النسيمة، و المتمش: المفسد ذات البين.

و كما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم^٦، و وقع أيضاً في المرفوع إسماءً، و في المنصوب إسماءً و فعلاً، و في المركبات.

١. هذا سهو من المصنف لأنَّ «الليان» ليس مفعولاً له بل عطف عليه و قد سبق قولنا و نقننا من السيوطي أنَّه ليس شرط صحة العطف صحة حلول المعطوف محلَّ المعطوف عليه و لأنَّه يشتتر في التوابع ما لا يشتتر في غيرها، فتأكل.

٢. أي إمكان ظهوره في النصيح.

٣. «سابق» عطف على «مدرِك» على توهم دخول الباء عليه و كثرة دخول الباء الزائدة على خبر «ليس» توجب حسنه.

٤. «بطل» عطف على «مقدماً» على توهم دخول الباء الزائدة على خبر «ما» الحجازية و أيضاً كثرة دخول هذه الباء على خبر «ما» هذ توجب حسنه.

٥. أشاهد في عطف «منمش» على «ذا نيرب» توهم لدخول الباء الزائدة على خبر «كان» و قلَّه دخولها عليه توجب قبحه. عر إذا قال «أخيه» لأنَّ الجزم نظير الجزم لإختصاصه بالفعل كما أنَّ الجزم يختص بالإسم.

فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن﴾^١ (المنافقون: ١٠) فإن معنى «لولا أخرتني فأصدق» ومعنى «إن أخرتني أصدق» واحد، وقال السيرافي والفارسي: هو عطف على محل «فأصدق» كقول الجميع في قراءة الأخوين^٢ ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فلا هادي له و يذُرهم﴾ (الأعراف: ١٨٦) بالجزم، ويرده أنهما يسلمان أن الجرم في نحو «اتنني أكرمك» بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم، لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم،^٣ فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدّر، ويأتي القولان^٤ في قول الهذلي:

فأبْلُونِي بِأَلِيكُمْ لَسَلِّي أصلحك وأستدرج نوتاه^٥

أي نواي^٦، وكذلك اختلف في نحو «قام القوم غير زيد وعمراً» بالنصب، و الصواب أنه على التوهم، وأنه مذهب سيبويه، لقوله^٧: لأن «غير زيد» في موضع «إلا زيداً» ومعناه فشيئوهو يقولهم:

إمعاي إننا بشر فأسجج ا فلسنا بالجبال ولا الحديد^٨

١. «أكن» عطف على «أصدق» على توهم دخول «إن» على شرطاً مقدّر وكون «أصدق» جزاء له ومجزوماً، فالتقدير: إن أخرتني أصدق وأكن.

٢. أي: الحمزة والكسائي وإنما أطلق عليهما «أخوين» لأن قراءتهما شبيهتان في أكثر الموارد.

٣. أي: تأخيرك لي إلى أجل قريب فتصديقي ثابت.

٤. أي قول سيبويه «خليل إن العطف على توهم وقول السيرافي والفارسي إن العطف على المحل».

٥. «لعلّي أصلحك» جواب الطلب أعني «فأبْلُونِي» أي أعطوني، فهو على تقدير الفاء أي «لعلّي أصلحك»، وقوله «أستدرج» بالجزم عطف على التوهم أي: إن تبْلُونِي أستدرج. أو عطف على محل الجملة أعني «لعلّي أصلحك» فإنها في محل الجزم على قول الفارسي جواباً لشرط مقدّر أي: إن تبْلُونِي لعلّي أصلحك.

٦. التوئ أي الجهة التي ينوّاها المسافرين.

٧. أي لقول سيبويه.

٨. عطف «الحديد» على توهم نصب خبر «ليس» وهو «بالجبال».

و قد استنبط من ضَعُفَ فهمه من إنشاده هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً على المحلّ و لو أراد ذلك لم يقل: إنهم شبهوه به^١.

رجع القول إلى المجزوم - وقال به الفارسي في قراءة قنبل: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ (يوسف ٩٠) بإثبات الياء في «يَتَّقِي» وجزم «يَصْبِر» فزعم أن من موصولة، فلهذا ثبت ياء «يَتَّقِي»^٢. و أنها ضمنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر، وإنما جزم «يَصْبِر» على توهم معنى «مَنْ»^٣ وقيل: بل وصل «يَصْبِر» بنية الوقف كقراءة نافع ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ (الأعراف ١٦٢) يسكون ياء «مَحْيَايَ» وصلاً، وقيل: بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في «يَأْمُرُكُمْ» و «يَشْعُرُكُمْ» وقيل: مَنْ شرطية، وهذه الياء إشباع، و لام الفعل حذفت للجازم، أو هذه الياء لام الفعل، و اكتفي بحذف الحركة المقدرة^٤.

و أمّا العرفوع فقال سيبويه: و أعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون «إنهم أجمعون ذاهبون» وإتاك وزيد ذاهبان» وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال هم، كما قال:

بدا لي أتيست مدرك ما مضى أو لا سابق شيئاً إذا كان جانباً البيت له
و مراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، و يوضحه إنشاده البيت، و توهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأننا متى جاوزنا ذلك عليهم زالت الثقة^٥ بكلامهم، و أمتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر: إن

١. لأن مقتضى هذا التشبيه أن يكون المطلق على التوهم كما في البيت.

٢. إذ لو كانت شرطية يجزم «يَتَّقِي» و سقطت ياءه للجزم.

٣. أي «مَنْ» الموصولة.

٤. أي: على توهم أن «مَنْ» شرطية فيجزم «يَتَّقِي».

٥. و هو الضمّة التي كانت على الياء.

٦. أي معنى «هم» الذي كان إسم طلي.

٧. أي الوثوق.

قائله غلط.

و أما المنصوب إسماً فقال الزمخشري في قوله تعالى ﴿وَمِنْ وَّرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ (مؤ. ٧١) فيمن فتح الباء^١: كأنه قيل: و هبنا له^٢ إسحاق و من وراء إسحاق يعقوب، على طريقة قوله:

مشائهم ليسوا مسلمين عشيرةً و لا ناعب إلا بين غربائنا^٣

وقيل: هو على إضمار «وهبنا»، أي: و من وراء إسحاق و هبنا يعقوب، بدليل ﴿فبشرناها﴾ لأنّ البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة، و قيل هو مجرور عطفاً على «إسحاق»^٤ أو منصوب عطفاً على محله^٥ و يراد الأول^٦ أنّه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كما مررت بزيد و اليوم عمرو^٧، و قال بعضهم في قوله تعالى ﴿و حفظنا من كلّ شيطانٍ مارٍ﴾ (الصافات: ٢٧): إنّهُ عطف على معنى ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ و هو إِنَّا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً للسماء^٨ كما قال تعالى^٩ ﴿و لقد زينا السماء الدنيا بمصابيح و جعلناها رُجوماً﴾ (الملكه) و يحتمل أن يكون مفعولاً

١. أما فيمن رفعها فـ ﴿يعقوب﴾ مبتدأ و ﴿من وراء﴾ خبر مقدّم.

٢. الأولي أن يقول كما فوهبنا لها لأن في الآية «الغمام» لا «الواو» و لأنّ المبشّر امرأة إبراهيم لا إبراهيم.

٣. الشاهد فيه عطف «ناعب» على «مصلحين» المنصوب على توكّه دخول الباء الزائدة عليه.

٤. أي على «إسحاق» و صار «يعقوب» مفتوحاً لكونه غير منصرف.

٥. لأنّ محله النصب على المفعولية.

٦. أي القول بأنّ «يعقوب» عطف على لفظ «إسحاق». أقول: لا أرى عدم جواز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور و جواز ذلك في المنصوب كما هو ظاهر كلامه فتأمل.

٧. و لم يصريح بردّ الثاني لما سبق و هو أنّه من شروط العطف على المحلّ إمكان ظهور المحلّ في الفصحح و لا يجوز «فبشرناه إسحاق».

٨. حاصله أنّ «حفظنا» المفعول له عطف على «زينة» على توكّه أنّه مفعول له و منصوب بما ملّ يصلح لتصبه.

٩. هذا الكلام لتأييد أنّ خلق النجوم كان لزينة السماء و لا يُنظر فيه بالمفعول له و العطف فتوجه.

لأجله^١ مفعولاً مطلقاً وعليةا فالعامل محذوف، أي: و حفظاً من كل شيطان زناها بالكواكب، أو وحفظناها حفظاً.

وأما المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم ﴿وَدَّوْا لَوْ تَدْهَنُ فَيَدْهِنُوا﴾ (النهم، ٨) حملاً على معنى «وَدَّوْا أَنْ تَدْهَنَ» وقيل في قراءة حفص ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابِ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ (علق، ٣٧-٣٨) بالنصب: إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَعْنَى ﴿لَعَلِّي أَبْلُغَ﴾، وهو لَعَلِّي أَنْ أَبْلُغَ، فَإِنَّ خَبَرَ ﴿لَعَلَّ﴾ يَقْتَرِنُ بِ«أَنْ» كثيراً نحو الحديث «فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ»^٢ و يحتمل أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى الْأَسْبَابِ عَلَى حَدِّ:^٣

لَسَلَّسَ عِبَادَهُ وَ تَقَرَّرَ صَبِيحِي (أجيب إلى من ليس الشفوف)

ومع هذين الإحتمالين فيندفع قول الكوفي^٤: إِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ حُجَّةٌ عَلَى جَوَازِ النَّصْبِ فِي جَوَابِ التَّرَجِّيِّ حَمْلًا لَهُ عَلَى التَّمْنَى.

وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ لِيَذْبُقَكُمُ﴾ (الروم، ٧٦) إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ لِيُبَشِّرَكُمْ وَلِيَذْبُقَكُمْ^٥، وَيَحْتَمِلُ أَنْ التَّقْدِيرُ: وَلِيَذْبُقَكُمْ وَلِيَكُونَ كَذَا وَكَذَا أُرْسِلَهَا، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ (بقره، ٢٥٩-٢٦٠) إِنَّهُ عَلَى مَعْنَى «أَرَأَيْتَ كَالَّذِي حَاجَّ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ»^٦، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِضْمَارٍ فَعَلَ^٧، أَيْ أَوْ رَأَيْتَ مِثْلَ الَّذِي، فَحَذَفَ لِدَلَالَةِ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي

١. فكان مستقلاً معمولاً لعامل مقدّر لا على عطفه على المفعول له المتوهم.

٢. قال السيوطي في مظهر البقعة: هذا الكلام منسوب إلى رسول الله ﷺ وأبو الحسن: أعوض وأظن.

٣. فهو من عطف الفعل على إسم خالص من معنى الوصفية فتتصب الفعل بأن مقدرة أو ثابتة.

٤. أي بإحتمال العطف على التوهم أو على إسم خالص فيندفع قول الكوفي إذا جاء الإحتمال بطل الإستدلال.

٥. «ليذيقكم» عطف على توهم كون المبشرات «للبشركم».

٦. المراد من «كذا وكذا» ثلاث جمل محذوفة بعده أي: ليذيقكم من رحمته و لتجري الفلك بأمره و لتبتغا من فضله

للكم تشكرون أرسلها. على هذا التقدير فالواو في «ليذيقكم» إستينافية.

٧. فتوهم أن «ألم تر إلى الذي حاج» في أول الآية كان «أرأيت كالذي حاج».

٨. فيكون من عطف الجملة على الجملة.

حاج) (بقره: ٢٥٩، ٢٥٨) عليه، لأن كليهما تعجب^١، وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى، وقيل: الكاف زائدة^٢ أي: ألم تر إلى الذي حاج أو الذي مرّ، قيل: الكاف إسم بمعنى مثل معطوف على الذي، أي ألم تنظر إلى الذي حاج أو إلى مثل الذي مرّ.

تفصيله

من العطف على المعنى على قول البصريين نحو «لألزمك أو تقضيّ حقّي» إذ النصب عندهم بإضمار «أن»^٣ و «أن» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، أي ليكونن لزوم منّي أو قضاء منك لحقّي، ومنه ﴿تقاتلونهم أو يسلموا﴾^٤ (الفتح: ١٦) في قراءة أبي بحدف النون، وأمّا قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ «تقاتلونهم» أو على القطع^٥ بتقدير «أو هم يسلمون»، ومثله «ما تأتينا فتحدثنا» بالنصب، أي ما يكون منك إتيان فحديث، ومعنى هذا نفى الإتيان فينتفي الحديث، أي ما تأتينا فكيف تحدثنا، أو نفى الحديث فقط^٦ حتى كأنه قيل: ما تأتينا محدثاً أي بل غير محدث وعلى المعنى الأوّل^٧ جاء قوله سبحانه وتعالى ﴿لا يسقضى عليهم فيموتوا﴾ (فاطر: ٣٦) أي فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الثاني^٨، إذ يمتنع أن يقضي

١. أي: لأن الإستغناء فيهما للتعجب فصح حذفه مع فعل بعده لدلالة ﴿ألم تر﴾ عليه.

٢. قال الدسوقي: هذا القول بعيد لأن دعوى الزيادة في القرآن خلاف الأصل له ورد كلامه بمثل: ليس كمثله شيء فقاتل.

٣. وعلى قول الكوفيين «أو» ناصبة لا «أن» المقدرة فلا عطف في الكلام.

٤. قاله: لا يكون منكم قتال لهم أو إسلام منهم.

٥. أي على القطع بعطف الفعل على الفعل فعلى تقدير «أو هم يسلمون» كان عطف الجملة الإسمية على الفعلية.

٦. فإذا إنتفى السبب وهو الإتيان إنتفى المسبب وهو الحديث.

٧. «ما» نفى المسبب دون السبب فلذا صح «تأتينا غير محدث لنا».

٨. أي نفى السبب والمسبب كليهما.

٩. أي على نفى المسبب فقط إذ يجب على هذا أن يصح «يقضي غير ميّت» وهذا ليس بصحيح إذ يمتنع أن يقضي الله

عليهم ولا يموتون، ويجوز رفعه فيكون إما عطفاً على «تأتينا»، فيكون كل منهما داخلاً عليه حرفُ النفي^١، أو على القطع^٢ فيكون موجباً، وذلك^٣ واضح في نحو «ما تأتينا فتجهل أمرنا» و«لم تقرأ فتتسى» لأنَّ المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنَّه لو عطف لجزم «تتسى»^٤ وفي قوله:

غير أنا لم يأتنا بيمين
لترجي ونكسر التأميلا

إذ المعنى أنه لم يأت باليمين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لإنتفاء اليقين عما أتى به، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه^٥، لأنَّه يصير منفياً على حدته كالأول إذا جزم، ومنفياً على الجمع إذا نصب، وإنا المراد إثباته وأما إجازتهم^٦ ذلك في المثال السابق فمشكلة، لأنَّ الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان^٧، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه: «ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضاً عن ذلك»، ولإستئناف وجه آخر^٨، وهو أن يكون

عليهم وهم لا يموتون.

١. أي: ما تأتينا فما تحدثنا، هذا كوجه الأول من وجهي النصب.

٢. أي على القطع معاً قبلها على تقدير مبتدأ فيكون المعطوف جملة إسمية، مستأنفة أي: ما تأتينا فأنت تحدثنا، فعلى الإستئناف يكون المعطوف موجه.

٣. أي على القطع.

٤. عطفه على «تقرأ» وهو مجزوم بهم.

٥. أما على النصب فلأنَّ في وجهه إنتفى السبب وهو «ترجي» وحده أو مع السبب وهذا خلاف مرادنا وهو إثبات الرجاء. ||
أما على الجزم فلأنَّه إنتفى أيضاً لمطلفه على «يأتنا» وهو منفى بهم.

٦. أي إجازتهم القطع في «ما تأتينا فتحدثنا».

٧. لأنَّ الفاء السببية فيكون الإتيان سبباً للحديث فلا يمكن أن يقع السبب وهو الحديث مع عدم سببه وهو الإتيان.

٨. أي غير القطع والقطع يفيد إثبات الثاني. والحاصل أن رفع الفعل إما على العطف على فعل قبله أو على القطع بتقدير مبتدأ أو على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقلاً غير معطوف على شيء وهو كأحد وجهي النصب في إنتفاء السبب || السبب معاً.

على معنى السببية وإنشاء الثاني لإنشاء الأول^١، وهو أحد وجهي النصب وهو قليل، و عليه قوله:

فلقد تركتُ صبيّةً مرحومةً ثمّ تدري ما جَزَعُ عليك فتجزعُ

أي لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنّها لم تعرفه فلم تجزع^٢، وقرأ عيسى بن عمر^٣ ﴿فيموتون﴾ عطفاً على ﴿يقضى﴾ وأجاز ابن خروف فيه الإستئناف^٤ على معنى السببية كما قدّمنا في البيت، وقرأ السبعة ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ (الموسلات: ٣٦) وقد كان النصب ممكناً مثله في ﴿فيموتوا﴾^٥ ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل، والمشهور في توجيهه أنّه لم يقصد إلى معنى السببية: بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي^٦، لأنّ المراد بـ ﴿لا يؤذن لهم﴾ نفي الإذن في الاعتذار، وقد نُهوا في قوله تعالى ﴿لا تعتذروا اليوم﴾ (التعريم: ٧) فلا يتأتّى العذر منهم^٧ بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدر الدين: أنّه مستأنف^٨ بتقدير «فهم يعتذرون»، وهو مشكل على مذهب الجماعة.

١. أي الوجه الآخر من أوجه الإستئناف قليل لا يرتكب إلّا عند الحاجة إليه والأكثر النصب عند لزوم إعادة السببية.

٢. فقد إنتفى الجزع لإنشاء معرفتها الجزع وإلّا لو تركب هذا الوجه لأنّ المعنى عليه لأنّه لا يمكن توجيه الرفع على نفي الأمرين إلا بهذا الوجه.

٣. فرجع البحث إلى الآية المتقدمة أي ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾ فتوجّه.

٤. أي في هذه الآية الإستئناف على وجه جعل الفعل مستقلاً غير معطوف على شيء.

٥. أي الوجه الأوّل من النصب وهو أن ينتفي الاعتذار بسبب نفي الإذن لا نفي الاعتذار فقط كما في «لا يقضى عليهم فيموتوا».

٦. فالمراد أنّه لا ينتفي الاعتذار لكونه سبباً للإذن فنفي السبب يوجب نفي السبب بل لا سببية فيه وكلّ من الإذن الاعتذار منفي بذاته لا بالسببية فنفي الإذن بدليل ﴿لا يؤذن لهم﴾ ونفي الاعتذار بدليل ﴿لا تعتذروا اليوم».

٧. أي بعد الإذن في الاعتذار.

٨. أي على الوجه الأوّل الإستئناف وهو القطع عفا قيل بتقدير مبتدأ كما تقدّم في:

لإقتضائه ثبوت الاعتذار مع إنتفاء الإذن كما في قولك «ما تؤذينا فتعجبك»^١ بالرفع، و لصحة الإستيناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء «لا تعتذروا اليوم» على إختلاف المواقف^٢، كما جاء «فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان»^٣ (الرحمن، ٣٩)، «وقفوههم إنهم مسئولون»^٤ (الصافات، ٣٢)، وإليه ذهب ابن الحاجب^٥، فيكون بمنزلة «ما تأتينا فستجهل أمورنا»^٥ ويردّه أن إلقاء غير العاطفة للسببية ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفي الإذن فيه في وقت آخر، وقد صحح الإستيناف بوجه آخر يكون الاعتذار منفيًا، وهو ما قدّمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية، وقد صرح به هنا الأعلام، وأنه في المعنى مثل «لا يتعصن عليهم فيسوتوا»^٦ وردّه ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل الاعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبب عند الموت جزماً، وردّه عليه ابن الضائع بأن النصب على معنى السببية في «ما تأتينا فتحدثنا» جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التحديث^٧، والذي أقول: إن مجيء الرفع بهذا المعنى^٨ قليل جداً، فلا يحسن حمل التنزيل عليه.

١. الشاهد فيه ثبوت الإيجاب مع إنتفاء الإيذاء.

٢. حاصله أن ما ذكره الجماعة من إنتفاء الأمرين هذا بالنظر لبعض المواقف وهذا لا ينافي باعتذارهم في بعض آخر.

٣. «يومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان» بالنظر إلى أن الله تعالى عالمٌ بـ«أعمال عباده» لا يحتاج بالسؤال عنهم ليعلم أعمالهم و«قفوههم إنهم مسئولون» بالنظر إلى أنه تعالى يسأل عن الناس ليفتقروا بأعمالهم ويحتج عليهم بإقرارهم على أنفسهم.

٤. أي إلى كون «فيعتذرون» مستأنفاً بتقدير «فهم يعتذرون» ذهب ابن الحاجب، اعترضه الدماميني بأن ابن الحاجب ذكره وضمّقه وحينئذ فلا يصح نسبته لابن الحاجب وإنما ضمّقه لما يلزم عليه من عدم الصحة وهو كون الاعتذار مرتكباً على عدم الإذن فلا يصح حمل القرآن عليه.

هـ في الإستيناف على القطع بتقدير المبتدأ.

٦. فنفني السبب وهو الإذن يوجب إنتفاء المسبب وهو الاعتذار كما أن نفي القضاء عليهم يوجب إنتفاء الموت.

٧. فبلى هذا لا بأس لأنه قد يحصل الإذن في الاعتذار ولا يحصل الاعتذار.

٨. أي أن إنتفاء السبب يوجب إنتفاء المسبب في حالة رفع المسبب.

تفصيله

«لا تأكلُ سمكاً وتشرب لبناً» إنَّ جُزمت فالعطف على اللفظ، والنهي عن كلِّ منهما، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع،^١ أي يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، وإن رفعت فالمشهور أنَّه نهى عن الأوَّل وإباحة للثاني، وأنَّ المعنى: ولك شربُ اللبن، وتوجيهه أنَّه مستأنف، فلم يترجَّه إليه حرف النهي، وقال بدر الدين ابن مالک: إنَّ معناه كمنى وجه النصب^٢، ولكنَّه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشربُ اللبن،^٣ وكأنَّه قدَّر الواو للحال، وفيه بُعد، لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت^٤، ثمَّ هو مخالف لقولهم، إذ جعلوا لكلَّ من أوجه الإعراب معنى^٥.

١. لأنَّ الواو للمعية سواء كان العطف على المعنى كما قاله البصريون أم لا.

٢. أي النهي عن الجميع.

٣. إذ لا يدخل الواو الحالية على المضارع المثبت اللهمَّ إلاَّ أن يقول بدر الدين: التقدير «أنت تشرب اللبن» فدخل الواو على الجملة الإسمية فتأخَّل.

٤. أي الرفع والنصب والجزَّ وعلى قول بدر الدين معنى وجه النصب والرفع سواء وهذا خلاف قولهم.

عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس

منعه البيانون^١، وابن مالك في شرح باب المفعول — من كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار - بالقاء - تسليمًا ابن عصفور، وجماعة، مستدكين بقوله تعالى ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ في سورة البقرة^٢، و﴿بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في سورة الصف^٣، قال أبو حيان: وأجاز سيبويه

١. المراد من البيان هنا ليس العلم الذي يقابل الماتني والذيع بل العلم الذي يساوي البلاغة.

زيادة وتفصيل: وأعلم أنه قيد بعضهم كالسيد في حاشية المطول المنع بالجمل التي لا محل لها وأنا الجمل التي لها محل فيجوز فيه إغناقا نحو: ﴿زَيْدٌ أَبُوهَ قَاتِمٌ وَمَا أَفْسَقَهُ﴾ فلما أفسقه جملة إنشائية عطفت على الأولى ولذا أجازوا ﴿قَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ على أن الباء من الحكاية لا من المحكي، أي: قالوا حسبنا الله وقالوا بئس الوكيل، لأن الجملة التي لها محل في قوة المفرد فكان الإنشائية والخبرية غير معتبرين، أما ظاهر كلام المصنف المنع في كلا الجملتين.

٢. ﴿لَنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدَنَا فَأَتَوْا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْزَنُوا لِلنَّارِ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ. وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ...﴾ بقره ٢٤ - ٢٥.

الشاهد فيه عطف ﴿بَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ على ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾.

٣. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ، تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرُسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَائِفَةٍ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ. وَأُخْرَىٰ تَحْتَوْنَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٠ - ١٣.

الشاهد فيه عطف ﴿بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ على ﴿نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾.

«جاءني زيدٌ ومنَ عمروُ العاقلان» على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف^١، ويؤيده قوله:

وإن شفتاني عميرةٌ مسهولةٌ
و هل عندَ رسمٍ دارينَ من معولة^٢
وقوله:

ثناغي غزالاً عندَ بابِ إهمٍ عامرٍ
وكحل أمانيك الجسانَ بالمو^٣
واستدلَّ الصَّفَّارُ بهذا البيت وقوله:

وقائلةٌ خولانٌ فأنكحُ فئاتهم
لو أكرومة الحيينَ خلوا كما هيا^٤
فإنَّ تقديره عند سيبويه: هذه خولان.

وأقول: أمَّا آية البقرة فقال الزمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين^٥، كقولك «زيدٌ يُعَذَّبُ بالقيد وبشُرِّ فلاناً بالإطلاق»^٦ و جُوزَ عطفه^٧ على «اتَّقُوا» وأتم من كلامه في الجواب الأول أن يقال: المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه^٨، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جناتٌ نبشَّروهم بذلك^٩، وأمَّا الجواب الثاني ففيه نظر، لأنَّه لا يصح أن

١. أي هما العاقلان، لا على أنه صفة لعمرو^١ زيد، فإنه لا يجوز كما سيأتي إن شاء الله تعالى في آخر المبحث.

٢. الشاهد عطف الجملة الإنشائية «هل عند رسم...» على الخبرية «لئن شفتاني...».

٣. الشاهد عطف الجملة الإنشائية «وكحل أمانيك...» على الخبرية «ثناغي غزالاً...».

٤. الشاهد فيه على تقدير سيبويه عطف الجملة الإنشائية «فأنكح فئاتهم» على الخبرية «هذه خولان».

٥. فليس المراد عطف لفظ الجملة الخبرية على لفظ الجملة الإنشائية حتى يشكل عليه بل المراد عطف معنى ثواب المؤمنين على معنى عذاب الكافرين، كأنه قيل: الذين كفروا أعدت لهم النار والذين آمنوا أعدت لهم الجنة.

٦. كأنه قيل: زيدٌ يُعَذَّبُ بالقيد وفلانٌ يُبَشَّرُ بالإطلاق.

٧. الجواب الثاني من الزمخشري هو كون «بشَّر» معطوفاً على «اتَّقُوا» فكان من عطف الإنشاء على الإنشاء فلا بأس.

٨. فكان عطف المعنى على المعنى لا عطف اللفظ على اللفظ.

٩. جملة «الذين آمنوا» عطف على «أعدت للكافرين» والفاء للجمعية فلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر مؤنة أخرى.

يكون جواباً للشرط، إذ ليس الأمر بالبشيرة مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن،^١ ويجاب بأنه قد علم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات، ومعنى هذا^٢ «فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لاحظ لهم من الجنة».

وقال في آية الصف: إن العطف على ﴿تؤمنون﴾ لأنه بمعنى «آمنوا»، ولا يقدح في ذلك أن المخاطب بـ ﴿تؤمنون﴾ المؤمنين و﴿بشروا﴾ النبي عليه الصلوة والسلام، ولا يقال في ﴿تؤمنون﴾: إنه تفسير للتجارة لا طلب، وإن «يفغر لكم» جواب الاستفهام^٣ تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب كما مر في بحث الجمل المفسرة، لأن تخالف الفاعلين لا يقدح^٤، تقول «قوموا وأقعدوا زيد» ولأن «تؤمنون» لا يتعين للتفسير، سلمنا^٥، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق: اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم كما كان ﴿فهل أنتم متتهون﴾ (المائدة: ٩١) في معنى «إنتهوا»، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة، لأن الأمر قد يساق لإفادة المعنى الذي يتحصل من المفسرة، يقول: «هل أدلك على سبب نجاتك؟ أمِن بالله؟»، كما نقول: «هو أن تؤمن

١. حاصل هذا النظر أنه لو عطف على «اتقوا» كان جواباً للشرط لأن العطف على الجواب جواب «هذا لا يصلح أن يكون جواباً لأنه لا يتسبب عن الشرط» يكون جواباً لهذا المعنى «فإن عجزوا فبشروا» فيكون التبشير مسبباً عن العجز المذكور.
٢. بطريق التعريض والتلويع لأنه إذا قيل «فبشر غيرهم بالجنات» ملوفاً صار المعنى: فبشر هؤلاء المعاندين بأنهم لا حظ لهم من الجنة.

٣. هذا جواب من اعتراض مقدّر وحاصل الاعتراض أنه إذا كان «تؤمنون» تفسيراً للتجارة فكيف يصح الجزم في جواب الاستفهام مع أن «يفغر لكم» لا يترتب عليه. وحاصل الجواب منه أن الدلالة على التجارة سبب للإيمان الذي هو سبب للفرقان فقد نُزِّل سبب السبب الذي هو الدلالة على التجارة منزلة السبب الذي هو الإيمان لأن الإيمان سبب للفرقان فلذا جزم في جواب الاستفهام.

٤. فقد اختلف الفاعل في الطرفين فلا يصح العطف وجواب المصنف هو أننا لا نسلم شرط اتحاد الفاعل بل يجوز اختلافه.
٥. أنه تفسير لكن يؤجبه بأمرين: ١- أنه تفسير مع كونه أمراً بشرط تقدير المفسر أمراً أي: اتجروا تجارة ٢- بأن يفسر المفسر في المعنى دون اللفظ فلا يشكل اختلاف المفسر والمفسر في الإنشاء والخبر.

٦. «أمِن بالله» تفسير لسبب النجاة مع كونه أمراً ولا يقدح ذلك لأنه تفسير في المعنى دون الصناعة واللفظ.

بالله»، وحينئذ فيمتنع العطف^١ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

وقال السكاكي: الأمران^٢ معطوفان على «قُلْ» مقدرة قبل «يا أيها»^٣، وحذف القول كثير، وقيل: معطوفان على أمر محذوف^٤ تقديره في الأولى: فأُنذِر، وفي الثانية: فأبشِر، كما قال الزمخشري في ﴿وَاهْجُزْنِي مَلِيًّا﴾ (مريم: ٣٦) إِنَّ التَّعْدِيرَ فَاحْذَرْنِي وَاهْجُزْنِي لدلالة ﴿لَأَرْجُتَنَّكَ﴾^٥ على التهديد. وأما:

[أو إِنَّ شِفَاتِي عَصْرَةٌ مَهْرَاقَةٌ] و هل عند رسم داوود من مَحْوَلَةٍ

فهل فيه نافية، مثلها في ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الأحقاف: ٣٥).

وأما: «هذه خولان»^٦ فمعناه تنبئة لخولان، أو الفاء لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط و إذ قد استدلاً^٧ بذلك فهلاً استدلاً^٨ بقوله تعالى ﴿إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكُوْثِرَ، فَصَلِّ

١. لأنه على القول بأن «تؤمنون» تفسير صناعي أو معنوي للتجارة كان «بشّر المؤمنين» أيضاً تفسيراً له لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فإذا كان «تؤمنون» مفسرة كان «بشّر المؤمنين» أيضاً في معنى التفسير وليس كذلك لعدم دخول التبشير في معنى التفسير فيمتنع انعطف. وأعلم أن رأي أكثر المفسرين أن «بشّر» جملة مستأنفة. [مجمع البيان ج ٥ ص ٢٨٠، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٧٥، البيان ٢/ ٣٢٦، إملأ ما من به الرحمن ٢/ ٢٦٠].

٢. أي «بشّر» في آية البقرة والصف.

٣. فكان التقدير في آية البقرة «قل يا أيها الناس اعبدوا ربكم» وفي آية الصف «يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة» فعلى هذين التقديرين يكون عطف الإنشاء على الإنشاء.

٤. فكان التقدير في آية البقرة «أعدت للكافرين فأُنذِر الكافرين من النار السابقة يا محمد ﷺ وبشّر الذين آمنوا» وفي آية الصف «وفتح قريب فأبشِر يا محمد نفسك وبشّر المؤمنين»، والفاء في الأمر لمجرد السببية.

٥. «قال أراغب أنت عن آلهي يا إبراهيم، لئن لم تنته لأرجُتَنَّكَ واهْجُزْنِي مَلِيًّا».

٦. فكان الجملة خبرية منفية لإنشائية ولا خير لمعطف الجملة الخبرية على الخبرية.

٧. يوجه بأمرين: ١- الفاء في «هذه» للتنبيه فمعناه «تنبئة لخولان» فكان من عطف الإنشاء على الإنشاء ٢- الفاء للسببية لا للمعطف فكان البيت خارجاً عن بحثنا.

٨. أي الصقار والجماعة وليس المراد الصقار وأباحين لأن أبا حنبل لم يستدل به كما سبق في أول عبارة المصنف.

لربك وانحر ﴿ (الكهف، ١٠٢) ونحوه في التزويل كثير.
وأما:

إِثْنَاغِي غَزَا لَعْنَهُ بَابِ إِنْ عَامِرًا وَكَحَلٍّ أَمَّا فَيَكُ الْإِحْسَانَ بِأَفْوِيَا
فَيَتَوَقَّفُ عَلَى النَّظَرِ فِيمَا قَبْلَهُ مِنَ الْآيَاتِ،^{١٠} وَقَدْ يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى أَمْرٍ مَقْدَرٍ يَدُلُّ
عَلَيْهِ الْمَعْنَى أَيْ: فَأَفْعَلُ كَذَا وَكَحَلٍّ، كَمَا قِيلَ فِي ﴿وَاهْجُزْنِي مَلِيًّا﴾.
«أَنَا مَانِقْلَهُ أَبُو حَيَّانَ عَنْ سَيَبَوِيهِ قَفَلَطَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: ^{١١} وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ «مَنْ
عَبَدَ اللَّهَ وَهَذَا زَيْدٌ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحِينَ»، رَفَعَتْ أَوْ نَصَبَتْ لَأَنَّكَ لَا تَتَنَبَّي إِلَّا عَلَى مَنْ أُنْبِئَتْهُ وَ
عِلْمَتُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَخْلُطَ مِنْ تَعْلَمُ وَمَنْ لَا تَعْلَمُ فَتَجْعَلُهُمَا بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ، وَقَالَ الصَّفَّارُ:
لَمَّا مَنَعَهَا سَيَبَوِيهِ مِنْ جِهَةِ النَّعْتِ عُلِمَ أَنَّ زَوَالَ النَّعْتِ يَصَحِّحُهَا، فَتَصَرَّفَ أَبُو حَيَّانَ فِي كَلَامِ
الصَّفَّارِ فَوُهِمَ فِيهِ ^{١٢}، وَلَا حِجَّةَ فِيمَا ذَكَرَ الصَّفَّارُ، إِذْ قَدْ يَكُونُ لِلشَّيْءِ مَانِعَانِ وَيَقْتَصِرُ عَلَى
ذِكْرِ أَحَدِهِمَا لِأَنَّهُ الَّذِي اقْتَضَاهُ الْمَقَامُ ^{١٣}. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٩. أَيْ فَكَانَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْآيَاتِ الَّذِي ظَاهَرَهُ عَطْفُ الْإِنشَاءِ عَلَى الْخَبَرِ ۖ لَكِنْ إِنَّا دَقَّقْنَا فهِمْنَا
أَنَّ الْفَاءَ فِيهَا لِلْسَّبِيَةِ.

١٠. لَعَلَّ فِيهِ حِجَّةٌ إِنْشَائِيَّةٌ كَانَتْ «كَحَلٍّ» عَطْفًا عَلَيْهِ.

١١. أَيْ قَالَ سَيَبَوِيهِ.

١٢. قَالَ الصَّفَّارُ: عُلِمَ أَنَّ زَوَالَ النَّعْتِ يُصَحِّحُهَا وَ مَوَادَّهُ مِنَ النَّعْتِ، النَّعْتِ الصَّنَاعِيِّ وَالْمَقْطُوعِ كِلَاهُمَا، فَوُهِمَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّ مَرَادَ
الصَّفَّارِ النَّعْتِ الصَّنَاعِيِّ، فَقَالَ: أَجَازَ سَيَبَوِيهِ: «جَاهِزِي زَيْدٌ وَمَنْ عَمَرُوا الْمَاقِلَانَ» عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْمَاقِلَانِ خَيْرًا لِمَحْذُوفِهِ

١٣. فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مَانِعَانِ: عَطْفُ الْإِنشَاءِ عَلَى الْخَبَرِ وَكَوْنُ النَّعْتِ لِمَنْ يَعْلَمُ وَلِمَنْ لَا يَعْلَمُ، فَأَوْرَدَ سَيَبَوِيهِ
الثَّانِي لِأَنَّهُ بَحْثُهُ فِي بَابِ النَّعْتِ فَتَأَمَّلْ.

عطف الإسمية على الفعلية وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً^١. وهو المفهوم من قول النحويين في باب الإشتغال في مثل «قام زيدٌ وعمراً أكرمه» إنَّ نصب عمراً أرجح لأنَّ تناسب الجملتين المتعاطفين أولى من تخالفهما.

والثاني: المنع مطلقاً، حكى عن ابن جني أنَّه قال في قوله:

صاحبها الله غلاماً بعد ما شابت الأصداغ والعزس نجة

إنَّ الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب^٢ في مسألة الإشتغال السابقة، إلّا أن قال: أقدر الواو للإستيناف.

والثالث: لأبي علي، أنَّه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح^٣ في سر الصناعة، وبنى عليه منع كون الفاء في «خرجت فإذا الأسد حاضراً» عاطفة.

وأضعف الثلاثة القول الثاني، وقد لهج به الرازي في تفسيره^٤، وذكر في كتابه في

١. أي سواء كان العطف بالهلو أو بغيرها.

٢. أي يلزم هذا القول إيجاب النصب في المسألة السابقة لعدم جواز عطف الإسمية على الفعلية.

٣. أي ابن جني.

٤. سناه «مفاتيح القلوب» وقد طبع في ٨ مجلدات.

مناقب الشافعي رحمه الله أَنَّ مَجْلِساً جَعَّه^١ وجماعةً من الحنفية، وأنهم زعموا أَنَّ قول الشافعي، «يَحِلُّ أَكْلُ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ»^٢ مردود بقوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ إِسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ (الأنعام، ١٢١) فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجة للشافعي، و ذلك لأنَّ الواو ليست للعطف، لتخالف الجملتين بالإسمية والفعلية ولا للإستيناف، لأنَّ أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مقيدة للنهي، والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسرهُ الله تعالى^٣ بقوله ﴿أَوْ فَسْقاً أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ (الأنعام، ١٢٥) فالمعنى: لا تأكلوا منه إذا سُمِّيَ عليه غير الله^٤، ومفهومه كلوا منه إذا لم يسمَّ عليه غير الله، اهـ. ملخصاً موضحاً. ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإتشاء والخبر لكان صواباً^٥.

١. أي جَعَّع الرازي.

٢. أي أكل الذبيح الذي لم يذكر إسم الله حين ذبحه.

٣. هذا يشير إلى أَنَّ الفسق مجمل وفسره بقوله ﴿أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ «فيه نظر لأنَّ معنى الفسق ظاهر في الشريعة وهو العصيان ولو سلمنا أنه مجمل فلا نسلم تفسيره بخصوص ما قال، لإحتمال أن يكون الفسق أعم أو أخص بما قال في التفسير ولا يعبد إلى هذا التفسير إلا لدليل ولا دليل هنا.

٤. أي أعم من أن يذكر إسم الله عليه أو لم يذكر.

٥. لأنَّ الجملة «لَا تَأْكُلُوا إِنْشَائِي» و«إِنَّهُ لَفِسْقٌ» خبري فامتنع العطف فلا يلزم ذكر هذه التفاصيل من منع عطف الإسمية عنى الفعلية.

العطف على معمولي عاملين

وقولهم «على عاملين» فيه تجوُّزٌ، أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو «إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ وَعَمْرٌو جَالِسٌ» وعلى معمولات عامل نحو «أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا بِكَرٍّ جَالِسًا أَبُو بَكْرٍ خَالِدًا سَعِيدًا مُنْطَلِقًا» وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو «إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ أَبُوهُ لِعَمْرٍو وَأَخَاكَ غَلَامُهُ بِكَرٍّ»^١.

وأما معمولاً عاملين، فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً نحو «كَانَ أَكْلًا طَعَامَكَ عَمْرٌو وَتَمَرَكُ بِكَرٍّ» وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً^٢ عن جماعة، وقيل: إِنَّ مِنْهُمْ الْأَخْفَشُ، وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخراً نحو «زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَالْحَجْرَةِ عَمْرٌو، أَوْ وَعَمْرٌو الْحَجْرَةِ» فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرناه^٣، وإن كان الجار مقدماً نحو «فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحَجْرَةِ عَمْرٌو» فالشهور عن سيويه المنع، وبه قال المبرد وإسن السراج و هشام، وعن الأخفش الإجازة، وبه فإن الكسائي والقرطبي والزجاج، وفصل قوم - منهم

١. أي مجاز لأن العطف ليس على عاملين بل على معمولي عاملين.

٢. الشاهد فيه عطف «أَخَاكَ» على «زَيْدٌ» و «غَلَامُهُ» على «أَبُوهُ» و «بِكَرٍّ» على «عَمْرٍو» العامل في الأوَّل «إِنَّ» وفي

الثاني «ضَارِبٌ» وفي الثالث لام التقوية.

٣. أي سواء كان أحد العاملين حرف جزاء لا سواء كان حرف الجزاء مقدماً على الأخرى أو لا.

٤. أي الجماعة الذي نقل الفارسي عنهم الجواز مطلقاً.

الأعلم - فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز، لأنه كذا سُمع، ولأن فيه تعادل المتعاطفات^١، وإلا امتنع نحو «في الدار زيد وعمر والحجرة».

وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيويه^٢، كقوله تعالى ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾، وفي خلقكم وما يُبَيِّنُ مِنْ دَبَائِبِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿المائدة: ٣٥﴾ آيات الأولى منصوبة إجماعاً، لأنها إسم «إِنَّ»، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان^٣ بالنصب، والباقيون بالرفع، وقد استدلل بالقراءتين^٤ في آيات الثالثة على المسألة. أمَّا الرفع فعلى نيابة الواو^٥ مناب الابتداء و «في»، و أمَّا النصب فعلى نيابتها مناب «إِنَّ» و «في».

واجيب بثلاثة أوجه:

أحدهما: إِنَّ «في» مقدرة، فالعمل لها، ويؤيده أن في حرف عبد الله التصريح بـ «في» وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد، وهو الابتداء أو «إِنَّ»^٦.

١. أي رُتِبَ العمولات في المعطوف على ترتيبها في المعطوف عليه.

٢. فظاهر هذه المواضع يدل على جواز العطف على معمولي عاملين إذا كان اتجاؤاً مقدماً.

٣. أي الحمزة والكسائي.

٤. أي قراءة الأخوين والباقيين. فعلى الرفع عطف «اختلاف» على «خلقكم» و «آيات» الثالثة على «آيات» الثانية، وعلى قراءة النصب فالشاهد عطف «اختلاف» على «السموات» و «آيات» الأولى.

٥. قال الدسوقي: هذا يقيد أن الواو عاملة بطريق النية وهو قول شاذ انتهى. أقول: والذي أرى أن مراد المصنف من النيابة بيان عامل المعطوف أيضاً بيان إعراب معمولين الذين في المعطوف.

٦. حاصل الجواب الأول أن «اختلاف الليل» مجرور بـ «في» المقدرة وعلى هذا فعلى قراءة الرفع عطف التجاز والمجرور على «في خلقكم» و «آيات» الثالثة على الثانية فكان من عطف معمولي عامل واحد لأن عامل الابتداء والخبر واحد، وعلى النصب عطف التجاز والمجرور على «في السموات» و «آيات» الثالثة على الأولى فكان أيضاً من عطف معمولي عامل واحد لأن عامل كليهما «لَيْلٌ». هذا توضيحه، واعلم أن هذا الجواب مبني على أنّا نسّم مسائل:

والثانية: أنَّ انتصاب «آيات» على التوكيد للأولى ورفعها على تقدير مبتدأ، أي هي آيات^١، وعليهما فليست «في» مقدرة.

والثالثة: يخص قراءة النصب، وهو أنه على إضمار «إن» و«في»، ذكره الشاطبي وغيره، وإضمار «إن» بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيويه قوله:

مؤن عليكه فإن الأمور بكلف الإله مقاديرها

فليس باتيك منيها ولا قصر عنك مأمورها

لأن «قاصر» عطف على مجرور الباء، فإن كان «مأمورها» عطفاً على مرفوع «ليس» لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه، إذ التقدير حينئذٍ «فليس منيها بقاصر عنك مأمورها».

وقد أجيب عن الثاني بأنه كما كان الضمير في «مأمورها» عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الأمور^٢.

واعلم أنَّ الزمخشري مَنَّ عطف العطف المذكور، ولهذا إتجه له أن يسأل في قوله تعالى ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا﴾ (الشمس، ١٧) الآيات، فقال: فإن قلت: نصب إذا معضل^٣، لأنك إن جعلت الواو عاطفة وقعت في العطف على عاملين، يعني أنَّ «إذا» عطف على «إذا» المنصوبة بـ «أقسم»، والمخفوضات عطف على «الشمس»

١- أن العطف يقع بين متعلقي الجازين والمجرورين ولكن إن وقع العطف بين أنفسهما فكان من عطف معمولي عاملين لأن عامل الجار والمجرور متعلقه وعامل المفعول الأخرى هو الابتدائية أو «لن».

٢- أنه ليس العامل في الخبر غير الابتدائية فكان من عطف معمولي عاملين على قراءة الرفع.

٣- أنه ليس خبر «لن» مرفوع بما رفع قبل دخول الناسخ على قول النكفيين فيكون من عطف معمولي عاملين.

١. فكان العطف بين «اختلاف» و«السموات» فقط وعى قراءة النصب والرفع لا يلزم تقدير «في» في هذا الوجه.

٢. حاصله: الضمير في «مأمورها» «منهيها» يعود إلى الأمور، فعود ضمير المخبر عنه والمخبر به إلى شيء واحد كان وجه ارتباطهما.

٣. أي مشكل من أغضل إذا أشكل وصعب.

المخفوضة بواو القسم، قال: وإن جعلتهنَّ للقسم وقعت فيما اتَّفَق الخليل وسيبويه على استكراهه، يعني أنَّهما استكراها ذلك لئلا يحتاج كلُّ قسم إلى جواب يخصّه ثمَّ أجاب بأنَّ فعل القسم لئلا كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنَّها هي الناصبة المخافضة فكان العطف على معمولي عامل^١.

قال ابن حاجب: وهذه قوَّة منه وامتباط لمعنى دقيق، ثمَّ اعترض عليه بقوله تعالى ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِالْخُنُثَى الْجُورَى الْكُنُثَى وَاللَّيْلِ إِذَا عَشَّعَسَ وَالصَّبْحِ إِذَا تَنَشَّعَسَ﴾ (التكوير، ١٥-١٨) فَإِنَّ الْجَارَ هُنَا الْبَاءُ، وَقَدْ صَرَّحَ مَعَهُ بِفَعْلِ الْقِسْمِ، فَلَا تَنْزِلُ الْبَاءُ مَنْزِلَةَ النَّاصِبَةِ الْخَافِضَةِ، اهـ^٢

وبعد فالحقَّ جواز العطف على معمولي عاملين في نحو «في الدار زيدٌ والحجرة عمرو» ولا إشكال حينئذٍ في الآية^٣.

وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري فجعله قولاً مستقلاً فقال في كتاب النهاية: و قيل إذا كان أحد العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم، ولهذا جاز العطف في نحو ﴿والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلَّى﴾ (الليل، ١٥٢) وما أظنَّه في ذلك على كلام غير الزمخشري، فينبغي له أن يقيّد الحذف بالوجوب^٤.

١. حاصل جواب الزمخشري أنَّ فعل القسم لا يذكر مع واوه أبداً فكان الواو كالناصب عنه فنصب «إذا» على النباة وخفض المجرورات على الأصالة، فكان العطف على معمولي عامل واحد ولا يخفى عليك تسامح الزمخشري من خلط العامل بالنهاية والعامل بالأصالة فتأمل.

٢. أجاب عنه الرضي بأنَّ الكلام فيه حذف مضاف أي: وعظمة اللين إذا عَشَّعَسَ فعظمة عاملة في «تليل» وفي «إذا» و فيما عطف عليهما فهو من العطف على معمولي عامل.

٣. أي آية ﴿والشمس وضحاها والقمري...﴾ وذلك لأنَّها نظير المثال أحد العاملين فيها جاز تقدُّم وولي المخفوض العاطف.

٤. ليكون كلامه موافقاً لما قاله الزمخشري.

المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبة^١

وهي سبعة:

١- **أحدها:** أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بئس، ولا يفسر إلا بالتمييز، نحو «نعم رجلاً زيدٌ وبئس رجلاً عمروٌ» ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو «ساء مثلاً القومُ» (الأعراف: ١٧٧) و «كبرتُ كلمةً تخرجُ» (الكهف: ٥) و «ظرف رجلاً زيدٌ» و «عن الفراء» والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل، ويردّه «نعم رجلاً كان زيدٌ» ولا يدخل الناسخ على الفاعل، وأنه قد يحذف نحو «بئس للظالمين بدلاً»^٢ (الكهف: ٥٠).

٢- **الثاني:** أن يكون مرفوعاً بأول المتازعين المُغَمَّلَ ثانيهما نحو قوله:

١. في ظني أنه لم يمتنع عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبةً في كل موضع لأن ذلك من لطائف الكلام حيث ذكر الضمير مبهماً ثم مفسراً هو أوقع في النفوس من ذكر الضمير مفسراً أولاً بلا تعليق، ولا فرق معتمداً به بين المواضع التي يجوز ذلك و المواضع التي منعه فالحق أن يقال: عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبةً يجوز في كل موضع قصدنا التعليق والإيقاع في القوم.

٢. حاصله أنه يرد على الكسائي والفراء إشكالان: (١) إن كان «زيد» في مثل «نعم رجلاً كان زيد» فاعلاً لزم دخول الناسخ على الفاعل وهو ممتنع (٢) يلزم أنه قد يحذف الفاعل في مثل «بئس للظالمين بدلاً» وهو أيضاً ممتنع.

جفوني و لم أجف الأجله إني ضمير جميل من خليي مهنل^١
و الكوفيون يمنعون من ذلك،^٢ فقال الكسائي: يحذف الفاعل،^٣ وقال الفراء:
يضمير و يؤخر عن المفتر،^٤ فإن استوى العاملان في طلب الرفع و كان العطف بالواو نحو
«قام و قعد أخواك» فهو عنده فاعل بهما.^٥

٣ - الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره نحو «إن هي إلا حياتنا
الدنيا» (الأنعام: ٢٩) قال الزمخشري: هذا الضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه، و أصله:
إن الحياة إلا حياتنا، ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها و بيئتها، قال: و منه:
هي النفس تحمل ما حقلت

و «هي الغرب تقول ما شئت»^٦ قال ابن مالك: و هذا من جيد كلامه، و لكن في
تمثيله ب«هي النفس و هي الغرب» ضعف، لإمكان جعل النفس و العرب بدلين و «تحمل»
و «تقول» خبرين، و في كلام ابن مالك أيضاً ضعف، لإمكان وجه ثالث في المثالين لم
يذكره، و هو كون «هي» ضمير القصة^٧ فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما
على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده.^٨

٤ - الرابع: ضمير الشأن و القصة نحو «قل هو الله أحد» (الإخلاص: ١) و نحو «فاذا

١. الشاهد فيه عود الضمير أعني الواو في «جفوني» إلى «الأجله».

٢. أي من عود الضمير من الأول المتنازعين إلى المتأخر لفظاً و رتبة.

٣. فكان أصل «ضربني و ضربت زيدا» «ضربني زيد و ضربت زيدا» ثم حذف الفاعل، و رد قوله بالبيت لأن الواو فاعل
لا يحذف الهمزة إلا أن يقال: الواو علامة الجمع لا ضمير.

٤. فقي مثل «ضربني و ضربت زيدا» كان التقدير «ضربني و ضربت زيدا» هو.

٥. رد بأنه تولد العاملان على معمول واحد و هو معتق.

٦. أصل البيت: «النفس النفس» و أصل العبارة «تغرب العرب تقول» ثم حذف المبتدأ و وضع «هي» موضعه لدلالة
الخبر و هو «النفس» و «تغرب» عليه.

٧. على هذا «النفس» مبتدأ و «تحمل» خبره و الجملة خبر عن «هي»، كذا في العبارة.

٨. لأن رأيه لأن «النفس» و «تغرب» منحصر في هذين الوجهين فقط.

هي شاختة أبصار الذين كفروا^١ (الأنبياء: ٩٥) والكوفي يسميه ضمير المجهول.
و هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوده على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي و
لا شيء منها عليه، وقد غلط يوسف بن السيراني إذ قال في قوله:

أسكران كان أين المراجعة إذ حبنا نسيماً بجو أم متساكر^٢

فيعن رفع «سكران» و «ابن المراجعة»: إن كان شأنية^٣، و ابن المراجعة سكران: مبتدأ
و خبر، و الجملة خبر كان. و الصواب أن كان زائدة^٤، و الأشهر في إنشاده نصب
«سكران» و رفع «ابن المراجعة»^٥، فارتفاع متساكر على أنه خبر لـ «هو» محذوفاً، و يروي
بالعكس، فاسم كان مستتر فيها^٦.

والثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة، و لا يشاركه في هذا ضمير، و أجاز الكوفيون
و الأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو «كان قائماً زيداً و ظننته قائماً عمرو»^٧ و هذا إن
سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ، و اسم «كان» و ضمير «ظننته» راجعان إليه لأنه في نية
التقديم، و يجوز كون المرفوع بعد «كان» إسماً لها، و أجاز الكوفيون «إنه قام» و «إنه
ضرب» على حذف المرفوع و التفسير بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول، و فيه فسادان:
التفسير بالمفرد، و حذف مرفوع الفعل^٨.

١. «أبصار» مبتدأ و «شاختة» خبره و الجملة خبر عن «هي».

٢. أي اسمه ضمير شأن و «ابن المراجعة» مبتدأ و «سكران» خبره المقدم و الجملة خبر «كان».

٣. «ابن المراجعة» مبتدأ و «سكران» خبره المقدم.

٤. «ابن مراجعة» اسم كان و «سكران» خبرها.

٥. قالنديز: أسكران كان أين مراجعة، و على هذا «متساكر» عطף على «سكران» المرفوع.

٦. أي يعمل في الفاعل.

٧. «قائماً» مفسر «هو» الذي استتر في «كان» و «زيد» فاعله، وكذا «ظننته» قائماً عمرو.

٨. أي على حذف «هو» الذي استتر في «قام» و «ضرب».

والثالث: أنه لا يتبع بتابع؛ فلا يؤكد ولا يعطف عليه^١ ولا يبدل منه^٢.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه^٣.

والخامس: أنه ملازم للإفراد، فلا يثنى ولا يجمع، وإن فسر بحدِيثين أو أحاديث^٤. وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره. ومن ثمَّ ضعف قول الزمخشري في «إنه يراكم هو وقبيله» (الأعراف: ٢٧) إنَّ اسم «إنَّ» ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قرئ «وقبيله» بالنصب^٥، وضمير الشأن لا يعطف عليه، وقول كثير من النحويين إنَّ اسم «إنَّ» المفتوحة المخففة ضمير شأن، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قول سيبويه في «أن يا إبراهيم قد صدقت الرُّيا» (الصافات: ١٠٢-١٠٣) إنَّ تقديره «أنك» وفي «كتبْتُ إليه أن لا تفعل» إنه يجزم على النهي، وينصب على معنى لئلا، ويرفع على «أنك»^٦.

والخامس: أن يجزَّ «رُبَّ» مفسراً بتمييز، وحكمه حكم ضمير «نعم» و«بش» في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه هو مفرداً، قال:

رُبُّهُ يَثْبُتُهُ دَعْوَتُهُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا^٧

ولكنه يلزم أيضاً التذكير، فقال: «رُبُّهُ امرأة» لا رُبُّهَا، ويقال «نعمتُ امرأةً هندُ» وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في التانيث والتثنية والجمع، وليس بمسموع. وعندِي أنَّ الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي «نعم وُرُبَّ» وذلك أنه

١. أي عطف نسقي لأنَّ عطف البيان يمتنع في كلِّ الضمائر فلا يختص به.

٢. بخلاف سائر الضمائر فإنه يؤكد ويُعطف عليه ويُبدل منه كما مرَّ أمثله.

٣. بخلاف سائر الضمائر فإنه يعمل فيه العامل الناصب والجازر والرافع.

٤. أي بجمليتين، وجملي نحو «هو زيدٌ قائمٌ وعمروٌ منطلقٌ» || نحو «هو زيدٌ قائمٌ وعمروٌ منطلقٌ وبكرٌ جالسٌ».

٥. فطلى النصب يلزم عطفه على اسم «إنَّ» فلا يكون اسم «إنَّ» ضمير شأن لأنَّ ضمير الشأن لا يعطف عليه شيء.

٦. أي يؤيد عدم جعل اسم «إنَّ» المفتوحة المخففة ضمير الشأن.

٧. جعل سيبويه اسم «إنَّ» في الآية والمثال ضمير انكاف ولا يجعله ضمير الشأن.

٨. الشاهد فيه دخول «رُبَّ» على الضمير و«فيه» تمييزه و يعود الضمير إليه.

قال في تفسير ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ (البقرة: ٢٩) الضميرُ في «فَسَوَّاهُنَّ» ضمير مبهم، و «سبع سموات» تفسيره، كقولهم «رُئِيَ رجلاً» وقيل: راجع إلى السماء، والسماء في معنى الجنس، وقيل: جمع سماء. والوجه العربي هو الأول، اهـ. وتوَوَّل على أَنَّ مراده أَنَّ «سبع السموات» بدل، و ظاهر تشبيهه بـ«رُئِيَ رجلاً» ياباه.

السابعة: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفتر له كـ«ضربته زيداً» قال ابن عصفور: أجازته الأخفش ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك، و مما خرَّجوا على ذلك قولهم «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّثُوفِ الرَّحِيمِ» وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبون نعت الضمير، وقوله:

قَدْ أَصْبَحْتُ بِقَرْقَرَةٍ كَوَانَسَا فَلَا تَلُفُّهُ أَنْ يَمَامُ الْهَانَسَا

وقال سيبويه: هو بإضمار «أَذَمَ»، وقولهم «قاما أخواك وقاموا إخوتك وقمن نسوتك» وقيل: على التقديم والتأخير، وقيل: الألف والواو والنون أحرف كالتاء في «قامت هندٌ» وهو المختار.

والسابع: أن يكون متصلاً بفاعل مقدّم ومفتره مفعول مؤخر كـ«ضَرَبَ غلامُه زيداً» أجازته الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطّوَال من الكوفيين، ومن شواهد قول حسان:

و لو أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ لِلدَّهْرِ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ «مَطْعَمًا»^١
وقوله:

كَمَا حَلَمُهُ ذَا الْحَلَمِ اثْنَاوَن سُوْدُو وَرَقَى لَمَدَا ذَا النَّسَى لِي ذُرَا الْمَجْدِ^٢
والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول، نحو ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رُؤْيَاهُ﴾ (البقرة: ١٢٣) ويمتنع بالإجماع نحو «صاحبها في الدار» لاتصال الضمير بغير الفاعل^٣.

١. الشاهد فيه عود الهاء في «مجدمه» إلى «مطعماً».

٢. الشاهد فيه عود الهاء في «حلمه» إلى «ذا حلم».

٣. لأن «ها» اتصل بـ«صاحبها» وهو مبتدأ.

ونحو «ضَرَبَ غَلَامُهَا عَبْدَ هَنْدٍ» لتفسيره بغير المفعول^١، والواجب فيها تقديم الخبر و
المفعول، ولا خلاف في جواز نحو «ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدٌ»^٢ وقال الزمخشري في «لا
يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا» (العمرون: ١٨٨) الآية في قراءة أبي عمرو «فَلَا يَحْسَبَنَّهُمْ»
بالغيبة وضم آخر الفعل^٣: إِنَّ الفعل مسند للذين يفرحون «واقعا على ضميرهم محذوفاً،
والأصل «لَا يَحْسَبَنَّهُمْ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَفَازَةٍ» أي «لَا يَحْسَبَنَّ أَنْفُسَهُمُ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ
فَافْزِينَ»^٤، و«فَلَا يَحْسَبَنَّهُمْ» تأكيد، وكذا قال في قراءة هشام «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا
فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا» (العمرون: ١٦٩) بالغيبة: إِنَّ التقدير «وَلَا يَحْسَبَنَّهُمْ»^٥، والذين فاعل، و
رَدَّ أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر^٦، وهذا غريب جداً، فَإِنَّ هذا المؤخر
مقدم في الرتبة، ووقع له نظير هذا في قول القائل «مررتُ برجلٍ ذاهبةً فرسُهُ مكسوراً
سرجهَا»^٧ فقال: تقديم الحال هنا على عاملها وهو «ذاهبة» ممتنع، لأنَّ فيه تقديم الضمير
على مفسره^٨، ولا شكَّ أَنَّهُ لو قدَّم لكان كقولك: «غَلَامُهُ ضَرَبَ زَيْدٌ»^٩ ووقع لابن
مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا، وهو أَنَّهُ منع من التقديم لكون العامل

١. لأنَّ ضمير «ها» يعود إلى «هند» وهو مضاف إلى المفعول لا المتعول نفسه.

٢. لأنَّ «زيد» مقدم في الرتبة إذ هو فاعل.

٣. فالآية في قراءة غيره: «لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يِحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا» فلا يحسبهم بمفازة من
العذاب لهم عذاب اليم. آل عمران: ١٨٨.

٤. «الذين» فاعله و«هم» المفعول الأول «فأفزين» المفعول الثاني وضمير المفعول راجع إلى الفاعل: المؤخر.

٥. «الذين» الفاعل و«هم» المفعول الأول و«أَمْوَاتًا» المفعول الثاني فرجع «هم» إلى الفاعل المؤخر.

٦. أي عود «هم» (المفعول إلى «الذين» الفاعل.

٧. «ذاهبة» صفة لـ «رجل» و«فرسه» فاعل و«مكسوراً» حال من «فرسه» و«سرجهَا» فاعل «مكسوراً».

٨. أي تقديم ضمير «ها» في «سرجهَا» على «فرسه».

٩. هذا رد على أبي حيان حاصله أَنَّهُ الهاء في «غلامه» عائد إلى «زيد» ورتبة الفاعل مقدم على المتعول فرجع الهاء إلى
المتأخر لفظاً المقدم في الرتبة. ونظيره «مررتُ برجلٍ مكسوراً سرجهَا ذاهبةً فرسُهُ» لأنَّ رتبة العامل في الحال وذي الحال
مقدمة على الحال فيعود «ها» في «سرجهَا» إلى المتأخر لفظاً المقدم في الرتبة.

صفة^١، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظاً، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظاً ورتبة^٢.

أما الأول^٣ فإنه منع في قوله تعالى ﴿وَمَا عَمِلْتُمْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾ (ال عمران، ٣٠) كون ما شرطية، لأن «تود» حينئذ يكون دليل الجواب لا جواباً لكونه مرفوعاً فيكون في نية التقديم، فيكون حينئذ الضمير في «بينه» عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبة، وهذا عجيب فإن الضمير الآن عائداً على متقدم لفظاً، ولو قدم «تود» لغير التركيب، ويلزمه أن يمنع «صَرَبَ زَيْدٌ غُلَامَهُ» لأن زيدا في نية التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرق بينهما^٤ بما لا معول عليه.

وأما الثاني^٥ فإنه قال في قوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيُضْجَعُنَّهُ﴾ (يوسف، ٢٥) إن فاعل «بدأ» عائداً على السجن المفهوم من «ليُضْجَعُنَّهُ».

١. فقل زعمه لا يجوز تقديم معمول الصفة عليها.

٢. «بينه» معمول «يرد»، ولأن ذلك في نية التقديم كان الضمير في «بينه» عائداً إلى «ما» المتأخر لفظاً ورتبة. ورده المصنف بأن الضمير يعود إلى المتأخر في الرتبة المقدم في اللفظ «حينئذ فلا إشكال».

٣. أي منه عود الضمير إلى ما تقدم في اللفظ وتأخر في الرتبة.

٤. حاصله أن بين الفاعل «المفعول لإرتباط» بعمل الفعل فيهما حتى كان أحدهما طائلاً للآخر فإذا تقدم المفعول تأخر الفاعل وفيه ضمير عائداً إلى المفعول جاز الإرتباط بينهما ولا كذلك بين الشرط ودليل الجواب لأن دليل الجواب غير معمول لعامل الشرط فلو عاد ضمير من دليل الجواب على الشرط لزم التدافع لأن جملة الدليل من حيث إنها دليل لا يقتضيها الشرط ومن حيث إن في الدليل ضميراً عائداً إلى الشرط يكون مقتضياً فيلزم أن الشرط مقتضى للدليل وهذا تناقض. ووجه رد هذا الفرق أن لا ننظر للإرتباط وعدمه مع التقدم اللفظي على آثا لا نسلم أنه للإرتباط بين الدليل والشرط بل هناك ارتباط من حيث إن الدليل دال على انجواب المترتب على الشرط سلمنا عدم الإرتباط فلا نسلم التناقض. اهـ تقرير ثوري.

٥. أي إجازته عود الضمير إلى ما تأخر لفظاً ورتبة.

شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً

والكلام فيه في أربع مسائل:

الأولى في شروطه:

وهي ستة وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران:

أحدهما: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل نحو ﴿أولئك هم المفلحون﴾ (الأعراف: ١٥٧)، ﴿إنا لنحن الصافون﴾ (الصافات: ١٢٥) الآية، ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ (المائدة: ١١٧)، ﴿تجدوه عند الله هو خيراً﴾ (المزمل: ٢٠)، ﴿إن تزني أنا أقل منك مالاً وولداً﴾ (الكهف: ٢٠)، وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كـ «جاء زيدٌ هو ضاحكاً»، وجعل منه ﴿هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم﴾ (هود: ٧٨) فيمن نصب «أطهر»، ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك أ، وقد خُرجت على أنّ ﴿هؤلاء بناتي﴾، جملة و «هنّ» إمّا توكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ و «لكم» الخبر، وعليهما فـ «أطهر» حال، وفيهما نظير، **والأول** فلأنّ بناتي جامدٌ غير مؤوّل بالمشتقّ أ، فلا يتحمّل ضميراً عند البصريين، **والثاني**

١. في هذه الأمثلة «أولئك» كان مبتدأ في الحال وضمير «نا» في «أنا» و«ث» في «كنت» و«ه» في «تجدوه» و«هالياء» في «تزني» كانوا مبتدآت في الأصل دخل عليهم التواسخ.

٢. أي ابن مروان وهو من قراء غير المعروف.

٣. لا يخفى عليك أنّ «بناتي» يؤوّل إلى «مولوداتي» ويدلّ له النعت به في قولهم «مدرث بنسباً بنات فلان» فـ «بنات» نعتٌ لـ «نساء» ولا يجعل نعتاً إلا إذا كان مشتقاً أو مؤوّلاً به.

الثاني فلأن الحال لا تتقدّم على عاملها الظرفي عند أكثرهم^١.

والثاني: كونه معرفة كما مثّلنا وأجاز الفراء و هشام و من تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو «ما ظننتُ أحداً هو القائم» و «كان رجلٌ هو القائم» و حملوا عليه «أن تكون أمةً هي أربى من أمةٍ» (النط، ٩٢) فقدّروا «أربى» منصوباً^٢.

و يشترط فيما بعده أموران:

كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل.

و كونه معرفة أو كالمعرفة في أنّه لا يقبل «أل»^٣ كما تقدّم في «خيراً» و «أقلّ»، و شرط الذي كالمعرفة: أن يكون اسماً كما مثّلنا، و خالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع بالإسم لتشابههما^٤، و جعل منه «إنّه هو يُدعى و يُعبد» (البروج، ١٢) و هو عند غيره تأكيد، أو مبتدأ و تبع الجرجاني أبو البقاء، فأجاز الفصل في «و مكرو أولئك هو يَبُور»^٥ (فائد، ١٠) و ابن الخبّاز فقال في شرح الإيضاح: لا فرق بين كون امتناع «أل» لعارض كالفعل من، و المضاف كمثلك و غلام زيد، أو لذاته كالفعل المضارع، ا.هـ و هو قول السهيلي، قال في قوله تعالى «و أنّه هو أضحكُ و أبكى، و أنّه هو أُمّات و أحيى و أنّه خلّق الزوجين الذكّر و الأنثى» (النجم، ٣٢-٣٥) و إنّما أتى بضمير الفصل في الأوّلين دون

١. فلا طهر» لا يتقدّم على «نكم».

٢. فكان خبراً لا كان».

٣. أي أل التعريف.

٤. أي تشابه المضارع لاسم الفاعل.

٥. فمكرو مبتدأ و «يَبُور» خبره و «هو» ضمير فصل.

٦. اثنان من دخول أل في «أفضل من» هو «من» و في المضاف هو الإضافة و في تمثله نظر لأن «غلام زيد» معرفة لا ملحق به.

٧. اثنان من دخول أل على الفعل المضارع فعليته لأنّ الفعل لا يدخل عليه أل. قال الدسوقي: المتبادر من قوله «أو لذاته كالفعل» شامل للماضي و المضارع فلا خصوصية لقصره على المضارع فكلامه في حدّ ذاته شامل للماضي الذي يقول به السهيلي و المتبادر من كلامه أنّه لم يقل بالماضي لأنّه تابع للجرجاني و هو لم يقل به.

الثالث، لأنَّ بعض الجُهَّال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمرود: أنا أحيي وأميت، و أمَّا الثالث فلم يدَّعه أحدٌ من الناس، اهـ وقد يستدلُّ لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿و يَرى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي﴾ (سبا:م) فحطف «يهدي» على «الحق» الواقع خبراً بعد الفصل^١، اهـ

و يشترط له في نفسه امران:

أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع «زيدُ آياه الفاضل، و أنت إياك العالم» و أمَّا «إنَّك إياك الفاضل» فجائز على البدل عند البصريين و على التوكيد عند الكوفيين.

والثاني: أن يطابق ما قبله فلا يجوز «كنت هو الفاضل»^٢ فأما قول جرير ابن الخطمي:

و كائن بالأبطال من صديق يراني لو أصيبتُ هو المُصاب^٣

و كان قياسه «يراني أنا» مثل «إنَّ تَرَنِي أَنَا أَقْلَ مِنْكَ» (الكهف: ٣٠) فقليل: ليس هو فصلاً، و إنما هو توكيد للفاعل^٤، و قيل: بل هو فصل، فقليل: لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتَّى كان إذا أصيب كأنَّ صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لأنَّه نفسه في المعنى^٥، و قيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء^٦، أي يرى مصابي، و المُصاب حينئذٍ مصدرٌ كقولهم «جبر الله مُصابك» أي مصيبتك، أي يرى مُصابي هو

١. قد يقال: يحتتم أن قوله «يهدي» معمول لمحذوف أي: و يرويه يهدي فليس محطوفاً على الحق بن هو من عطفه الجملة، مسلماً أنَّه عطف فيغتر في التابع ما لا يغتر في المتبوع ۥ لذا أشار المصنّف لضعف هذا الإستدلال بقوله: «و قد».

٢. لأنَّ «هو» لا يطابق المخاطب فكان الصحيح «كنت أنت الفاضل».

٣. الشاهد فيه أنَّ «هو» ضمير فصل غير مطابق للياء في «يراني» لأنَّ «يرى» من أفعال القلوب فكان الياء في الأصل مبتدأ فيلزم تطابق ضمير الفصل معه.

٤. أي «هو» الذي يستتر في «يرى».

٥. أي لأنَّ الجرير نفس الصديق في المعنى لا في الواقع.

٦. فحينئذٍ ضمير الفصل يطابق المصدر الميمي المحذوف أي: مصابي.

المصاب العظيم، ومثله في حذف الصفة ﴿الآن جئت بالحق﴾ (البقرة: ٧١) أي الواضح، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف^١ ﴿فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً﴾ (الحكمة: ١٠٥) أي نافعاً، لأن أعمالهم توزن، بدليل ﴿ومن خفت موازينه﴾ (الأعراف: ٩١) الآية، وأجازوا «سير يزيد سيّر» بتقدير الصفة: أي واحد، وإلا لم يفد، وزعم ابن الحاجب أن الإنشاء لو أصيب بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأن «هو» توكيد له، أو لضمير «يرى»، قال: إذ لا يقول عاقل^٢: يراني مصاباً إذا أصابني مصيبة، ١. هـ وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض^٣، و يروى «يراه» أي يري نفسه، و «تراه» بالخطاب، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير، والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال: ولو أنه قال يراه لكان حسناً، أي يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصيبت.

المسألة الثانية: في فائدته وهي ثلاثة أمور:

أحدها لفظي، وهو الإعلام من أول الأمر بأن مابعد خبر لا تابع، ولهذا سمي فصلاً، لأنه فصل بين الخبر والتابع، وعماداً، لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو ﴿كنت أنت الرقيب عليهم﴾ (المائدة: ١١٧) والضمائر لا توصف^٤.

١. أي بسبب مفهوم الظرف وهو «الآن» لأن قوله «الآن جئت بالحق» يلزم أن الأقوال السابقة لموسى ليست بحق، وهذا كفر بموسى ويؤجه على حذف الصفة أي: الآن جئت بالحق الواضح، فلا ينافي مجيئه في الماضي بالحق لكن غير الواضح.
٢. ظاهر كلامه أن الأعمال لا توزن يوم القيامة أتعلى تقدير حذف الصفة كان المعنى «لا توزن وزناً نافعاً» لا يتنفي الوزن مطلقاً.

٣. إذ شردنا زيادة المصدر عن الفاعل أنه كان متصرفاً مختصاً أي مقيداً بقيد و لولا تقدير الصفة في المثال لم يجز نيابة «سير».

٤. علّة لمحذوف أي لا يصح إسناده لغير المتكلم إذ لا يقول الخ. وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مسنداً لضمير المتكلم والمصاب إسم مفعول كان المعنى: إذا أصيب أي أصابني مصيبة يراني الصديق مصاباً وهذا لا يقوله عاقل لعدم الفائدة.
هـ لأن على تقدير الصفة يفيد الجملة فائدة وهو بيان عظمة المصيبة.

٦. حاصله أن بعض النحويين يقولون في فائدة ضمير الفصل أنه يفصل بين الخبر والصفة، واعترض عنهم المصنف لعدم

الثاني معنوي: وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه^١ أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال «زيد نفسه هو الفاضل» وعلى ذلك ساء بعض الكوفيين إدامة، لأنه يدعم به الكلام، أي يقوى ويؤكد.

والثالث معنوي أيضاً، وهو الإختصاص، وكثير من البانين يقتصر عليه، و ذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة: ٥) فقال: فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثالثة في محلّه:

زعم البصريون أنه لا محلّ له ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال، وقال الخليل: إسمٌ ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير محمولة لشيء، وأل الموصولة^٢، وقال الكوفيون: له محلّ، ثم قال الكسائي: محلّه بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحلّه بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي «ظنّ» نصب، وبين معمولي «كان» رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي «إن» بالعكس.

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوجه.

يحتمل في نحو ﴿كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ (المائدة: ١١٧) ونحو ﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ

الفصل بين الصفة والخبر في نحو «كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ» لأن الضمير لا توصف فلا يكون «الرَّقِيبَ» صفة، فحجّه أن يقال: يفصل بين الخبر والتابع ولا يخفى عليك أن فصله بين الصفة والخبر كان من أوّل الأمر، أي قبل رؤية المتكلم القرائن على كون الإسم خبراً لا صفة، فتوجه.

١. لا نسلم ذلك البناء وذلك لأن التوكيد المستفاد من ضمير القصص توكيد لنسبة، والثاني توكيد للمسند إليه وهو زيد، فليس المؤكّد بالأمرين شيئاً واحداً، سلّمنا أنّهما واردان على شيء واحد فنقول: ما المانع من توكيد الشيء الواحد بمؤكّدين؟ قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾.

٢. لأن «أل» الموصولة على القول باسميّته نقل إعرابه إلى الصلة فلا يكون له محلّ.

«الغالبين» (الأعراف ١١٣) الفصلية والتوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده^١، وفي نحو ﴿وإنا لنحن الصّافون﴾ (الصافات ١٦٥) ونحو «زيدٌ هو العالم، وإنَّ عمراً هو الفاضلُ» الفصلية و الابتداء، دون التوكيد لدخول اللام^٢ في الأولى و لكون ما قبله ظاهراً في الثانية و الثالثة، ولا يؤكّد الظاهر بالمضمّر لأنّه ضعيف و الظاهر قوي، و وهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿إنَّ شانئك هو الأبترُ﴾ (الكوثر ٣) التوكيد، و قد يريد أنّه توكيد لضمير مستتر في «شانئك» لا لنفس شانئك، و يحتمل الثلاثة في نحو «أنت أنت الفاضلُ» و نحو ﴿إنَّك أنت علام الغيوب﴾ (المائدة ١١٦) و من أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو ﴿إنَّ زيدا هو الفاضلُ» البدئية، و وهم أبو البقاء فأجاز في ﴿تجدوه عند الله هو خيراً﴾ (المزمل ٢٠) كونه بدلاً من الضمير المنصوب^٣.

و من مسائل الكتاب «قد جريئك فكنت أنت أنت» الضميران مبتدأ وخبر، و الجملة خبر «كان»، و لو قدرَت الأولُ فصلاً أو توكيداً لقلت «أنت إياك»، و الضمير في قوله تعالى ﴿أن تكون أمّةٌ هي أربعٌ من أمّةٍ﴾ (النحل ٩٧) مبتدأ، لأنّ ظهور ما قبله يمنع التوكيد، و تكثيره يمنع الفصل.

وفي الحديث «كلّ مولود يولد على الفطرة حتّى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه» إن قدر في «يكون» ضمير لكلّ فأبواه مبتدأ، و قوله «هما» إمّا مبتدأ ثانٍ و خبره «اللذان» و الجملة خبر «أبواه» و إمّا فصل و إمّا بدل من «أبواه» إذا أجزنا إبدال الضمير من الظاهر، و اللذان خبر «أبواه» و إن قدر «يكون» خالياً من الضمير ف«أبواه» اسم «يكون» و «هما» مبتدأ أو فصل أو بدل، و على الأول^٤ فاللذان بالأنف، و على الأخيرين

١. فلا يكون «الرقيب» و «الغالبين» خبرٌ لكونهما منصوبين.

٢. لأنّ اللام للتأكيد «إن كان» «نحن» للتأكيد فالتأكيدان لا يجتمعان و قد سبق رده في حاشية قوله «هو بنا عليه».

٣. فاعتراض المصنّف لا يكون من جهة إبدال المنصوب من المرفوع بل قال الدسوقي: لأنّ إبدال الضمير من ضمير موافق له في القية والحضور لا يصحّ لأنّ المبدل منه في نيته الطرح والمقصود البذل، وإذا توافقت فلا معنى لكون الأول غير مقصود دون الثاني.

٤. أي على كون «اللذان» خبراً للمبتدأ والثاني أي على كونه خبراً «لا يكون».



١. زيادة و تفصيل: قد رأيت أن في كل أمثلة الضمير الفصل يمكن أن يقدر للضمير وجه آخر دون التفصيلية حتى إذا كان بين مفعولي أفعال القلوب المنصوبين لتجويز المصنف إبدال ضمير المرفوع من المنصوب، فهذا إذا عترضه في «تجدوه عند الله هو خيراً» لما بيننا وإثباتنا لك أن المبدل منه ليس في نية السقوط فكان ضمير الفصل أمراً زائداً لاحتمال وجه آخر في كل مثال له. إن أشكل علينا بأن ضمير الفصل يفيد فوائد ثلاثة فلو لم يكن له فائدة، قلنا: إن هذه الفوائد الثلاثة يقيد بها أوجه أخرى في الأمثلة كالابتدائية والبدلية والتوكيد فلا إشكال، فتأمل.

روابط الجملة بما هي خير عنه

وهي عشرة:

١- **أحدها: الضمير**، وهو الأصل، ولهذا يربط به مذكوراً كـ «زيدٌ ضربته» و محذوفاً مرفوعاً نحو ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه، ٦٣) إذا قُدِّرَ «لهما ساحران»، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (الحديد، ١٠) ولم يقرأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب «كلٌّ» كالجماعة، لأن قبله جملة فعلية وهي ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمَجَاهِدِينَ﴾ (النساء، ٩٥) وهذا ممّا أغفلوه، أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الإشتغال في نحو «قام زيدٌ وعمراً أكرمته» للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو «زيدٌ ضربته وأكرمت عمراً» ولا فرق بينهما^١، وقولي أبي النجم:

أقد أصبحت أمّ الخيار ندي
علماً نسباً آكله ثم أصنع

ولو نصب «كل» على التوكيد لم يصح، لأنّ «ذنباً» نكرة^٢ أو على المفعولية كان

١. لأنّ في المثالين عطف التعلية على التعلية أرجح من عطفه على الإسمية فكان حكمه أن يقال في المثالين رجحان النصب على الرفع.

٢. «قول أبي النجم» عطف على «قراءة ابن عامر».

٣. أي نكرة غير محدودة وهي لا يجوز توكيدها باتفاق بخلاف المحدودة فأجازه الكوفيون دون البصريين نحو «صمت شهرًا كله».

فاسداً معنى لما يبيته في فصل «كل»^١ و ضعيفاً صناعةً لأنَّ حقَّ كلِّ المتصلة بالضمير ألا تستعمل إلا توكيداً أو مبتدأ نحو ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ (ال عمران، ١٥٢) قُويَّ بالنصب والرفع^٢، وقراءة جماعية ﴿أَفَحُكُّمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ (المائدة، ٥٠) بالرفع، و مجروراً^٣ نحو «السمن منوان بدرهم» أي منه، وقول امرأة «زوجي المسُّ مسُّ أرنبٍ والريح رِيحٌ زَرَنْبٍ»^٤ إذا لم نقل إنَّ «أل» نائبة عن الضمير، وقوله تعالى ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾^٥ (الشورى، ٣٢) أي إنَّ ذلك منه، ولا بدَّ من هذا التقدير، سواء أقدَرنا اللام للإبتداء ومن موصولة أو شرطية، أم قدَرنا اللام موطئة^٦ ومن شرطية، أمّا على الأوّل فلأنَّ الجملة خبر، و أمّا على الثاني فلأنّه لا بدَّ في جواب اسم الشرط المرتفع بالإبتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا إنّه الخبر أو إنَّ الخبر فعل الشرط وهو الصحيح^٧، و أمّا على الثالث فلأنّها جواب القسم في اللفظ، و جواب الشرط في المعنى^٨، وقول أبي البقاء والحوافي «إنَّ الجملة جواب الشرط» مردود، لأنّها إسميّة^٩، وقولهما «إنّها على إضمار الفاء» مردود، لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام

١. ذلك لأنَّ نصب «كل» يقتضي دخولها في حيِّز النفي فيتوجه انقضي حيثنَّ الشمول خاصة || يغيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الأفراد فيكون أبوالنجم على هذا التقدير معترفاً ببعض الذنوب التي ادَّعيتها أثراً للخيار عليه وليس الغرض ذلك.

٢. أي بالنصب على التوكيد وبالرفع على الإبتدائية.

٣. عطف على قوله في أوّل الفصل «مرفوعاً» منصوباً.

٤. زونب: شجرة طيبة الرائحة، والتقدير العش منه... والريح منه..

٥. لم تقتزن الجملة الإسميّة أي هلَّ ذلك بالفاء ولأنَّ أداة القسم تقدّمت على الشرط فاجتنب لها.

٦. هو اللام الداخلة على أداة الشرط للإنين بأنَّ الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط، ومن ثمَّ تسقى اللام مؤنّدة وتسمى الموطئة أيضاً.

٧. أقول: على التقدير الثاني يكون الجملة الإسميّة جملة جواب الشرط وهو يلزم أن يقتزن بالفاء ورد المصنّف إضمار الفاء لاختصاص ذلك بالشعر، فهذا الوجه من المصنّف ليس بصحيح، فيشكل عليه.

٨. لأنَّ جملة جواب الشرط نفس جواب القسم لكن محذوفاً يجب وجود العائد فيه إلى اسم الشرط.

٩. إذا كان جواب الشرط إسميّة يجب اقترانه بالفاء وهو لا يوجد.

للإبتداء لا للتوطئة^١.

تفنييه

قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط^٢، وذلك في ثلاث مسائل:

أحدها: أن يكون معطوفاً بغير الواو، نحو «زَيْدٌ قام عمروٌ فهو» أو «ثم هو».

والثانية: أن يعاد العامل، نحو «زَيْدٌ قام عمروٌ وقام هو»^٣.

والثالثة: أن يكون بدلاً نحو «حُسْنُ الجاريةِ الجاريةِ أعجبتني هو» فهو بدل

اشتغال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى^٤،

وقياس قول من جَعَلَ العاملَ في البديل نفسَ العاملِ في المبدل منه أن تصح المسألة^٥ و

نحو ذلك مسألة الإشتغال، فيجوز النصب والرفع في نحو «زَيْدٌ ضريت عمراً وأباه» و

يمنع الرفع والنصب مع الفاء و ثم، ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه

من «عمرو» لم يجوز، على ما مر من الاختلاف في عامل البديل^٦، فإن قدرته بياناً جاز

١. لأنه على القول بأن اللام للتوطئة يكون الإسمية جواب القسم لأجواب الشرط فعلى قولهما «إن الجملة جواب الشرط»

يجب كون اللام للإبتدائية فقط.

٢. فيكون الكلام فاسداً.

٣. لأنه ليس لجملة «قام عمرو» عائد إلى المبتدأ ولو لم يُعَدَّ العامل لحصل الربط لأن الواو ليست للجمع في عطف الجمل بل

في المفردات، فليست للواو خصوصية في عطف الجمل والخصوصية في عطف الجمل للفاء لأنها تنزل الجملتين بالسببية منزلة جملة واحدة.

٤. لأن البديل في تية تكرار العامل وقد مضى رده في باب ما افرق فيه عطف البيان والبديل فراجع إن شئت.

٥. حاصلة لأن «أعجبتني» المؤنث لا يمكن أن يعمل في «هو» المذكر يوجب تقدير عامل البديل. أقول: هذا مما يضحك

به الثكلي إذ على هذا لا يجوز «ذهبت هندٌ وعمرو» لأن العامل في «هند» لا يعمل في «عمرو» فيجب تقدير عامل أخرى

«عمرو»، وهذا مما لا يقوله قائل فتأمل.

٦. أي ما ذكر من منع المسائل الثلاث في باب الخبر لعدم الرابط للجملة الواقعة خبراً.

٧. فعلى القول بأن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه يجوز.

باتفاق^١ [أو بدلاً لم يجزأ ويجوز بالاتفاق «زيدٌ ضربتُ رجلاً يحبّه» رفعت زيداً أو نصبته، لأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد.^٢

٢ = **الثاني:** الإشارة، نحو ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ (الأعراف: ٣٦)، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نَكْلُفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ (الأعراف: ٣٧)، ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: ٣٦) ويحتمله ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ (الأعراف: ٢٦) وخصّ ابن الحاجّ المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والإشارة إشارة البعيد، فيمتنع نحو «زيدٌ قام هذا» لمانعين^٣، و«زيدٌ قام ذلك» لمانع^٤، والحبّة عليه في الآية الثالثة، ولا حبّة عليه في الرابعة، لاحتمال كون ذلك فيها بدلاً أو بياناً، وجوّز الفارسي كونه صفة^٥، وتبعه جماعة منهم أبو البقاء، وردّه الحوفي بأنّ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف. **الثالث:** إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم^٦ نحو ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة: ١٠٢)، ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ (الواقعة: ٢٧) وقال:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نخس الموت ذا العنن انصهروا

٤ = **والرابع:** إعادته بمعناه، نحو «زيدٌ جاءني أبو عبد الله» إذا كان أبو عبد الله كنية له، أجازَه أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ (الأمران: ١٧٠) وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ، بل

١. لأنّ العامل في البيان هو العامل في حيوعه.

٢. فليجمله الخبرية يشتمل على ضمير المبتدأ وهو «ها»، في «يحبّه».

٣. لأنّ المبتدأ ليس بموصول وموصوف والإشارة قريب لا بعيد.

٤. أي عدم كون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً.

٥. أي كون ذلك صفة للمبتدأ وهو «لباس».

٦. مثال الأوّل والثالث للتهويل والثاني للتفخيم.

٧. الشاهد فيه كون «مصلحين» رابطاً لأجمله الخبرية لأنّه بمعنى المبتدأ وهو «الذين...» قبلها ﴿والدار الآخرة خيرٌ للذين

مجرورًا بالعطف على ﴿الذين يتقون﴾ ولئن سلم فالرابط العموم، لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف، أي مأجورون، والجملة دليله.

٥- والخاصة عموم يشمل المبتدأ نحو «زيدٌ نعم الرجل» وقوله:

ألا ليت شعري هل إلى أم جحدر
سبيلًا فأنسا الصبر عنها فلا صبرًا
كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زيدٌ مات الناس، وعمرو كل الناس يموتون، و
خالد لا رجل في الدار» أما المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن
في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن «أل» في فاعلى نعم وبش للعهد لا للجنس^٢،
وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مرادًا، إذ المراد أنه لا
صبر له عنها^٣ لا أنه لا صبر له عن شيء.

٦- والسادس: أن يعطف بقاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو
بالعكس، نحو ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾^٥ (العن، ٦٢) و
قوله:

وإنسان عني يحسر الماء نارة
فبيدو وتارات يجم قمزق
كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصله «يحسر الماء عنه^٦» أي ينكشف عنه، و

يتقون فلا تعقلون والذين...».

١. «الرجل» أعم من «زيد» لأن اللام فيه للإستغراق على الأصح.

٢. أعم من «الصبر» لأنه نكرة في سياق النفي فيفيد العموم.

٣. إذا كان اللام لعهد فالرجل نفس «زيد» لا أعم منه.

٤. إذا كان المراد لا صبر له عن أم جحدر بخصوصيتها فليس في الصبر عموم.

٥. الشاهد أن في «أنزل» ضمير يعود إلى الله وجملة «أنزل من السماء» عطف على جملة «تصبح الأرض مخضرة»
الخالية من الضمير.

٦. الشاهد فيه أن في جملة «يحسر الماء» لا عائد إلى المبتدأ وهو «إنسان» لكنه عطف على جملة ذات ضمير وهو «بيدو».

٧. فالعائد ضمير مجرور مقدّر.

في المسألة تحقيق تقدّم في موضعه^١.

٧- والسابع: العطف بالواو، أجازته هشام وحده نحو «زيدٌ قامت هند وأكرمَها» و نحو «زيدٌ قام وقعدت هند» بناءً على أنَّ الواو للجمع، فالجملتان كالجمله كمسألة الفاء، وإِنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جواز «هذان قائمٌ وقاعدٌ» دون «هذان يقومٌ وقعدٌ».

٨- والثامن: شرط يشتمل على ضميرٍ مدلولٌ على جوابه بالخبر نحو «زيدٌ يقوم عمرو وإن قام^٢».

٩- والتاسع: «أل» النابتة عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَيَإِنِّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ (النازعات: ٤١-٤٠) الأصل مأواه، وقال المانعون: التقدير هي المأوى له.

١٠- والعاشر: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، نحو «هَجَّيرِي^٣ أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة، نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١) ونحو ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء: ٩٧).

١. موضعه هو الباب الثاني، الجملة الثالثة من الجمل التي لها محلّ، وحاصل ما قدّمه من التحقيق أنَّ الفاء نزلت الجنتين منزلة الواحدة^٤ لهذا اكتفي فيها بضمير واحد، وحيثُ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء (الواقعتين خبراً و المحلّ لذلك المجموع وأما كلٌّ منهما فجزء والخبر فلا محلّ له^٥ يجب على هذا أن يدعى أنَّ الفاء في ذلك يعني في قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ﴾ وفي نظائره من نحو «الذي يطير الذباب فيغضب زيد» قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف.

٢. لأنَّ المبتدأ مثني يلزم أن يكون الواو للجمع ليكون كلاهما خبراً «هذا جائز في «هذان قائم وقاعد» دون «هذان يقوم وقعد».

٣. «زيد» مبتدأ و «يقوم» خبره الذي يدلّ على جواب الشرط و «هين قام» شرط و انضمير المستتر في «قام» يعود إلى «زيد» فحتمه أن يقال: انضمير عائد لا الشرط فتأمل.

٤. بكسر الهاء وتشديد الجيم وهو الكلام والدأب والبادة. قال الدسوقي: فيه أن «لا إله إلا الله» المقصود منه اللفظ فهو مفرد لا جملة فالأخبار إنما هو بمفرد لا بجملة وحيثُ فهذا خارج عما نحن فيه.

تفصيله

الرابط في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ﴾ و«يَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ» (البقرة: ٢٢٣) إمّا النون على أنّ الأصل: وأزواج الذين، وإمّا كلمة «هم» مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدريج، وتقديرهما إمّا قبل «يتربصن»، أي أزواجهم يتربصن^١، وهو قول الأخفش، وإمّا بعده، أي يتربصن بعدهم، وهو قول الفراء، وقال الكسائي - و تبعه ابن مالك - الأصل يتربص أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير^٢، لأنّ النون لا تضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير^٣ القائم مقام الظاهر المضاف للضمير.

١. «الذين» مبتدأ و«يتوقون منكم» صلته و«يذرون أزواجاً» عطף عليه و«يتربصن» خبره.

٢. «يتربصن» خبر لأزواجهم المحذوف والجملة خبر عن «الذين».

٣. أي «هم» في «أزواجهم».

٤. أي النون في «يتربصن».

الأشياء التي تحتاج إلى الرابط

وهي أحد عشر:

أحد ها: الجملة المخبر بها، وقد مضت، ومن ثم كان مردوداً قول ابن الطراوه في «لو لا زيد لأكرمك»: إنَّ «لأكرمك» هو الخبر، وقول ابن عطية في «فالحقُّ والحقُّ أقول لأملأنَّ» (ص. ٨٥): إنَّ «لأملأنَّ» خبر الحقِّ الأول فيمن قرأه بالرفع، وقوله: إنَّ التقدير «أن أملأ»^١ مردود، لأنَّ «أن» تُصيِّر الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي «لو لا زيد موجود» و«الحقُّ قسماً»، كما في «لَقُتِرْكَ لأفعلن».

الثاني: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير: إمّا مذكوراً نحو ﴿حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوه﴾ (الإسراء: ٢٢) أو مقدراً إمّا مرفوعاً كقوله:

عاراً عليك؟ و رُبَّ قَتْلٍ عَارِ

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ

أَيُّهُ عَارٌ، أو منصوباً كقوله:

و مَا شَيْءٌ حَسِيتَ بِمُسْتَبَاحٍ

أَبَحَّتْ حَتَّى تَهَامَةَ بَعْدَ نَسْجِدٍ]

١. فلي هذا التقدير يؤوّل الفعل بالمفرد «المفرد لا يحتاج إلى رابط للمخبر عنه.

٢. فلي هذا جملة «الحقُّ أقول» معترضة بين القسم و جوابه.

٣. ضمير الها في «نقروها» يعود إلى «كتاب».

٤. جملة «هو عار» صفة ل«قتل».

أي حميته، أو مجروراً نحو ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (البقرة: ٢٨) فإنه على تقدير «فيه» أوسع مرّات، وقراءة الأعمش ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ (الروم: ١٧) على تقدير «فيه» مرّتين، وهل حُذِفَ الجار والمجرور معاً أو حُذِفَ الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال:

و يوماً شهدناه سلهماً و عامراً
[لقليلاً سوى الطعن الزهال نواله]

أي شهدناه فيه، ثم حذف منصوباً^١؟ قولان^٢: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن، وفي أمالي ابن الشجري قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلّا الهاء أي إنّ الجار حُذِفَ أولاً، ثم حذف الضمير، وقال الآخر: لا يكون المحذوف إلّا «فيه»، وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، والأقيس عندي الأول، اهـ وهو مخالف لما نقل غيره^٣، وزعم أبو حنّان أنّ الأولى ألاّ يقدر في الآية الأولى ضمير، بل يقدر أنّ الأصل «يوماً يوم لا تجزي»، بإبدال يوم الثاني من الأول، ثم حذف المضاف، ولا يعلم أنّ مضافاً إلى جملة حذف، ثم إن ادّعى أنّ الجملة باقية على محلّها من الجرّ فساداً^٤ أو أنّها أنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع^٥.

الثالث: الجملة الموصولة بها الأسماء، لا يربطها غالباً إلّا الضمير: إمّا مذكوراً نحو ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: ٣) ونحو ﴿مَا عَمِلْتُمْ أَيْدِيهِمْ﴾ (يس: ٢٥)، وفيها ما تشتهيه الأنفس ﴿الزخرف: ٧١﴾ ونحو ﴿يَا كُلُّ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾ (المؤمنون: ٣٢) وإمّا مقدّراً نحو ﴿أَنَّهُمْ أَشَدُّ﴾ (مريم: ٢٩) ونحو ﴿مَا عَمِلْتُمْ أَيْدِيهِمْ﴾ ﴿و فيها ما تشتهي الأنفس﴾ ونحو

١. عطف على ما قبل لأنّ الضمير المنصوب لا يحذف في البيت للضرورة، أمّا في الأيتين السابقتين فحذفه

٢. الاختلاف في أنّ الحذف دفعي أو تدريجي فافهم.

٣. من اختلاف سيبويه والأخفش: هل حذف الجار والمجرور دفعي أو تدريجي.

٤. الحقّ أنّ أبا حنّان لا يقول هذا بل قال: يجوز ذلك على مذهب الكوفي، والكوفيون يجوزون حذف المضاف إلى الجملة إبقاء المضاف إليه على جزءه، فحينئذٍ فلا إشكال على أبي حنّان بل يشكل على انصتف بسبب تهمته عليه. هـ بل هو مفعول فيما إذا كان عاملاً قولاً أو فعلاً قلبياً معلقاً عن العمل.

﴿يَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ و الحذف من الصلة أقوى^١ منه من الصفة، و من الصفة أقوى منه من الخبر.

و قد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله:

فما زُب لَيْسَ أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَ أَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ
هو قليل، قالوا: و تقديره «و أنت الذي في رحمته»، و قد كان يمكنهم أن يقدروا «في رحمتك» كقوله:

وَ أَنْتَ أَخْلَقْتَنِي مَا وَعَلَّنِي لَوْ أَهْمْتُ بِبِي مِنْ كَانَ لِيكَ يَلُومُ^٢
وَ كأنهم كرهوا بناء قليل على قليل^٣، إذ الغالب «أنت الذي فَعَلَ» و قولهم «فعلت» قليل، ولكنه^٤ مع هذا مقيس، و أمّا «أنت الذي قامَ زيدٌ» فقليل غير مقيس^٥، و على هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضَ وَ جَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَ النُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: ١) أَنَّهُ يجوز كون العطف بدو^٦ على الجملة الفعلية،^٧ ضعيف، لأنّه يلزمه أن يكون من هذا القليل^٨، فيكون الأصل «كفروا

١. تلك لأنّ بين الصلة و الموصول ارتباطاً قوياً حيث لا يوجد موصول دون صلته فارتباطهما الذاتي يقلّ قبح حذف العائد و أمّا الصفة و الموصوف فارتباطهما أضعف من الصلة و الموصول حيث قد يحذف الصفة دون موصوفه و بالعكس فيكثر قبح حذف عاتدها و أمّا الخبر فهو كالجملة المستقلة فاحتياجه بالرباط إلى المبتدأ أكثر منهما و حذفه أقبح.

٢. لأنّ خلافة الإسم الظاهر و ضمير المخاطب مكان العائد قليل، فإذا تأوّل «في رحمة الله» إلى «في رحمتك» كأنه حمل القليل على القليل.

٣. أي خلافة ضمير المخاطب مكان العائد.

٤. حاصله أنّ المبتدأ إذا كان ضمير المتكلم أو مخاطب و أخبر عنه بموصول جاز ربط الصلة بضمير الغيبة نظراً للموصول، لأنّ الموصول إسم ظاهر من قبيل النيبية، و بضمير المتكلم أو المخاطب نظراً للمبتدأ و كلا الوجهين مقيس إلا أنّ الأوّل أكثر من الثاني، فإن كان المبتدأ ضمير خطاب أو إسم ظاهر و أخبر عنه بموصول ربطت صلته بإسم ظاهر بدلاً عن الضمير كان قليلاً غير قياسي.

٥. أي عطف «الذين كفروا برّبهم يعدلون» على «خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضَ».

٦. عر أي أن تخلف إسم ظاهر مكان الضمير أي «رَبِّهِمْ» مكان الهاء.

به» لأنَّ المعطوف على الصلة صلة، فلا بدَّ من رابط، وأمَّا إذا قَدَّر العطف على الحمد لله و ما بعده فلا إشكال.

الرابع: الواقعة حالاً، ورابطها إمَّا الواو والضمير نحو ﴿لاتقربوا الصلوة وأنتم سُكَّارٌ﴾ (البقرة: ٢٣) أو الواو فقط نحو: ﴿لئن أَكَلَهُ الذَّنْبُ ونحنُ عُصْبَةٌ﴾^١ (يوسف: ١٤) و نحو ﴿جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ﴾ أو الضمير فقط نحو ﴿ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مَسْوَدَّةٌ﴾^٢ (الزمر: ٣٠) وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية^٣ أَنَّهُ لا بدَّ من تقدير الضمير، أي طالعة وقت مجيئه، وزعم الزمخشري في الثالثة أَنَّها شاذةٌ نادرة، وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو ﴿اهبطوا بعضكم لبعضٍ عدوٌّ﴾^٤ (البقرة: ٢٣) [فنبذوه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون]^٥ ﴿والله يَحْكُمُ لا معقَّبٌ لحُكْمِهِ﴾^٦ (الرعد: ٣٦)، ﴿و ما أرسَلنا قبْلَكَ مِنَ المرسلينَ إلَّا أَنهم لياْكُلونَ الطعامَ﴾^٧ (الفرقان: ٢٠)، ﴿ويومَ القيامةِ ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مَسْوَدَّةٌ﴾^٨ وقد يخلو منها لفظاً فيقَدَّر الضمير نحو «مررتُ بالبئرِ قفيزٌ بدرهمٍ»^٩ أو الواو كقوله يصفُ غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصفَ النهار وهو غائصٌ و

١. فجملة «نحن عصبه» حال و ذو الحال «الذنب» أو الهاء في «أكله».

٢. جملة «وجوههم مسودة» حال من «الذين».

٣. أي إذا كان الرابط الواو فقط.

٤. جملة «بعضكم لبعضٍ عدوٌّ» حال من الواو في «اهبطوا» و الرابط ضمير «كم» فقط.

٥. جملة «كأنهم لا يعلمون» حال عن الواو في «نبذوه» و الرابط ضمير «هم». واعلم أن ابن هشام مزج بين الآيتين، الأوَّل وهي موضع الإستشهاد (ولما جاءهم رسولٌ من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون) البقرة ١٠١، فجعله ﴿كأنهم لا يعلمون﴾ حال، أمَّا الآية الثانية فهي ﴿فنبذوه وراء ظهورهم﴾ اشتروا به ثمنًا قليلاً فبئس ما يشترون﴾ آل عمران ١٨٧.

٦. جملة «لا معقَّبٌ لحُكْمِهِ» حال من «الله» و الرابط ضمير الهاء في «حكمه».

٧. جملة «إنهم لياْكُلونَ الطعامَ» حال من «المرسلين» و الرابط ضمير «هم».

٨. جملة «وجوههم مسودة» حال من «أنزلوه» في «كذبوا» و الرابط ضمير «هم».

٩. أي قفيز منه بدرهم.

صاحبه لا يدري ما حاله:

نَصَفَ النِّهَارَ الْمَاءَ غَامِرَةً ۱ رفِيقُهُ بِالسَّكْبِ لَا يَدْرِي

الخامس: المفسره لعامل الإسم المشتغل عنه نحو «زيداً ضربته أو ضربت أخاه، أو عمراً وأخاه، أو عمراً أخاه» إذا قدرت الأخ بياناً فإن قدرته بدلاً لم يصح نصب الإسم على الإشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَّهُمْ﴾ (مائدة) الذين: مبتدأ، وتعساً: مصدر لفعل محذوف هو الخبر^٢، ولا يكون ﴿الذين﴾ منصوباً بمحذوف يفسره تعساً كما تقول «زيداً ضرباً إياه»^٣ وكذا لا يجوز «زيداً جدعاً»، ولا «عمراً سقياً له» خلافاً لجماعة منهم أبو حيان لأنّ اللام متعلقة بمحذوف^٤، لا بالمصدر لأنّه لا يتعدّى بالحرف، وليست لامّ التقوية^٥ لأنّها

١. أي والماء غامرة، واعتراض بأنّ الربط يحصل بالواو والضمير فحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما. فكلّ من المثال والبيت يحتمل الواو والضمير فيحتمل «وقفيّ بذرهم» يحتمل «قفيز منه بذرهم» وكذلك ويحتمل البيت «والماء غامرة» يحتمل «الماء غامرة فيه» فتخصيص المصنّف المثال بخذف التضمير والبيت بخذف الواو تحكّم.

٢. لم يصح النصب لعدم اشتغال الفعل المفسر على ضمير المشتغل ۞ ولم يصحّ الرفع لعدم إشتغال الخبر على ضمير المبتدأ وذلك على القول بأنّ البدل في نية تكرار العامل وأما على القول الصحيح بأنّ العامل في البدل والمبدل منه واحد فيجاء.

٣. أي فأتسّهم الله تعساً؛ وإما دخلت الفاء في خبر الموصول مع كون صلته ما ضويّة لكونه شبه الشرط لكن هذا قليل والكثير فيما إذا كانت الصلة مضارعية وأما لو كانت الصلة جملة اسميّة فلا يجوز اقتران الخبر بالفاء فلا تقول: «الذين أبوهم قائم فأكرمهم» والرباط في الآية الضمير في الفعل المحذوف.

٤. الفرق بين المثال والآية أنّ «ضرباً» في المثال اشتغل عن ضمير يعود إلى «زيداً» فيكون من باب الإشتغال إنّا «تعساً» في الآية فهو لا يعمل في «لهم» فليس من باب الإشتغال لأنّ متعلّق «لهم» هو «إرادتي» المحذوف.

٥. «جوعاً» و«سقياً» لا يعملان في ضمير الإسم السابق فليس المثالان من باب الإشتغال.

٦. والفرض من هذا اللام تقوية عامل متعلّق بنفسه قد ضعف عن العمل إنّا بسبب التأخر نحو «إن كنتم للرؤيا تعبرون» و«تعبون» ضعف عن العمل بالتأخير فجاء باللام في «الرؤيا» تقوية لها وإنّا بسبب كونه فرعاً كصنيع المشتقة عن الفعل نحو «مصدقاً لما بينهم» أو فرعاً لفرع كصنيع المبالغة فإنّها فرع اسم الفاعل نحو «فقال لما يريد».

لازمة، ولام التقوية غير لازمة، وقوله تعالى ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَم آتَيْنَاهُم مِّن آيَةٍ﴾ (البقرة: ٢١١) **إِنْ قَدَّرْتَ «مِنْ» زائدة «كَم» مبتدأ أو مفعول لـ «آتَيْنَا» مقدراً بعده^١، وإن قَدَّرْتها بياناً لـ «كَم» كما هي بيان لـ «مَا» في «مَانَسَخَ مِنْ آيَةٍ» (البقرة: ١٠٦) لم يُجْزَ واحد من الوجهين^٢، لعدم الرجح حينئذٍ إلى كَم، وإِنَّمَا هي مفعول ثانٍ مقدَّم، مثل «أَعَشَرِينَ دَرهماً أُعْطِيْتُكَ؟» و جَوَزَ الزمخشري في «كَم»: الخبريّة والإِسْتِفْهَامِيَّة ولم يذكر النحويون أَنَّ «كَم» الخبريّة تُعَلِّقُ العامل عن العمل، و جَوَزَ بعضهم زيادة «مِنْ» كما قَدَّمْنَا، وإِنَّمَا تَزَادُ بعد الإِسْتِفْهَام بِ«هَلْ» خاصّة وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقاً أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز و يرى أَنَّها في «رَطُلٌ مِنْ زَيْتٍ، وَ خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ» زائدة لا مبيّنة للجنس.**

السادس والسابع: بدلا البعض والإشتغال، ولا يربطها إلا الضمير:

ملفوظاً نحو: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَلُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ (المائدة: ٧١)، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (البقرة: ٢١٧) مقدراً نحو ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ﴾ (ال عمران: ٩٧) أي منهم، ونحو ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُوْدِ النَّارِ﴾ (البقرة: ٢٥) أي فيه، وقيل: إِنَّ «أُلَ» خلف عن الضمير، أي ناره، وقال الأعشى:

تقد كان في حولي قواء ثوبته تَغْصِي كِبَانَاتٍ وَ يَسَامُ سَائِمٌ

١. «سَلِّ» فعل متعد إلى اثنين و «بَنِي إِسْرَائِيلَ» مفعوله الأوّل و جملة «كَم آتَيْنَاهُمْ» مفعوله الثاني الذي علّق الفعل عن العمل لصدارة «كَم» فإن كان «كَم» مبتدأ فـ «آتَيْنَاهُمْ» خبره و ضمير «هَم» عائد إليه مفعول أوّل لـ «آتَيْنَاهُمْ» و «آيَةٍ» مفعوله الثاني و تمييز «كَم» محذوف أي «كَم جماعة» أمّا إذا كان منصوباً فيكون من باب الإشتغال ١ قدر العامل المحذوف مؤخراً ٢ لصدراته.

٢. أي وجه الرفع فلا يجوز الرفع على الابتدائية لأنّ «كَم» واقعة على «آيَةٍ» ضمير «آتَيْنَاهُمْ» لـ «بَنِي إِسْرَائِيلَ» فلا عائد ولا يجوز النصب على الإشتغال لعدم عمل المفسر في ضمير «كَم» بدليل مز. أمّا جَوَزَ النصب فعلى كونه مفعولاً ثانياً لـ «آتَيْنَاهُمْ».

٣. «قِتَالٍ» يدل إشتغال من «الشهر» و الرابطة ضمير «فيه».

٤. تمام الآية «لَهُ عَلَى النَّاسِ جُحٌّ الْبَيْتِ الْحَرَامِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» فـ «مَنْ» بدل بعض من «الناس».

هـ. «النار» بدل إشتغال من «الأخدود».

أي ثبوته فيه، فالهاء من «ثبوته» مفعول مطلق، وهي ضمير النواء^١، لأنّ الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدّر رابط للبدل - وهو نواء - بالمبدل منه وهو حول^٢، وزعم ابن سيده أنّه يجوز كون الهاء من «ثبوته» للحوّل على الاتّساع في ضمير الظرف بحذف كلمه «في»، وليس بشيء لخلوّ الصفة حينئذٍ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب نحو قولك «مررتُ بثلاثةٍ زيدٌ وعمروُ» القطع^٣ بتقدير منهم، لأنّه لو أتبع لكان بدلٌ بعض من غير ضمير.

تفصيله

إنّما لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنّه نفس المبدل منه في المعنى، كما أنّ الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضاً إلّا الضمير: إمّا ملفوظاً به نحو «زيدٌ حسنٌ وجهه»، أو وجهاً منه» أو مقدّراً نحو «زيدٌ حسنٌ وجهاً» أي منه، واختلف في نحو «زيدٌ حسنٌ الوجه» بالرفع، فقيل: التقدير منه، وقيل: ألّ خلف عن الضمير، وقال تعالى ﴿وإنّ للمتقين لحسنٌ مآبٍ جنّاتٍ عديّةٍ مفتحةٍ لهم الأبواب﴾ (ص، ٣٨٥) جنّات بدل أو بيان، والثاني يمنعه البصريون، لأنّه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في التكرات، وقول الزمخشري إنّ معرفه^٤ لأنّ عدناً علمٌ على الإقامة بدليل ﴿جنّاتٍ عديّةٍ التي وعدّ

١. و نواء مصدر.

٢. حاصله أنّ «نواء» بدل من «حول» و «ثبوته» صفة فقد احتج إلى رابطين: أمّا الهاء في «ثبوته» فيعود إلى «النواء» و يكون رابط الجملة الوصفية و أمّا ضمير «فيه» المقدّر فيعود إلى «حول» و يكون عائد بدل الإشتمال.

٣. أي القطع عن التبعيّة و كونه مرفوعاً لخبريّةها لمبتدأ محذوف، أي: بثلاثةٍ فيهم زيدٌ وعمروُ أو منصوباً لكونه مفعولاً لاأعني المحذوف أي بثلاثة أعني زيداً وعمراً.

٤. فالبصريون يقولون: إنّ عطف البيان يكون موضحة فقط لا مخصصة والتوضيح إمّا إذا كان المتبوع والتابع معرفة، أمّا رأي الكوفيين أنّ البيان يكون موضحة و مخصصة فيجوزون كونه في التكرات.

الرحمنُ عبادة ﴿(مریم: ٨١)﴾ لو صحَّ تعيَّنت البدليَّة بالإتفاق، إذ لا تبين المعرفة النكرة^١، و لكن قوله ممنوع، وإِنَّمَا «عَدَنَ» مصدرُ عدن، فهو نكرة والتى فى الآية بدل لا نعت، و «مفتحة» حال من جنات لا اختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لحسن، لأنَّه مذكَّرٌ، ولأنَّ البدل لا يتقدَّم على النعت، و «الأبواب» مفعول ما لم يسمَّ فاعله أو يدل من ضمير مستتر، و الأول أولى لضعف مثل «مررتُ بامرأة حسنة الوجه»^٢ و عليهما فلا بدَّ من تقدير أنَّ الأصل «الأبواب منها» أو «أبوابها»، و نابت آل عن الضمير، و هذا البدل بدل بعض لا اشتغال خلافاً للزمخشري.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه أيضاً إلا الضمير:

إِنَّمَا مذكوراً نحو ﴿فمن يكفر بعدُ منكم فإنِّي أعذِّبه﴾ (العنكبوت: ١١٥) أو مقدراً أو منوباً عنه نحو ﴿فمن قرأ من هذه الحجَّة فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ (البقرة: ١٩٧) أي منه، أو الأصل في حجِّه، و أمَّا قوله تعالى ﴿يَلْنى مَنْ أوفى بعهده وأتقى فإنَّ الله يحبَّ المتقين﴾ (ال عمران: ٧٦) ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (العنكبوت: ٥٦) و قول الشاعر:

فمن تكفَّرَ الحضارةُ أعجبتُهُ فإني رجالٌ باديةُ ترائنا

فقال الزمخشري فى الآية الأولى: إنَّ الرابطَ عموم المتقين، و الظاهر أنَّه لا عموم فيها، و أنَّ المتقين مساوون لمن تقدَّم ذكره، و إِنَّمَا الجواب فى الآيتين والبيت محذوف و

١. أي يَنْ «جنات» معرفة لإضافته إلى «عدن» التى معرفته للعلمية.

٢. «مفتحة» ليس صفة «حسن» بدليلين: ١- «مفتحة» مؤنث «حسن» مذكَّر. ٢- لو كان صفة لزم تأخيرُه عن المبدل منه أي جنات، و هذا غير جائز.

٣. «الوجه» بدل من ضمير «حسنة» بدل بعض من الكلّ وإبدال ذى اللام من ضمير مستتر فى اسم يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين و لا شك أنَّ «حسنة» يستتر فيه الضمير لكونه صفة.

٤. أي على كونه بدلاً و نائباً لفاعل، أمَّا على البدلية فلأنَّ بدل البعض والإشتمال لا بدَّ لهما من ضمير يعود إلى المبدل منه و أمَّا على النهاية عن الفاعل فلكونه معمولاً للصفة المشبهة لأنَّ اسم المفعول إذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة و هو لا بدَّ فيه من ضمير.

تقديره في الآية الأولى: يحبّه الله^١، وفي الثانية: يغلب، وفي البيت: فلسنا على صفته.

العاشرون: العاملان في باب التنازع، فلا بدّ من ارتباطهما إمّا بعاطف كما في

«قاما وقعد أخواك» أو عمل أولهما في ثانيهما نحو «أنّه كان يقول سفيّهنا على الله

شَطَطًا»^٢ (الجن: ٢٠) «وأنّهم ظنّوا كما ظنّتم أن لن يبعث الله أحدًا»^٣ (هجن: ٧) أو كون ثانيهما

جواباً للأوّل، إمّا جوابيّة الشرط نحو «تعالوا يستغفر لكم رسول الله»^٤ (المنافقون: ٥) ونحو

«أتوني أفرغ عليه قطرا» (الكهف: ١٦) أو جوابيّة السؤال نحو «يستفتونك»^٥ قلّ الله يفتيكم

في الكلاله» (النساء: ١٧٦) أو نحو ذلك من أوجه الإرتباط، ولا يجوز «قام قعد زيد» و

لذلك بطل قول الكوفيين: إنّ من التنازع قول امرئ القيس:

لو لو اتّما أسمى لأنسى معيشة^٦ كفاني ولم أطلب قهلب من المال^٧

وإنّه حجة على رجحان اختيار إعمال الأوّل، لأنّ الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع

لزوم حذف مفعول الثاني، وترك إعمال الثاني مع تمكّنه منه وسلامته من الحذف، و

الصواب أنّه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين، فإنّي كفاني طالب

١. «يحبّه الله» جزاء الشرط و«لن الله يحبّ المتّقين» دليله. وكذا في الآية الثانية والبيت.

٢. تنازع «كان» و«يقول» و«يعمل» «كان» فيه لأنّ «يقول» خبرها، قال الدسوقي: وفيه تسامح لأنّ خبر «كان» جملة «يقول سفيّهنا».

٣. تنازع «ظنّوا» و«ظنّتم» فأعمل الثاني وأضمر في الأوّل لكنّ حذف لكونه فضلة و«كما ظنّتم» معمول «ظنّوا» فيه أيضاً تسامح لأنّه لا يكون «ظنّتم» معمولاً ل«ظنّوا» بل «كما ظنّتم».

٤. تقدير الآيتين: تعالوا إنّ تعالوا يستغفر لكم، «أتوني إنّ تؤتوني أفرغ عليه قطرا».

٥. أي يسألونك عن الكلاله فكان في معنى الإستفهام.

٦. كأن يكونا معمولين لعامل واحد كما في: القائم والفاضل أيوم، كأن يكون العامل الثاني حالا من العامل الأوّل على ما يقول ضعفه.

٧. انشاهد في تنازع «كفاني» «لم أطلب» في «قليل» فأعمل الأوّل فكان فاعلاً لا كفاني» فأضمر في الثاني وحذف الضمير. عدوله عن إعمال الثاني مع إمكانيه وسلامته من الحذف دليل على رجحان إعمال الأوّل.

للقليل، وأطلب طالباً للملك محذوفاً للدليل^١، وليس طالباً للقليل لئلا يلزم فساد المعنى، ذلك لأنّ التنازع يوجب تقدير قوله «و لم أطلب» معطوفاً على «كفاني» وحينئذٍ يلزم كونه مثبتاً، لأنّه حينئذٍ داخل في حيّز الإمتناع المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه^٢ بقوله:

و لو أنما أسمى لأدنى معيشة
[كفاني و لم أطلب قليل من المال]

و إنّما لم يجر أن يقدر مستأنفاً لأنّه لا ارتباط حينئذٍ بينه وبين كفاني، فلا تنازع بينهما. فإن قلت: لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنّك إذا قلت «لو دَعَوْتُهُ لأجابني غير متوان» أفادت «لو» انتفاء الدعاء و الإجابة دون انتفاء عدم التواني حتّى يلزم إثبات التواني^٣؟

قلت: أجاز ذلك قومٌ منهم ابن الحاجب في شرح المفصل و وجه به قول الفارسي و الكوفيّين إنّ البيت من التنازع و أعمال الأوّل، و فيه نظر، لأنّ المعنى حينئذٍ: لو ثبت أنّي أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أنّي غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيّدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده^٤. و لهذه

١. الدليل هو البيت الذي بعده أي: و لكنّما أسعى لمجد مؤثّل.

٢. حاصله أنّه لو كان «كفاني» و «لم أطلب» من باب التنازع لزم دخول «لم أطلب» في حيّز النفي لأنّه عطف على «كفاني» و هو جزاء «لو» و شرط «لو» و جزاءه ممّتع و وقوعهما. وإذا دخل «لم أطلب» في حيّز النفي لزم ثبوت طلبه للقليل لأنّ النفي في النفي إثبات. أمّا ما فهم من صدر البيت أي: و لو أنما أسمى لأدنى معيشة، أنّه لا يطلب شيئاً و لو قليلاً قبيل التنازع.

٣. حاصله أنّه إن قدر الواو للحال يحصل الإرتباط و لا يلزم ثبوت طلبه لأنّه «لو دَعَوْتُهُ لأجابني غير متوان» فلا يلزم دخول «غير متوان» في حيّز النفي و إثبات التواني له بل «غير متوان» حال مستمرّ سواء ثبت الشرط و الجزاء أو امتنع، فإنّما كان «لم أطلب قليل من المال» حال لا يلزم دخوله في حيّز النفي و ثبت عدم طلب انقيل سواء وجد الشرط || الجزاء أو امتنع، فلا إشكال.

٤. حاصله أنّه لو لم ينتف «لم أطلب» لكونه مستمرّاً لزم تعلّق الجزاء أي عدم الكفاية على الشرط أي: الطلب لأدنى معيشة، و الحال أنّ «كفاني» مقيّدة بعدم الطلب بدليل «لم أطلب» فيتوقف عدم الطلب المفهوم من «لم أطلب» على وجوده

القاعدة^١ أيضاً بطل قول بعضهم في ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^٢ (البقرة: ٢٥٩): إِنَّ فاعل «تَبَيَّنَ» ضميرٌ راجع إلى المصدر المفهوم من أَنَّ وصلتها بناءً على أَنَّ «تَبَيَّنَ» و «أَعْلَمُ» قد تنازعا كما في «ضربتُ زيداً»، إذ لا ارتباط بين «تَبَيَّنَ» و «أَعْلَمُ»، على أَنَّهُ لو صحَّ لم يحسن حمل التنزيل عليه، لضعف الإضمار قبل الذكر^٣ في باب التنازع حتَّى أَنَّ الكوفيين لا يجيزونه البتَّة، وضعف حذف مفعول العامل الثاني^٤ إذا أهمل كـ«ضَرَبْتَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا» حتَّى أَنَّ البصريين لا يجيزونه إلَّا في الضرورة.

و الصواب أَنَّ مفعول «أطلب» المُلْك محذوفاً كما قدَّمنا، و أَنَّ فاعل «تَبَيَّنَ» ضميرٌ مستترٌ إمَّا للمصدر، أي فلَمَّا تَبَيَّنَ له تَبَيَّنَ كما قالوا في ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُذُوتُهُ﴾ (يوسف: ٢٥) أو لشيء دلَّ عليه الكلام، أي فلَمَّا تَبَيَّنَ له الأمر أو ما أشكل عليه، ونظيره «إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتِنِي» أي إذا كان هو، أي ما نحن عليه من سلامة.^٥

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأول^٦، وإتِّمَّ يربطها الضمير الملفوظ به نحو «جاء زيدٌ نفسه، و الزيدانِ كلاهما، و القومُ كلُّهم» و مِن ثَمَّ كان مردوداً قولُ الهَرَوِيِّ في «الذخائر»: تقول «جاء القومُ جميعاً» على الحال، و «جميعٌ» على التوكيد^٧. و قول بعض

هو هو الطلب لأدنى معيشة، هذا توضيحه. أقول: هذا خطأ من المصنف لأنَّ «لو» ينفي الشرط و الجزاء معاً لا الجزاء وحده فيتوقف عدم الإكتفاء المقيّد بعدم الطلب على عدم السعي و الطلب و حينئذٍ فلا إشكال.

١. أي لزوم وجود الرباط بين المتنازعين.

٢. تنازع «تَبَيَّنَ» هو هو طالب للفاعل و «أَعْلَمُ» هو طالب للمفعول في «أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

٣. أي، لَنْ أَعْمَلَ الثاني.

٤. أي، لَنْ أَعْمَلَ الأوَّل.

٥. فلا تنازع واقع، أيضاً في توجيهات بعده.

٦. مرجع الضمير إلى شيء دلَّ عليه الكلام.

٧. و هي نفس و عين و كلا و كلّ و جميع.

A لعدم عود ضمير من جميع إلى القدم.

من عاصرناه^١ في قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ (البقرة: ٢٩) إِنَّ «جميعاً» تأكيد «لما»، ولو كان كذا لقليل «جميعه» ثم التوكيد بـ «جميع» قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، والصواب أنه حال، وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم ﴿إِنَّا كَلَّا﴾ فيها (غافر: ٢٨) إِنَّ «كلاً» تأكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر^٢ بدل كل جازئ إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو «قمت ثلاثكم» وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لا «كل» أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو «جاءني كل القوم» فيجوز مجيئها بدلاً بخلاف «جاءني كلهم» فلا يجوز إلا في الضرورة^٣، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخزجها ابن مالك على أن «كلاً» حال، وفيه ضعفان: تنكير «كل»^٤ بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم «مررت بهم كلاً» أي جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفي^٥.

واحترت بذكر الأول من أجمع وأخواته، فإنها إنما تؤكد بعد كل، نحو ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (الحجر: ٣٠).

١. وهو ابن عقيل أحد شراح الألفية.

٢. هذا جواب عن إشكال مقدّر أي: لا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر.

٣. لأن حق «كل» المتصلة بالضمير ألا تستعمل إلا تأكيداً أو مبتداً.

٤. أي قولنا بديهة «كل» في آية ﴿إِنَّا كَلَّا﴾ فيها.

٥. لكونه حالاً شرط الحال أن تكون نكرة.

٦. أي فيها.

الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

وهي أحد عشر:

أحدها: التعريف، نحو «غلام زيد».

الثاني: التخصيص، نحو «غلام امرأة» والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف، فإن «غلام رجل» أخص من غلام، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زيد».

الثالث: التخفيف، كـ «ضارب زيد، وضاربا عمرو، وضاربو بكر» إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإن الأصل فيه أن يعلمن النصب، ولكن الخفض أخف منه، إذ لا تنوين — ولا نون، ويدل على أن هذه الإضافة لاتفيد التعريف قولك «الضارب زيد و الضاربو زيد» ولا يجتمع مع الاسم تعريفان^١ وقوله تعالى «هدياً بالغ

١. أي التعريف بهأل» «الإضافة فعلى هذا لا يكون «أل» موصولة بل تعريفاً. قال الدماميني: هذا منقوض بهأتي» الموصولة المضافة لمعرفة نحو «جاءني أكرمهم أكرمتهم» فإن تعريفاً على المشهور يصلتها باعتبار ما فيها من المهد وإضافتها معنوية قطعاً فتفيد التعريف فيجتمع التعريفان. قال الرضي: وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا يمتنع اجتماع التعريفين إذا اختلفا.

زيادة وتفصيل: نحن أثبتنا لك في أربع نكات أن «أل» الموصولة هوأل التعريف لاشيء آخر وإن كثيراً من النحويين سهوا فيه:

الأول: التأييد: القول بعدم موصولية «أل» ليس قولنا فقط بل:

الف) قال ابن هشام في هذا الموضع: «لا يجتمع مع الاسم تعريفان» فصرح بقوله على تعريف «أل» في الصفة العاملة و

النحويون قالوا: الالام في اسم الفاعل والمفعول العاملين نصب والرفع كان موصولة.

ب) قال السيوطي في شرح الألفية: قال المازني: موصول حرفي - وقال الأخفش: حرف تعريف...

ج) قال ابن الحاجب في الهداية بعد عد خمسة من الأشياء التي يعتمد عليها اسم الفاعل ليعمل: «هذا إذا كان منكراً أو إذا كان معزفاً باللام يستوي فيه جميع الأزمنة».

والثاني: التضعيف: وجود شيء مسمى بالالف الموصولة يتبع ضعفين:

الف) أن صلته كان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشتبهة على خلاف في الأخير، وليس بجملة بخلاف سائر الموصولات.

ب) أنه نقل إعرابه إلى صلته لا يشابهه في ذلك أحد الألفاظ العربية.

و الثالث: الدليل: قال النحويون كما قال السيوطي في باب التعريف والتنكير من شرح الألفية و صرح به ابن هشام في شروط ما بعد ضمير الفصل «هو من علام النكرة قبوله «أل» التعريف» و «القاتلون بموصولة «أل» إتفقوا على أنه إذا عمل اسم الفاعل والمفعول الضمطين باللام عمل نصب كان «أل» فيهما موصولة فعلى هذا كلمة «ضارب» في مثل «جاءني زيد الضارب عمراً» ليس نكرة لعدم قبوله «أل» التعريف ولا معرفة لعدم كونه شيئاً من المعارف الستة والإسم لابد من أن يكون نكرة أو معرفة.

و الرابع: دفع التوهمات:

الف) إن قيل: أل: لداخلة على إسمي الفاعل والمفعول العاملين موصولة لأنها لو كان للتعريف ولان التعريف من خصوصيات الإسم لضافت شبههما بالفعل المضارع فلا يعمل لأن عملهما لشبههما به.

قلنا: لا يخفى عليك أن «أل» الموصولة أيضاً من خصوصيات الإسم ودخوله على الجملة والفعل والظرف كان ضرورة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ب) إن قيل: لو كان الالام الداخلة على الصفات تعريفاً فضميرها لا يعود إلى «أل» لأن الضمير لا يعود إلى الحرف.

قلنا: إن في كثير من الأحوال، يوجد مرجع الضمير مذكوراً كـ «جاءني زيد الضارب عمراً» وأما الأحوال التي لا يوجد مذكوراً كان عود الضمير معنواً إلى شيء معنوي في ذهن المخاطب.

وإن قيل: يمكن أن لا يكون مرجع الضمير متوياً في ذهن المخاطب.

قلنا: قال النحويون كما قال شيخ البهاء (رحمته) في الصمدية في تعريف جملة الصلة: «هو جملة خبرية - معهودة عند المخاطب».

الكعبة ﴿المسقة: ٩٥﴾ و لا توصف النكرة بالمعرفة، و قوله تعالى ﴿ثَانِي عَطْفُهُ﴾ (المع: ٩١٠) و قول أبي كبير:

فَأَنْتَ بِهِ حَوْشُ الثَّوَابِ مُبْطِنًا لِنَهْدٍ إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجِلِ

و لا تنتصب المعرفة على الحال^١، و قول جرير:

يَا رَبِّ غَسَابَتُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقْبَىٰ مَبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا

و لا تدخل «رُبَّ» على المعارف. و في التحفة^٢: أَنَّ ابن مالک رَدَّ على ابن الحاجب في قوله «و لا تغيدُ إِلَّا تخفيئاً» فقال: بل تغيد أيضاً التخصيص، فَإِنَّ «ضارب زيد» أَخْصَصَ من «ضارب». و هذا سهو؛ فَإِنَّ «ضارب زيد» أَصْلُهُ «ضاربُ زيداً» بالنصب، و ليس أَصْلُهُ ضارباً فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة.

فَإِذَا كَانَ «أَلْ» موصولة على زعمهم فيزم معهودية جملة الصلة و لو لم يعلم المتخاطب مرجع الضمائر في الصلة لا تكون عنده معهوداً فَإِذَا كَانَ لاهم للتعريف يرجع التضمير إلى ذلك المعهود عند المتخاطب.

(ج) إن قيل: لِنَا ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ يَكُونُ صِلَةُ اللَّامِ فِيهِ جَمَلَةٌ الْإِسْمِيَّةُ أَوْ فِعْلِيَّةٌ أَوْ ظَرْفًا. حيث كان أَلْ التعريف لا يكون مدخوله واحداً منها.

قلنا: إِنْ رَجَعْنَا إِلَى شَرْحِ شَوْلَهْدِ الْمَفْنِيِّ وَجَدْنَا أَنَّ الْبَيْتَيْنِ الَّذِينَ كَانَ صِلَةُ «أَلْ» فِيهِمَا جَمَلَةٌ اِسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ، هُمَا لَا قَائِلَ لَهُمَا. فِهَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ ضَعِيفَانِ، سَلَمْنَا وَلَكِنْ صَرَّحُوا فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي أَنَّهُمَا ضَرُورَتَانِ، فِي الثَّلَاثِ أَيْضاً قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ ضَرُورَةٌ فَإِذَا كَانَ هَوَاءُ ضَرُورَةٍ عَلَى مَوْصُولِيَةِ «أَلْ» فَأَيْضاً ضَرُورَةٌ عَلَى كَوْنِهِ لِلتَّعْرِيفِ.

وإن قيل: إِنَّهُ فِي الثَّلَاثِ لَيْسَ ضَرُورَةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فَاسْتَعْدَدْنَا بِهِ.

قلنا: الْقَوْلُ بِاسْتِثْنَاءِ بَيْتٍ أَوْ بَيْتَيْنِ أَهْضَلُ مِنْ إِدْبَاعِ بَابِ سَعْيٍ بِأَلِ الْمَوْصُولَةِ مَعَ الْإِنْكَالَاتِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

(د) إن قيل: سَلَمْنَا ذَلِكَ، إِنَّمَا نَحْنُ فَحِجَّتُنَا اسْتِعْمَالُ الْعَرَبِ وَالْعَرَبُ يَرِيدُ مِنْ «أَلِ» الدَّاخِلَةِ عَلَى اسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مَعْنَى الْمَوْصُولِيَةِ بِدَلِيلِ تَفْسِيرِهِمْ «الضَّارِبِ» بِ«مَنْ ضَرَبَ».

قلنا: و لو صَحَّ ذَلِكَ الْمِثَالُ فِي التَّفْسِيرِ فَإِنَّ «مَنْ» لَيْسَ تَفْسِيرًا لِلَّامِ فِي «الضَّارِبِ» لِأَنَّ الْعَرَبَ يَفْسِّرُ «ضَارِبَهُ» بِ«مَنْ ضَرَبَ» فَهَذَا حِجَّةٌ لَنَا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَوْصُولِيَةُ كَانَتْ عَلَيْهِ أَنْ يَفْسِّرَهُ «مَنْ» مِنْ «ضَرَبَ» فَتَأْتِي.

١. «ثَانِي عَطْفُهُ» فِي الْآيَةِ حَالٌ مِنْ «مَنْ» الَّذِي ذَكَرْ قَبْلَهَا وَ «حَوْشُ الْفَوَاتِ» فِي الْبَيْتِ حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي «بِهِ».

٢. هُوَ شَرْحُ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ.

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والإستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف و التخصيص لأنها ليست في تقدير الإنفصال وعلى هذا صحّ وصف اسم الله تعالى ﴿مالك يوم الدين﴾ قال الزمخشري: أريد باسم الفاعل هنا إمّا الماضي، كقولك «هو مالك عبده أمس» أي ملك الأمور يوم الدين على حدّ^١ ﴿و نادى أصحاب الجنة﴾ (الأعراف، ٣٢) ولهذا قرأ أبو حنيفة ﴿ملك يوم الدين﴾ وأمّا الزمان المستمرّ كقولك «هو مالك العبيد» فإنه بمنزلة قولك^٢ مولى العبيد، اه ملخصاً.

وهو حسن إلا أنه نقض هذا المعنى الثاني عند ما تكلم على قوله تعالى ﴿وجعل الليل سكناً والشمس والقمر﴾ (الأنعام، ٩٦) فقال: قرىء بجزء الشمس والقمر عطفاً على الليل، وبنصبهما بإضمار جعل أو عطفاً على محلّ الليل، لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى الماضي فتكون إضافته حقيقةً آبل هو دالّ على جعل مستمرّ في الأزمنة المختلفة^٣، ومثله ﴿فالق الحب والنوى﴾ و ﴿فالق الإصباح﴾ كما تقول «زيدٌ قادرٌ عالمٌ» ولا تصد زماناً دون زمان، اه

وحاصله أن إضافة الوصف إمّا تكون حقيقةً إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمرّ في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقة، وكان عاملاً. وليس الأمر كذلك.^٥

الرابع: إزالة القبح أو التجوز؟ «مررت بالرجل الحسن الوجه» فإن الوجه إن

١. أي نزل المستقبل المحقق الوقوع منزلة الماضي.

٢. أي في استمراره ٥ عدم اختصاصه بزمانٍ دون زمانٍ.

٣. أي معنوية.

٤. فتكون إضافته لفظية.

هـ بل تكون إضافته حقيقة ولا يكون عاملاً مثل ما لو كان بمعنى الماضي كما ذكره في «مالك يوم الدين».

هذه: إذا أضيفت صفات الله الذاتية إلى معمولها كانت إضافتها حقيقة لاستمراره في كلّ الأزمنة نحو: «عالم الغيب ٥ الشهادة» وأما إذا أضيفت صفات الله الفعلية إلى معمولها كانت إضافتها لفظية لعدم استمراره نحو: «خالق كلّ شيء».

ع أي المجاز.

رُفِعَ قُبْحُ الكلام^١ لخلوّ الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإن نُصِبَ حصل التجوُّز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي.

الخاص: **تذكير المؤنث** كقوله:

إنارة العقل مكسوف بطوع هو^٢ وعقل عامي الهوى يزداد تنويراً
و يحتمل أن يكون منه ﴿إن رحمة الله قريب من المحسنين﴾^٣ (الأصناف) و يبدده
﴿لعل الساعة قريب﴾ (هشورئ، ١٧) فذكر الوصف حيث لا إضافة، ولكن ذكر الفراء أنهم
التزاموا التذكير في «قريب» إذا لم يرد قرب النسب، قصداً للفرق^٤.

وأما قول الجوهري: ﴿إن التذكير لكون التانيث مجازياً﴾ فوهم لوجوب التانيث في
نحو «الشمس طالعة، والموعظة نافعة» وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي
الظاهرين، لا المضميرين^٥.

السادس: تانيث المذكر. كقولهم «قُطِعَتْ بعضُ أصابعه»^٦ و قرئ «نلتقطه
بعضُ السيارة» (يوسف، ١٠) و يحتمل أن يكون منه ﴿فله عشرُ أمثالها﴾^٧ (الأنعام، ١٦٠)، ﴿و
كنتم على شفا حفرةٍ من النار فأنذركم منها﴾^٨ (ال عمران، ١٠٣) أي من الشفا، و يحتمل أن
الضمير للنار، و فيه بُعد لأنهم ما كانوا في النار حتى ينقذوا منها، وأن الأصل «فله عشرُ

١. لا يقول: امتنع، لأن الضمير يوجد لكن تقديره ليس يعتن كونه معمولاً للصفة المشبهة.

٢. «إنارة» يكسب التذكير من «العقل» دليله تذكير الخبر وهو «مكسوف».

٣. «رحمة» يكسب التذكير من «الله» دليله تذكير الخبر وهو «قريب».

٤. حاصل قوله: أن للتقريب معنيين: (١) مخالف للبعد (٢) الحميم. فلدفع الالتباس بين المعنيين يذكر «قريب» في التانيث و
التذكير إذا كان بالمعنى الأول، وأما إذا كان بالمعنى الثاني فيذكر عند قصد التذكير و يؤث عند قصد التانيث.

٥. حاصله أن اسم الظاهر المؤنث المجازي إذا أسند إلى عامل يجوز في العامل التذكير والتانيث، أما إذا أسند ضميره إليه
يجب التانيث.

٦. «بعض» يكسب التانيث من «أصابعه» والأصابع في حكم التانيث لكونه جمعاً مكثرأ لإصبع.

٧. ذكر «عشرة» لكسب «أمثالها» التانيث من ضمير «ها».

٨. عاد ضمير «منها» إلى «شفا» لكسبه التانيث من «حفرة».

حسانٍ أمثالها» فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف، وهو مؤنث، وقال:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقْضُنْ كُلِّي وَنَقْضُنْ بَعْضِي

وقال:

وَمَا حُبُّ الدِّيارِ شَفَعَنَ قَلْبِي أَوْ لَكِنْ حُبٌّ مِّنْ شَكَنَ الدِّيارِ
وَأُنْشَدَ سَبِيحُهُ:

وَتَشَرَّفْتُ بِالسَّاقُولِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ كَمَا شَرَفْتُ صَدْرُ الْقِنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وإلى هذا البيت يُشير ابن الحزم الظاهري في قوله:

تَجَنَّبْتُ سَدِيقًا مِّثْلَ «هـ» ١ احْتَزَلْتُ الَّذِي يَكُونُ كَعَمْرٍو بَسِينِ عُرْبٍ وَأَصْهَمِ

فَإِنَّ صَدِيقَ السَّوءِ يُزْرِي وَشَامِدِي «كَمَا شَرَفْتُ صَدْرُ الْقِنَاةِ مِنَ الدَّمِ»

ومراد «هـ» الكناية عن الرجل الناقص كنقص «ما» الموصولة، وبعمره الكناية عن الرجل المرید أخذ ما ليس له كأخذ عمره الواف في الخط.

وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف للإستغناء عنه، فلا يجوز «أمة زيد جاء» ولا «غلام هند ذهب» ٢ ومن ثم رد ابن مالك في «التوضيح» ٣ قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أبي العالية ﴿لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ (الأنعام، ١٥٨) بتأنيث الفعل: إنه من باب «قُطِعَتْ بعض أصابعه» لأنَّ المضاف لو سقط هنا لقل «نفساً لا تنفع» بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية ٤، ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل إلى ظاهره نحو قولك «زيداً ظلم» تريد أنه ظلم نفسه،

١. الشاهد في الأبيات كسب «طول» ٥ «حب» و «صدر» التأنيث من «الليالي» و «الديار» ٥ «القناة» بدليل «أسرعت» و «شَفَعَنَ» و «شَرَفْتُ».

٢. إذ ليس مرادنا «زيد جاء» ٥ «هند ذهب».

٣. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٨٥ ٥ ٨٦ ٥ يتضمن هذا الكتاب توجيه ما في الجامع الصحيح البخاري من مشكلات نحوية.

٤. حاصله أن يقدم المفعول لعدم لزوم عود الضمير على المتأخر لفظاً ٥ وتب.

وذلك لا يجوز^١.

السابع: الظرفية نحو ﴿تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾^٢ (إبراهيم: ٢٢٤) وقوله:

أنا أبو المتهال بعض الأحيان
ليس عليّ حَسْبِي بِشَوْلَانِ
وقال المتنبي:

أَيُّ يَوْمٍ سِرَرْتِي بِوَصَالٍ لَمْ تُكُونِي لِسَلَاةٍ بِصَدْوٍ

و«أَيُّ» في البيت استفهامية يراد بها النفي، لا شرطية، لأنه لو قيل مكان ذلك «إن سِرَرْتِي» انعكس المعنى^٣، لا يقال: يدلُّ على أَنَّها شرطية أَنَّ الجملة المنفية إن استوفت ولم تربط بالأولى فسد المعنى^٤. لأننا نقول: الربط حاصل بتقديرها صفة لوصال، و الرابط محذوف أي: لم تُرْعِنِي بعده، ثم حذف دفعه أو على التدرج، أو حالاً من تاء المخاطب، و الرابط فاعلها، وهي حال مقدرة، أو معطوفة بفاء محذوفة^٥ فلا موضع لها، أي ما سِرَرْتِي غير مُقَدَّرٌ أَنْكَ تَرَوُعْنِي، و مَنْ روى «ثلاثة» بالرفع فالحالية متممة لعدم الرابط.

الثامن: المصداقية، نحو ﴿وَسَيَقْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ (الشعراء: ٢٢٧) فأَيُّ مفعول مطلق، ناصبه «ينقلبون» و «يعلم» معلقة عن العمل بالإستفهام، وقال:

سَتَقْلَمُ لِي أَيُّ دِينٍ لَدَانَتْ وَ أَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيْمُهَا

١. لا أرى منعاً لأنَّ المنع إذا كان الفعل غير قلبي و فاعله و مفعوله ضميرين متصلين راجعين إلى شيء واحد، فتأمل.

٢. «كُلَّ» يكتسب الظرفية لإضافته إلى «حين» فنُصب على الظرفية.

٣. لأنَّ المعنى على الإستفهام هو «كُلَّ يَوْمٍ سِرَرْتِي بِوَصَالٍ تسوّي ثلاثة أيام بصدوه» أمّا على كون «أَيُّ» شرطية فصار المعنى هو «إن سِرَرْتِي بِوَصَالٍ يوماً لم تسوّي ثلاثة أيام بصدوه» فالمعنى عكس الأول.

٤. لكون أي الشرطية حصل الربط لأنَّ الجملة الثانية جزء للجملة الأولى.

٥. أي الفاء السببية وهي تربط ما بعدها بما قبلها وقد سبق أن ما قبل الفاء و ما بعدها معاً في محلّ إعراب لا واحداً منهما وحده.

٦. «غير مقدر» تفسير لكون الجملة حالية لامعطوفة بالفاء.

«أَيُّ» الأولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية، إِلَّا أَنَّهَا هُنَا مَفْعُولٌ بِهِ كَقَوْلِكَ «تَدَانَيْتُ مَا لَا» لَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِأَنَّهَا لَمْ تَضِفْ لِمَصْدَرٍ، وَالثَّانِيَّةُ وَاجِبَةٌ الرِّفْعُ بِالِابْتِدَاءِ مِثْلَهَا فِي «لِنَقْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى» (الكهف، ١٢)، ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ (طه، ٧١).

التاسع: وجوب التصدير، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو «غلامٌ من عندك؟» والخبر في نحو «صبيحة أَيُّ يومٍ سَفُرُك؟» والمفعول في نحو «غلامٌ أيُّهم أكرمَتْ؟» ومن ومجرورها في نحو «من غلامٍ أيُّهم أنت أفضل؟» ووجب الرِّفْعُ فِي نَحْوِ «عَلِمْتُ أَبُو من زيد؟»^١ وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ قَوْلُ بَعْضِ الْفُضَلَاءِ:

عليك بأريابِ الصدور فمن غدا	مضافاً لأريابِ الصدور تصدراً
و إني أك أن ترضى صحابةً ناقين	فَتَنْخُطُ قَدَرًا مِنْ غُلَاكٍ وَ تَحَقَّرَا
فرغ «أبو من» ثم خفض «مُرَّمَل»	يُبيِّنُ قَوْلِي مُخْرِياً وَ مُخْذَرًا
و الإشارة بقوله «ثم خفض مُرَّمَل» إلى قول امرئ القيس:	

كَأَنَّ أَبَانَا فِي عَرَائِينَ وَبِلَه
و ذَلِكَ أَنَّ مُرَّمَلًا صِفَةً «كَبِير» فَكَانَ حَقُّهُ الرِّفْعُ، وَلَكِنَّهُ خَفَضَ لِمَجَاوَرَتِهِ لِلْمَخْفُوضِ.

والعاشر: الإعراب، نحو «هذه خمسة عشر زيد» فيمن أعربه و الأكثر البناء.

والحادي عشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

أحدها: أن يكون المضاف مبهما كـ «غير» و «مثل» و «دون» و قد استدلَّ على ذلك بأمور:

منها قوله تعالى ﴿و حِيلَ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾^٢ (سبا، ٥٢)، ﴿و مِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾^٣ (الحج، ١١) قَالَهُ الْأَخْفَشُ، وَ خُولِفَ وَ أَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ

١. بل أضيفت إلى اسم ذات وهو «دين» فلا شاهد في البيت على كسب المضاف شيئاً من المضاف إليه.

٢. «أبو» اكتسب لتصدير من «تَرَنَ» فلهذا عَلَّقَ «علمت» عن العمل ف«أبو» مبتدأ و «زيد» خبره.

٣. «بينهم» مبني على الفتح لأنه نائب عن الفاعل فحُذِيَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً لَكِنْ اِكْتَسَبَ الْبِنَاءَ مِنْ ضَمِيرِ «هَم».

٤. «دون» مبتدأ و حقه الرِّفْعُ لَكِنْ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى «ذَلِكَ» الْمَبْنِي.

ضمير المصدر^١، أي «وحيل هو» أي الحول، كما في قوله:

و قالت، متى يُحِيلُ عليك و يُعْتَلِلُ يَشُوكُ و إن يكشف غرلُك قُفْرِبْ

أي و يُعْتَلِلُ هو، أي الإعتلال، و لابدّ عندي^٢ من تقدير «عليك» مدلولاً عليها بالمذكورة، و تكون حالاً من المضمر، ليتقيد بها فتفيد ما لم يفده الفعل، و عن الثاني بأنّه على حذف الموصوف^٣، أي و منّا قوم دون ذلك كقولهم «منّا ظَفَنٌ و منّا أقام» أي منّا فريق ظَفَنٌ و منّا فريق أقام، و منها قوله تعالى ﴿لقد تَقَطَّعَ بينكم﴾^٤ (الأنعام، ٩٢) فيمن فتح بيننا، قاله الأخفش، و يؤيدّه قراءة الرفع، و قيل: «بين» ظرف، و الفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي لقد وقع التقطّع، أو إلى الوصل، لأنّ ﴿مانرئى معكم شفعاكم﴾ يدلّ على التهاجر، و هو^٥ يستلزم عدم التواصل، أو إلى ﴿ما كنتم ترزعمون﴾ على أنّ الفعلين تنازعا^٦ و يؤيدّ التأويل قوله:

أهمّ بأمر الحزم لو أستطيعه و قد حيل بين العير والنزوان

يفتح «بين» مع إضافته لمعرب^٧.

و منها قوله تعالى ﴿إنّه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون﴾ (الذاريات، ٢٢) فيمن فتح مثلاً، و

١. فعنى هذا فتح «دون» ليس على كسب البناء بل هو منصوب على الظرفية.

٢. لأجى أن تحوّل الفائدة أي لأنّ الفعل يدلّ على مصدره فلم يحصل بهما فائدة فإذا أنهت بالحال أطاد فائدة هذا توضيحه، و قال بعضهم: لو تقدّر الإعتلال محلّى بلام العهد لا يلزم تقدير «عليك» أنا لو تقدّر نكرة يلزم التقدير.

٣. لأنّ الظرف إذا كان مبتدأ لزم خروجه عن الظرفية و رفعه على الإبتدائية أمّا إذا كان صلة يجوز كونه ظرفاً و متعلّقاً بمحذوف.

٤. «بين» فاعل «يقطّع» فحقّه أن يكون مرفوعاً لكن بُني على الفتح لإضافته «كم» المبنى.

٥. أى التهاجر.

٦. أي «تقطع» و «ضلّ» تنازعا في «ما كنتم ترزعمون» على الفاعلية، فأعمل الثاني و أضمر في الأوّل ضمير عائد إلى «ما كنتم ترزعمون».

٧. أي وإذا كان مضافاً لمعرب فلا يمكن القول ببنائها لأنها لأبني إلا إذا أضيفت لمبني فتعين أنّ «بين» ظرف و نائب الفاعل ضمير يعود إلى المصدر فالقصد أنّه تميّن هنا التأويل.

قراءة بعض السلف ﴿أَنْ يُصَيِّبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ﴾ (هود: ٨١) بالفتح، وقول الفرزدق:

إفصبوا قد أعاد الله نعمتهم | إذ هم قريش | إذ ما مثلهم بشراً

وزعم ابن مالك أنَّ ذلك لا يكون في «مثل» لمخالفتها للمبهمات فإنها تثني و

تجمع كقوله تعالى ﴿إِلَّا أَمَمَ أَمْثَالَكُمْ﴾ (الأنعام: ٣٨) وقول الشاعر:

أو من يفعل الحسنات الله يشكرها | والشر بالشَّرِّ عند الله مثلان

وزعم أنَّ «حقاً» اسم فاعل من حَقَّ يَحِقُّ وأصله حاقٌّ فقصّر، كما قيل بَرٌّ و سُرٌّ ونمٌّ،

ففيه ضمير مستتر، و«مثل» حال منه، و أنَّ فاعل «يصيبكم» ضميره تعالى، لتقدمه في

﴿وما توفيقي إلا بالله﴾ و«مثل» مصدر^١ وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة^٢، و

منها قوله:

لم يمنع لشرب منها غير أن نطقث | حمامة في غصون ذات أوقال

ف«غير» فاعل «لم يمنع» وقد جاء مفتوحاً، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك، لأنَّ قولهم

«غيران وأغيار» ليس بعربي.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يَبَيَّنْ وأما قول الجرجاني وموافقيه إنَّ «غلامي» و

نحوه مبني فمردود^٣ ويلزم بناء «غلامك وغلامه» ولا قائل بذلك.

الباب الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه «إذ» نحو ﴿وَمِنْ

خِزْيِ يَوْمَئِذٍ﴾ (هود: ٦٦) و﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾ (المعارج: ١١) يقرأ أن مجزئ يوم وفتح^٤.

الثالث: أن يكون زماناً مبهماً^٥ المضاف إليه فعل مبني، بناءً أصلياً كان البناء

١. لأنَّ «ما» في «ما أصاب» موصول حرثي فيؤوّل الفعل بالمصدر وحينئذ كان «مثل» مفعولاً مطلقاً لإضافته بالمصدر.

٢. ألف) أن النصب في «مثل» على الحال والخبر محذوف أي: موجود ب) أنه أعمل «ما» الحجازية مع عدم الترتيب شذوذاً وجعل اسمه منصوباً وخبره مرفوعاً. ج) أن نصب «مثل» غلط لأنَّ الفرزدق لم يعرف شرط إعمال «ما» الحجازية عند الحجازيين لكونه تميمياً.

٣. بدليلين: ١) أن المضاف هو «غلام» ليس مبهماً. ٢) يلزمهم عنى ذلك بناء «غلامك وغلامه» لإضافتهما إلى المبني لا قائل له.

٤. والشاهد في فتحه لأنَّ حق المضاف إليه أن يكون مجزئاً لكن بُني على الفتح لإضافته إلى «إذ».

كقوله:

على حين عاتبت المشيب على العسا
أو بناء عارضاً كقوله:

أجستلن منهن قلبي تحلماً
على حين يستصين كل حلیم

رُويًا بالفتح، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور.
فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية فقال البصريون: يجب الإعراب، و
الصحيح جواز البناء. ومنه قراءة نافع ﴿هذا يوم ينفع الصادقين﴾ (المائدة: ١١٩) بفتح يوم،
وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير ﴿يوم لاتملكك نفس﴾ (الإنفطار: ١٩) بالفتح، وقال:

إذا قلت هذا حين أسلو يهيجني
نسيم العسا من حيث يطلي العجر^٣
وقال آخر:

ألم تعلمي بما عجزك الله أنسي
و أنسي لا أخزي^٤ قيل مملق
كسريم على حين الكرام قليل^٥
سخي^٦ أخزي أن يقال بخول

رُويًا بالفتح.

و يحكي أن ابن الأخضر سئل بحضرة^٥ ابن الأبرش عن وجه النصب^٦ في قوله
النابعة:

أناي أسيت الحسن أنك لمثني
و تلك التي تستك منها المسامع

١. جعل بناء الفعل الماضي || الأمر أصحاً لأن الأصل في الفعل هو البناء إذا جعل البناء لنقل المضارع المتصل بنون
الإناء أونون التأكيد المباشرة عارضاً فلأن الأصل في الفعل المضارع الإعراب لشبهه باسم التفاعل فيكون البناء عارضاً على
الإعراب، فالشاهد في البناء الأصلي هو «حين عاتبت» وفي البناء العارضي هو «حين يستصين».

٢. حيث تري «يوم» المضاف إلى الفعل المعرب مبتدأ على الفتح.

٣. الشاهد في «حين» حيث كان حقه الرفع على التجربة «لهذا» لكن بُني على الفتح لإضافته إلى الفعل المعرب.

٤. الشاهد في «حين» حيث كان حقه الجز على كونه مجزواً لا على، لكن بُني على الفتح لإضافته إلى الجملة الاسمية.

٥. أي في حضرة، أي سأل شخص عن ابن الأخضر في حضور ابن الأبرش.

٦. أي وجه نصب «مقالة».

مقالة أن قد قلت، سوف أنلة
و ذلك من تلقاء مثلك راسخ
فقال:

[إذا كنت في قوم فصاحب خيازهم] ولا تصحب الأروى فنروى مع الودى
ف قيل له: الجواب؟ فقال ابن البرش: «قد أجاب» يريد أنه لما أضيف إلى المبني
اكتسب منه البناء، فهو مفتوح لا منصوب^١، ومثله الرفع بدلاً من «أنك لممتي» وقد
روى بالرفع، وهذا الجواب عندي غير جيد، لعدم إبهام المضاف، ولو صح لصح البناء
في نحو «غلامك، وفرسه» ونحو هذا مما لا قائل به، وقد مضى أن ابن مالك منع البناء
في «مثل» مع إبهامها لكونها تثني وتجمع، فما ظنك بهذا؟^٢ وإنما هو منصوب على
إسقاط الباء^٣ أو بإضمار «أعني» أو على المصدرية^٤ وفي البيت إشكال لو سأل السائل
عنه لكان أولى وهو إضافة «مقالة» إلى «أن قد قلت» فإنه في التقدير: مقالة قولك، و
لا يضاف الشيء إلى نفسه، وجوابه أن الأصل مقالة فحذف التنوين لضرورة لا للإضافة،
وأن وصلتها بدل من مقالة، أو من «أنك لممتي» أو خبر لمحذوف وقد يكون الشاعر
إنما قاله «مقالة أن» بإثبات التنوين ونقل حركة الهمزة^٥، فأنشده الناس بتحقيقها^٦،
فاضطروا إلى حذف التنوين^٧، و يروى «ملامة» وهو مصدر لل«لممتي» المذكورة أو
لأخرى محذوفة.

١. أي مفتوح على كونه مبنياً لا منصوب على كونه معرباً.

٢. والحال أن «مقالة» تثني وتجمع وتصرف كل تصرف.

٣. فكان منصوباً بنزع الخافض.

٤. فكان مفعولاً مطلقاً نوعياً.

٥. فكان «مقالَتُنْ».

٦. أي تثبت الحركة.

٧. لتصحيح وزن الشعر.

الأمر التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً^١

وهي عشرون:

أحدها: كونه على فَعَلَ بالضم كـ «ظَرَفَ وَشَرَفَ» لآثِهِ وَقَفَ على أفعال السجايا و ما أشبهها مما يقوم بفاعله. ولا يتجاوزوه، ولهذا يتحول المتعدي قاصراً إذا حوّل وزنه إلى فَعَلَ لغرض المبالغة والتعجب، نحو «ضَرَبَ الرجلُ وَفَهَمَ» بمعنى ما أَضْرَبَهُ وَأَفْهَمَهُ، و سَمِعَ رَحْبَتَكُمْ الطاعةُ» و «إِنْ بَشِراً طَلَعَ اليَمَنُ» ولا ثالث لهما^٢، وجههما أَنَّهُمَا ضَمَّنَا معنى وَسِعَ وَبَلَغَ.

الثاني والثالث: كونه على «فَعَلَ» بالفتح أو «فَعِلَ» بالكسر وصفهما على فعيل، نحو: ذَلَّ وَقَوَّى.

الرابع: كونه على «أَفْعَلَ» بمعنى صار ذا كذا، نحو «أَعَدَّ البعيرُ، وَأَخَصَدَ الزرعُ» إذا صارَا ذوي عُدَّةٍ وَخَصَادٍ.

الخامس: كونه على «أَفْعَلَّ» كاشتَعَرَّ وَاشْمَأَزَّ.

السادس: كونه على «أَفْوَعَلَ» كأَكْوَهَذَا الفَرْخُ إِذَا ارْتَعَدَ^٣.

١. أي لازماً غير متعدي.

٢. فَإِنَّهُمَا يَعْمَلَانِ عَمَلَ النَصْبِ مَعَ كَوْنِهِمَا عَلَى فَعَلَ، ۞ يُوَكِّدُ أَنَّ عَمَلَهُمَا النِّصْبُ كَانَ مِنْ بَابِ تَضَمِينِهِمَا فِعْلاً مُتَعَدِياً فَتَأْتِلُ.

٣. هُمَا بِمَعْنَى الرُّزُلِ، وَالْفَرْخُ أَيْ دِيكٌ أَوْ دِبَاجَةٌ صَغِيرَةٌ.

السابع: كونه على «افعلل» بأصالة اللامين كاحرنجَم بمعنى اجتمع.

الثامن: كونه على «افعللل» بزيادة أحد اللامين كاتعنسس الجَمَلُ إذا أبي أن ينقاد.

التاسع: كونه على «افعللي» ك«احرنبي الديك» إذا انتفش، وشذَّ قوله:

قد جعل للعاش يغرنديني أطردُه عني ويسرنديني

ولالث لهما، و يغرنديني - بالغين المعجمة - يعلونني ويغلبني، وبمعناه

يسرنديني.

العاشرة: كونه على «استفعل» وهو دالٌّ على التحول كاستحجر الطين^١، وقولهم

«إنَّ البغاث بأرضنا يستنسر».

الحادي عشر: كونه على وزن «انفعل» نحو انطلق وانكسر.

الثاني عشر: كونه مطاوعاً لمتعدٍّ إلى واحد نحو «كسرته فانكسر» وأزعجته

فانزعج^٢.

فإن قلت: قد مضى عدَّ انفعل.

قلت: نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية، وأيضاً فالمطاوع لا يلزم انفعل.

تقول «ضاعفت الحسنات فتضاعفت، وعلمته فتعلم، وثلمته فتتلم»، وأصله أنَّ المطاوع

ينقص عن المطاوع درجة ك«ألبسته الثوب فلبسه، وأقمته فقام» وزعم ابن بري أنَّ الفعل

ومطاوعه قد يتفقان في التعدّي لاثنتين، نحو: استخبرته الخبر فأخبرني الخبر، واستفهمته

الحديث فأفهمني الحديث، واستعطيته درهماً فأعطاني درهماً، وفي التعدّي لواحد نحو:

استفتيته فأفتاني، واستنصحتَه فنصحتني، والصواب ما قدمته لك، وهو قول النحويين و

ما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة، وإنما حقيقة المطاوعة أن

يدلَّ أحد الفعلين على تأثير ويدلَّ الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

الثالث عشر: أن يكون رباعياً مزيداً^٣ فيه نحو: تدهرج واحرنجَم واقشعر^٤ و

اطمأن^٥.

١. أي تحوّل الطين إلى الحجر.

٢. بذكر هذا لا يلزم ذكر رقم الخامس والسابع لكونه شاملاً لهما.

الرابع عشر: أن يضْمَنَ معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَقْعُدُوا عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ (الكهف: ٢٨) ﴿وَفَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ (النور: ٣٢) ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ (النساء: ٨٢)، ﴿وَأُضْلِخَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ (الأحقاف: ١٥)، ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ (الصافات: ٨) و قولهم «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» وقوله:

أو إن تعتذر بالمحلّ من ذي ضروعها إلى الضيف ليخرج في عراقبها نصلي
فإنما ضمنت معنى ولا تثب، ويخرجون، وتحدّثوا، وبارك، ولا يُصَفون، و
استجاب، ويثبّ أو يُفسد.

والسّنة الباقية: أن يدلّ على سجيّة كـ «لَوْمَ وَجِبْنٍ وَشَبْغٍ».

أو على عَرَض كـ «فَرَحٍ وَبَطَرٍ وَأَثَرٍ وَحَزَنٍ وَكَيْلٍ».

أو على نظافة كـ «طَهْرٍ وَضَوْءٍ».

أو على دنس كـ «نَجَسٍ وَرِجْسٍ وَأَجَنَّبٍ»

أو على لون كـ «احْمَرَّ وَاخْضَرَّ وَأُدِمَّ وَاحْمَارَّ وَاسْوَدَّ».

أو حلية كـ «دَعَجَ وَكَيْلَ وَشَيْبَ وَسَمِنَ وَهَزَلَ».

قنبيه:

في فصيح ثعلب في باب المشدّد «فلانٌ يتعهّد ضيعته»، قال ابن درستويه: و لا يجوز عنده «يتعاهد»، لأنّه يكون^١ عند أصحابه إلاّ من اثنين، و لا يكون متعدّياً و يردّه قوله:

تجاوزتُ أحراساً إليها ومعشراً^٢ [على حراساً أو يسزون مقتلي]

وأجاز الخليل يتعاهد، وهو قليل، وسأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنها^٣ فمنعها، وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستّة من فصحاء العرب، فسئلوا عنها فامتنعوا

١. أي لأنّ التفاعل لا يكون إلاّ من متعدّد ولا بدّ أن يكون لازماً ولو قيل: «يتعاهد ضيعته» كان متعدّياً وليس هنا متعدّد.

٢. فقد غلّبي «تفاعلاً» وليس التجاوز واقعاً من متعدّد.

٣. أي عن «يتعاهد».

من يتعاهد، فقال يونس: يا أبا زيد، كم من علم استفدناه كنت أنت سببه^١، ونقل ابن عصفور عن ابن السيد أنه قال في قول أبي ذؤيب:

بيننا تَعَانِقَةُ الكُفَاةِ وَ رَوْغِهِ يَوْمًا أُنْبِخَ لَهُ جَرِيءُ سُلْفَعٍ

إن من رواه بجزء التعانق مخطيء، لأن تفاعل لا يتعدى^٢، ثم رد عليه^٣ بأنه إن كان قبل دخول التاء متعدياً إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخولها متعدياً إلى واحد، نحو «عاطيته الدراهم و تعاطينا الدراهم» وإن كان متعدياً إلى واحد فإنه يصير قاصراً، نحو «تضارب زيد و عمرو، إلا قليلاً نحو «جاوزتُ زيداً و تجاوزته و عانقته و تعانقته»^٤. ١. هـ و إنما ذكر ابن السيد أن «تعانق» لا يتعدى، و لم يذكر أن تفاعل لا يكون متعدياً، و أيضاً فلم يخص الرد برواية الجز و لا معنى لذلك.^٥

١. هذا مدح لأبي زيد» من يونس فقام من «هذا أن» «يتعاهد» ممنوعة.

٢. و حينئذٍ فالهيت مشكل سواء قرئ بالتجز على كونه مصدرًا أو بالرفع على كونه فعلاً للهيم إلا أن مراده من الرفع «تعانق» بضم التاء فصح لكونه من باب مقابلة.

٣. أي رد ابن عصفور على ابن السيد.

٤. فرد ابن عصفور على ابن السيد بأنه لعل الشاعر جاء بكلامه على هذا القليل.

٥. فالشاعر مخطيء سواء روي بالجز أو بالرفع كما مضى.

الامور التي يتعدَّى بها الفعل القاصر

وهي سبعة:

أحدها: همزة أفعال نحو ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ (الأحزاب: ٢٠) ﴿رَبَّنَا أَمَتَنَا اثْنَيْنِ وَ أَحْيَيْتَنَا اثْنَيْنِ﴾ (مغافر: ١١)، ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ (نوح: ١٧) وقد ينقل المتعدِّي إلى واحد بالهمزة إلى التعدِّي إلى اثنين، نحو أَلْبَسْتُ زَيْدًا ثَوْبًا، وَأَعْطَيْتُهُ دِينَارًا، ولم ينقل متعدِّ إلى اثنين بالهمزة إلى التعدِّي إلى ثلاثة إلَّا في «رَأَى» و«عَلِمَ» وقاسه الأخفش في أخواتها الثلاثة القلبية نحو «ظَنَّ» و«حَسِبَ» و«زَعَمَ» وقيل: النقل بالهمزة كلُّه سماعي، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدِّي إلى واحد، والحقُّ أنَّه قياسي في القاصر سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيويه.

الثاني: ألف المفاعلة، تقول في جَلَسَ زَيْدٌ وَمَشَى وَسَارَ «جَالَسْتَ زَيْدًا وَمَاشَيْتَهُ وَسَايرْتَهُ».

الثالث: صوغه على فَعَلْتُ، بالفتح أَفْعَلُ بالضم لإفادة الغلبة، تقول «كَرَمْتُ زَيْدًا» بالفتح أي غلبته في الكرم.

الرابع: صوغه على «استفعل» للطلب أو النسبة إلى الشيء كـ«استخرجت

١. الشاهد في «أَمَتْنَا» و«أَحْيَيْتَنَا» حيث يتعدَّيان إلى مفعول واحد بعد كونهما قاصرين.

٢. الشاهد في «أَنْبَتَكُمْ» و«يُعِيدُكُمْ» و«يُخْرِجُكُمْ» حيث يتعدَّون إلى مفعول واحد بعد كونهم قاصرين.

الحال، واستحسنْتُ زيداً واستقبلتُ الظلم^١ و قد ينقل ذوالمفعول الواحد إلى اثنين نحو «استكتبته الكتاب واستغفرتُ الله الذنب» وإنما جاز «استغفرتُ الله من الذنب» لتضمنه معنى استتبت، ولو استعمل على أصله لم يجر فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور وأما قول أكثرهم إن «استغفر» من باب «اختار»^٢ فمردود.

والخامس: تضعيف العين، تقول في فِرْح زيدٌ «فَرَحْتُهُ»، ومنه «قد أفلَحَ مَنْ زَكَّاهُ» (النمى، ١٠)، «هو الذي يسيركم» (يونس، ٢٧) وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية، لقولهم «سيرتُ زيداً» وقوله:

إفلا تجزعن من سيرة أنت سرتها [فإول داحي سرة من يسيرها

وفيه نظر، لأن «سرتها» قليل و«سيرته» كثير بل قيل: إنه لا يجوز «سرتها» وإنه في البيت على إسقاط الباء توسعاً وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف في قوله تعالى «نزل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان» (ال عمران، ٣٤) وزعم الزمخشري أن بين تعديتين فرقاً، فقال: لما نزل القرآن متجماً^٣ والكتابان^٤ جملة واحدة جيء بـ«نزل» في الأول وأنزل في الثاني وإنما قال هو في خطبة الكشف «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونزله بحسب المصالح منجماً» لأنه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهو الإنزال المذكور في «إنا أنزلناه في ليلة القدر» (القدر، ١) وفي قوله تعالى «شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن» (البقرة، ١٨٥) وأما قول القائل: إن المعنى: الذي أنزل في وجوب صومه أو الذي أنزل في شأنه، فتكلف لا داعي إليه، والثاني تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجوماً في ثلاث وعشرين سنة.

١. «استخرجت» كان للطلب و«استحسنست واستقبلت» كانتا للنسبة إلى الشيء.

٢. وهو كل فعل متعد لواحد بنفسه اللاني بحرف جر دائماً وإن أتى في بعض الحالات متعدياً للثاني بنفسه فهو من باب التوسع فكان منصوباً بنزع الخافض.

٣. أي مفزقاً لأجزائه.

٤. أي التوراة والإنجيل.

و يشكل على الزمخشري قوله تعالى ﴿وقال الذين كفروا لولا نُزِّلَ عليه القرآنُ جملةً واحدةً﴾ (الفرقان، ٣٢) فـ «نُزِّلَ» بجملة واحدة^١، وقوله تعالى ﴿وقد نُزِّلَ عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آياتِ الله يُكفَرُ بها﴾ (النساء، ١٢٠) وذلك^٢، إشارة إلى قوله تعالى ﴿وإذا رأيتَ الذين يخوضون في آياتنا﴾ (الأنعام، ٨٨) الآية، وهي آية واحدة.

و النقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي المتعدّي لواحد نحو «علمته الحسابَ وفهمته المسألة» ولم يسمع في المتعدّي لاثنتين، وزعم الحريري أنه يجوز في «علم» المتعدّي لاثنتين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس و ظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقاً، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدّي إلى واحد.

السادس: التضمين، فلذلك عدّي «رَحِبَ وطُلُعَ» إلى مفعول لما تضمنتا معنى «وسيع وبلغ» وقالوا: فرقتُ زيداً، و «سَفِهَ نفسه» (البقرة، ١٢٠) لتضمّنهما معنى خاف و امتهن أو أهلك^٣.

ويختصّ التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، و لذلك عدّي «ألوت» بقصر الهمزة بمعنى «قصرت» إلى مفعولين بعدما كان قاصراً، و ذلك في قولهم «لا آلوكم نُضْحاً ولا آلوكم جُهداً» لما ضَمَّن معنى «لا أمتنع» ومنه قوله تعالى ﴿لا يَأْلوَنكم خَبَالاً﴾ (ال عمران، ١١٨) و عدّي «أخبر وخبّر وحدث وأنبأ ونبأ» إلى ثلاثة لما ضَمَّن معنى «أعلم وأري» بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار، نحو ﴿أنبئهم بأسماءهم، فلما أنبأهم بأسماءهم﴾ (البقرة، ٣٢)، ﴿ننبؤني بعلم﴾ (الأنعام، ١٢٢).

السابع: إسقاط الجار توسعاً نحو ﴿و لكن لا تُؤاخذوهنَّ سراً﴾ (البقرة، ٢٢٥) أي

١. قال الدسوقي: جوابه لَمُ محلّ كون «نُزِّلَ» المضطّف مفيداً للتدرّج مالم يَقم قرينة على خلافه كما هنا وهذا الجواب يفيدُه كلامُ الزمخشري حيث قال في هذه الآية «نُزِّلَ» بمعنى «أُنزِلَ» لا غير كالـ «خَبِرَ» بمعنى «أخبر» والأكان متداقاً بمعنى لأنّ «نُزِّلَ» للتدرّج و «جملة واحدة» تنافيه فظهر لَمُ ما قلناه مراده و حينئذٍ فلا إشكال.

٢. أي «نُزِّلَ» في آية النساء إشارة ...

٣. «خاف» راجع إلى «فرقت» و «امتحن» أو «أهلك» راجع إلى «سَفِهَ نفسه».

على سرّ أي نكاح، ﴿أعجلتم أمر ربكم﴾ (الأعراف: ١٥٠) أي عن أمره ﴿واقعدوا لهم كلّ مرصد﴾ (التوبة: ٥) أي عليه، و قول الزجاج إنّ ظرف ودّه الفارسي بأنّه مختصّ بالمكان الذي يرصد فيه، فليس مبهماً^١، وقوله:

إلغى بهذّ الكفّ يعسل متنه [كما غسل الطريق التعلّب]

أي في الطريق، وقول ابن الطراوة «إنّه ظرف» مردود أيضاً بأنّه غير مبهم، وقوله «إنّه اسم لكلّ ما يقبل الإستطراق فهو مبهم لصلاحيّته لكلّ موضع» منازع فيه^٢ بل هو اسم لما هو مستطرق^٣.

ولا يحذف الجارّ قياساً إلّا مع «أنّ» و «أن» وأعمل النحويون هنا ذكر «كي» مع تجويزهم في نحو «جئت كي تُكرمتي» أن تكون «كي» مصدرية واللام مقدّرة والمعنى لكي تُكرمني، وأجازوا أيضاً كونها تعليلية وأن مضمرة بعدها^٤، ولا يحذف مع «كي» إلّا لام العلة، لأنّها لا يدخل عليها جارّ غيرها بخلاف أختيها^٥، قال الله تعالى ﴿وبشّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنّ لهم جنّاتٍ﴾ (البقرة: ٢٥)، ﴿شهد الله أنّه لا إله إلّا هو﴾ (ال عمران: ١٨) أي بأنّ لهم وبأنّه، ﴿وترغبون أن تنكحوهنّ﴾ (النساء: ١٢٧) أي في أن، أو عن على خلاف في ذلك بين المفسّرين. ومما يحتملها قوله:

﴿يرغب أن يُمَيّ المعالي خالداً ويرغب أن يرضى صنيع الألائم^٦﴾

أنشدّه ابن السيد فإن قدر «في» أولاً و «عن» ثانياً فمدح وإن عكس فذمّ، ولا يجوز أن يقدر فيهما معاً «في» أو «عن» للتناقض^٧.

١. ولا ينتصب على الظرفية إلّا إذا كان مبهماً.

٢. أي يقع فيه نهائياً ومجياً.

٣. لا ما يقبل الإستطراق.

٤. حيث لا شاهد فيها.

٥. أي «هنّ» و «أنّ».

٦. «معالي» جمع «معلّة» وهي كسب الشرف، «صنيع الألائم» أي القفل القبيح و «الألائم» جمع «الألم».

٧. لأنّك متى أثبتت له الرغبة في بناء المعالي نفيت عنه الرضا بصنع الألائم وإن أثبتت الثاني وهو الرضا بصنع الألائم

ومحلّ أَنْ وَأَنْ وصلتهما بعد حذف الجارّ نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب ممّا حذف منه، وجوّز سيبويه أَنْ يكون المحلّ جرّاً، فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان إنّه جرّ لكان قولاً قوياً، وله نظائر نحو قولهم «لاؤبوك»^١ وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أنّ الخليل يرى أنّ الموضع جرّ وأنّ سيبويه يرى أنّه نصب فسوّه؛ وممّا يشهد لمذهبي الجرّ قوله تعالى ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (هجن، ١٨)، أو أنّ هذه أمّتكم أمّة واحدة وأنا ربّكم فاعبدوني^٢ أصلهما: لاتدعوا مع الله أحداً لأنّ المساجد لله وفاعبدوني لأنّ هذه.... ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أنّ وصلتها، لاتقول «أنتك فاضلٌ عرفت»، وقوله:

وما زدت ليلي أن تكون حبيبة إن، ولا دين بها أنا طالمة

رَوّوه بحفض «دين» عطفاً على محلّ «أن تكون» إذ أصله «لأنّ تكون» وقد يجاب بأنّه عطف على توهم دخول اللام، وقد يعترض بأنّ الحمل على العطف على المحلّ أظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بأنّ القواعد لا تثبت بالمحتملات^٣.

وهنا معاً ثامن ذكره الكوفيون، وهو تحويل حركة العين، يقال: كيسى زيدٌ، بوزن فريح، فيكون قاصراً قال:

و أن يعرّن إن كيسي الجوازي فتنبو العين عن كرم عجاف

نفيت عنه: الأوّل لأنهما ضدان لا يجتمعان فلا يصحّ أن يثبت له الرغبة في بناء المعالي والرضا بصنع الآلام والعكس.

١. الأصل «لله ذؤأبيك» فحذف الجار أي اللام وأبقي الاسم مجروراً على حاله، وقوله «ذؤأبيك» حذف منه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

٢. مزج ابن هشام بين آيتين، الأولى - هي المستشهد بها - ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون، ٥٣) والثانية: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء، ٩٢) وهذا المزج واقع في المخطوطتين.

٣. أي فإذا جاء الإحتمال بطل الاستدلال.

فإذا فتحت السين صار بمعنى ستر و غطى، و تعدى إلى واحد، كقوله:

و أركبُ فسي الروح خيافنة كسا وجهها سَعَفَ منتشر

أو بمعنى أعطي كسوة وهو الغالب، فيتعدى إلى اثنين نحو كسوتُ زيداً جبّةً، قالوا:

وكذلك «شترتُ عينه» بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها و «شتر الله عينه» بفتحها

متعدّ بمعنى قلبها وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال شتره فشتر كما يقال ثرمه فثرم و

ثلمه فثلم و منه كسوته الثوب فكسّيته و منه البيت^١، و لكن حذف فيه المفعول.

١. أي «كسى الجوّاري» فالمفعول محذوف أي «كسى الجوّاري أثواباً».

فهرست

ما يُعرَّف به المبتدأ من الخبر..... ٧	والرابع: أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً..... ٢٨
ما يُعرَّف به الاسم من الخبر..... ١١	والخامس: أن تكون عاقبة..... ٢٩
ما يُعرَّف به الفاعل من المفعول..... ١٥	والسادس: أن تكون مرادفاً بها صاحب الحقيقة من
ما افرق فيه عطف البيان و البدل..... ١٧	حيث هي..... ٢٩
ما افرق فيه إسم الفاعل و الصفة المشبهة... ٢٥	والسابع: أن تكون في معنى الفعل..... ٢٩
ما افرق فيه الحال و التمييز و ما اجتمعا فيه . ٣١	والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة
فأوجه الإتفاق..... ٣١	من خوارق العادة..... ٥٠
وأما أوجه الإفتراق..... ٣٢	والتاسع: أن تقع بعد «ذلك» الفجائية..... ٥٠
أقسام الحال..... ٣٧	والعاشر: أن يقع في أول جملة حالية..... ٥١
الأول: إنقسامها باعتبار إنتقال معناها و لزومه.. ٣٧	أقسام العطف..... ٥٥
الثاني: انقسامها بحسب قصدنا لثاتها و	أحدها: العطف على اللفظ..... ٥٥
للتوطئة بها..... ٣٨	والثاني: العطف على المحل..... ٥٥
الثالث: انقسامها بحسب الزمان..... ٣٩	والثالث: العطف على التوقيف..... ٦٠
الرابع: انقسامها بحسب التبيين و التوكيد..... ٣٩	عطف الخير على الإنشاء و بالعكس..... ٧١
إعراب أسماء الشرط و الإستفهام و نحوها .. ٤٣	عطف الإسمية على الفعلية و بالعكس..... ٧٧
مُسوغات الإبتداء بالنكرة..... ٤٥	العضف على معمولي عاملين..... ٧٩
أحدها: أن تكون موصوفة..... ٤٥	المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً
والثاني: أن تكون عاملة..... ٤٦	و رتبة..... ٨٣
والثالث: العطف بشرط كون المعطوف أو	أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بئس.. ٨٣
المعطوف عليه معاً يسوغ الإبتداء به..... ٤٧	الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتأخرين..... ٨٣

أحدها: الجملة المخبر بها	١٠٧
الثاني: الجملة الموصوف بها	١٠٧
الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء	١٠٨
الرابع: الواقعة حالاً	١١٠
الخامس: المفتره لعامل الإسم المشتغل عنه	١١١
السادس: السابع: بذلاً البعض والإشتمال	١١٢
الثامن: معمول الصفة المشبهة	١١٣
التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالإبتداء	١١٤
العاشر: العاملان في باب التنازع	١١٥
الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأول	١١٧
الأمر التي يكسبها الإسم بالإضافة	١١٩
أحدها: التعريف	١١٩
الثاني: التخصيص	١١٩
الثالث: التخفيف	١١٩
الرابع: إزالة القبح أو التجوز	١٢٢
الخامس: تذكير المؤنث	١٢٣
السادس: تأنيث المذكر	١٢٣
السابع: الظرفية	١٢٥
الثامن: المصدرية	١٢٥
التاسع: وجوب التصذر	١٢٦
والعاشر: الإعراب	١٢٦
والحادي عشر: البناء	١٢٦
الأمر التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً	١٣١
الأمر التي يتعدى بها الفعل القاصر	١٣٥

الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره	٨٣
الرابع: ضمير الشأن والقصة	٨٣
الخامس: أن يجزأ بالزبد	٨٦
السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له	٨٧
السابع: أن يكون مكملاً بفاعل مقدم و مفسره مفعول مؤخر	٨٧
شرح حال الضمير المسمى فضلاً وعماداً	٩١
في شروطه	٩١
في فائدته	٩٤
في محله	٩٥
فيما يحتمل من الأوجه	٩٥
روابط الجملة بما هي خبر عنه	٩٩
١- أحدها: التضمير	٩٩
٢- الثاني: الإشارة	١٠٢
٣- الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه	١٠٢
٤- والرابع: إعادته بمعناه	١٠٢
٥- والخامس: عموم يشمل المبتدأ	١٠٣
٦- والسادس: أن يعطف بقاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه	١٠٣
٧- والسابع: العطف بالواو	١٠٤
٨- والثامن: شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر	١٠٤
٩- والتاسع: «أل» النائية عن التضمير	١٠٤
١٠- والعاشر: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى	١٠٤
الأشياء التي تحتاج إلى الرابط	١٠٧